السياسة المصرية تُجاه
القضية الفلسطينية

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035

Mjundi46@gmail.com

www.for-alquds.org

❋

(السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية)
(فتحي حسن نصـــــــــار)

❋

الطبعة الأولى (٢٠١٦).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية

١٩٤٨ - ١٩٦٧م

الأستاذ الدكتور

فتحي حسن نصـــــار

الطبعة الأولى

٢٠١٦م — ١٤٣٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾ (١)

(١) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم ١٦٠.

الاهـــداء

إلى كل المناضلين في السر والعلن بالسيف

والقلم من أجل فلسطين حرة عربية

المؤلف

الفهرس

المقدمة..... ١١

مدخل تاريخي

سياسة مصر تجاهالقضية الفلسطينية (١٩٤٥-١٩٤٨) ١٩

الفصل الأول

مصر فلسطين١٩٤٨-١٩٥٢ ..... ٣٩

الفصل الثاني

الثورة المصرية وفلسطين ١٩٥٢- ١٩٥٥ ..... ٧٥

الفصل الثالث

سياسة الثورة المصرية الخارجية وقضية فلسطين(١٠٥٥- ١٩٥٨ ..... ١٠٣

الفصل الرابع

ج.ع. موالقضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٠٦٢ ..... ١٢٥

الفصل الخامس

الجهود المصرية في إحياء الكيان الفلسطيني وعدوان ١٩٦٧ ..... ١٤٩
الخاتمة ١٨١
المصادر والمراجع ١٨٥

المقدمـة

إن الكيان الإسرائيلي الغاصب لفلسطين العربية منذ عام ١٩٤٨، لا يعد فقط محاولة سافرة، لمحو تاريخ وواقع جغرافي وعنصر بشري على الشعب العربي الفلسطيني، وإنما أيضا يشكل خطرا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا على الوطن العربي بكامله. معنى أن الأطماع الصهيونية =(فلسطين +س) والمقصود ب (س) أي جزء من الوطن العربي يمكن لهذا الكيان أن يسيطر عليه.....و هذا ما اتضح تماما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ م، وضم أجزاء من الأراضي العربية.

من هذا المنطلق طرحت القضية الفلسطينية نفسها، باعتبارها تمثل ذروة الصراع بين الشعب العربي ككل من جهة وبين القوى الامبريالية وشريكتهاالحركة الصهيونية، لأن هذه الحركة وضعت نفسها منذ البداية إلى جانب حركة الاستعمار العالمية، فكاندورها خدمةالثقل الامبريالي المحلي والعالمي لخدمة أغراضها الذاتية أولا وأخيرا.

عليه:

فان استعادة فلسطين وتحريرها بالكامل ليس مجرد أمنية قومية وحسب، بل أيضاضرورة ملحة لضمان سلامة واستقرار وأمن وتقدم ورفاهية أ الأمة العربية كلها.

إن الدراسات التي ناقشتموضوع: الصراع العربي – الصهيونيكثيرة ومتعددة، وقدمت وجهات نظر واجتهادات، كانت في معظمها جادة وتناولت مختلف جوانب هذا الصراع: السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن معالجات ومواقف الأنظمة العربية من القضيةالفلسطينية ما تزال لم تحظ من الباحثين بالاهتمام الكافي، على الرغم من جسامة الدور الذي لعبته الأنظمة العربية وما زالت في تقرير مصير هذه القضية.

وفي المقابل فان القضية الفلسطينية لعبت دورا مهما في صنع أحداث المنطقة العربية على المستويين الرسمي والشعبي، فأطلقت موجة من اليقظة الوطنية وكشفت النقاب عن أعوان الاستعمار، وخيانة بعضالأنظمة وتخاذل البعض الآخر، فجاء رد الفعل علىنكبة حرب١٩٤٨، شعبياحيث انتقدت الجماهير العربية حكامها وقياداتها السياسية، وطالبت بالإصلاحات الثورية على كافة الأصعدة: الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية، وقادت هذه الجماهير الإضرابات والتظاهرات ومحاولات الإطاحة بعدد من الأنظمة الحاكمة في عدة أقطار عربية.

وهكذا....

أصبحت القضية الفلسطينية محور حديث كل من يريد الاستيلاء على قلوب الجماهير العربية، لذلك حرصت الأنظمة العربية أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة في كل المناسبات، فلا تشكل وزارة جديدة في أي قطر عربي إلا ويتضمنبرنامجها تأكيدا على عروبة فلسطينوتصميما على تحريرها من مغتصبيها الصهاينة، ولا يفتتح ملك أو رئيس عربي برلمانا جديدا، إلا ويعلن في خطابه أن فلسطين وقضيتها تولي عناية خاصة منه، وأنه يعتبرها قضيته الأولى وسوف يعمل على تحريرها من مغتصبيها.كماأصبحت القضية الفلسطينية عنوان الإذاعات والخطب والبيانات والدوريات العربيةوحتى طلبة الدراسات الأكاديمية من ماجستير ودكتوراه، حيث كان المد القومي في أوج ذروته، وركب بعض الحكام العرب هذه الموجه وأطلق التصريحات السياسية من باب المزايدات بهدف كسبالرأي العام العربي وتخدير القوىالثورية العربية، ومن الحكام العرب من كان صادقا في طرحه وفي مكاشفة الجماهير بقدرات العرب العسكرية والتقنية وطالب بضرورة تطوير تلك القدرات لكي يتمكنالعرب من مواجهة الصهاينة وحلفاءهم من القوى الغربية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة إعادة النظر تجاه الرؤية والمنهج اللذين كانا يستخدمان في دراسة القضية الفلسطينية، **وتصبحدراسة سياسة الدول العربية تجاه هذه القضيةمطلبا علميا وقوميا، يناط للباحثين مهمة كشف الجوانب العديدة التي ما تزال خفية في هذا المجال، ليس بهدف التجريح أو الإدانة أو حتى المديح، ولكن لأخذ العبرة من دروس ماض قريب لصنع مستقبل واعد.**

ولما كانت مصر ولا تزال، تشكل مركز الثقل في الوطن العربي بالنسبة للقضية الفلسطينية (هذا لا يقلل بالطبع من أهمية البلدان العربية الشقيقة الأخرى)، ونظرا لموقعها الجغرافي وحدودها المشتركة مع فلسطين، بالإضافة إلى وجود قناة السويس التي كانت إحدى العوامل المهمة في توجه الاستعمار الأوروبي للمنطقة العربية، وكثافتها البشرية وارتباطها المصيري بفلسطين، حيث أن فلسطين بوابة مصر الشمالية الشرقية وأن أمن مصر واستقرارها يأتي بالدرجة الأولى من استقرار وأمن فلسطين، وهذه الحقيقة لمتفت على زعماء الصهاينة، الذين عرفوا أهمية مصر بالنسبة لفلسطين، لذلك شددوا الرغبة في إقامة علاقات معها ولكن بما يتفق وتحقيق أهدافهم.

هذا ما أشار إليه الصحفي المصري إبراهيم عزت الذي زار فلسطين المحتلة عام ١٩٥٥، فذكر أن بن جوريون، أبدى استعداده لمقابلةالرئيس جمال عبد الناصر في أي وقت وفي أي مكان يحدده.

أما سبب اختيار الباحث لفترة الدراسةمنذ منتصف مايو ١٩٤٨ وحتى يونيو ١٩٦٧، فان ١٥ مايو ١٩٤٨، يمثل الإعلان عن قيام الدولة العبرية وما ترتب على

ذلك من أحداث، كذلك ٥ يونيو ١٩٦٧، يمثل عام النكسة واحتلال القوات الإسرائيلية كل فلسطين وبعض الأراضي العربية الأخرى فكان بداية لمرحلة تاريخية جديدة.

اعتمد الباحث المنهج التاريخي(HistoricalMethod) لجمع الأحداث والوقائع التي حدثت خلال تلك الفترة الزمنية، كذلك اعتمد ت هذه الدراسةالمنهج التحليلي(Analytical Method) لتحليل مجريات الإحداث من خلال الفك وإعادة التركيب للمادة العلمية التي تم تجميعهاللوصول إلى الحقيقة الموضوعية.

عليه فان الإشكالية التي تبحث فيها هذه الدراسة تكمن في عدد من التساؤلات التالية:

- ما مدى خطورة قبول مصر والحكومات العربية بالهدنالدائمة مع دولة الكيان الإسرائيلي؟
- كيف تعاملت قيادة الثورة المصرية مع القضية الفلسطينيةمنذ البداية؟
- هل كان لدى قيادة الثورة المصرية رؤية واضحة في إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي؟
- ما أثر الوحدة المصرية - السورية على مسار القضية الفلسطينية؟
- كيف تصرفت مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حركة الانفصال وما هو رد فعل الفلسطينيون على الحركة الانفصالية
- هل كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية فاعلة؟
- لماذاقبلت مصرالقرار الدولي رقم (٢٤٢)، في حين رفضته فصائل المقومة الفلسطينية، وكيف تعامل عبد الناصر مع هذا الرفض؟

أما فرضيات الدراسةفإنها تتمثل في التالي:

- الفرضية الأولى تكمنفي أنثورة ٢٣ يوليو المصرية شكلتبداية للتوجهات القومية والاهتمام بالقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فعملت على إعادة إحياء الكيانية الفلسطينية وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية غير أن المشاكل الداخلية والضغوط الامبريالية والصهيونية، لم تمكن القيادة المصرية من وضع خطة أو آلية للتحرير.
- الفرضية الأخرى، تنطلق من أن هناك عدد كبير من الحكام العرب كانوا ضد السياسة المصرية وحاربو ها، وزايدوا أحيانا عليها فلم تتمكن تلك القيادة من خلق توازن استراتيجي يحقق النصر على الكيان الصهيوني المدعوم من الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت بكل جهدها للتخلص من الرئيس عبد الناصر.

هيكلية الدراسة: لكي تخرج هذه الدراسة بصورة شمولية مستوعبة لكافة الجوانب المطروحة، تم تقسيمها إلى مقدمة و مدخل تاريخي وخمسة فصول وخاتمة.

استعرض المدخل التاريخي، سياسة مصر تجاه المؤامرات والمخططات التي كانت تحاك لفلسطين وشعبهافي الفترة من ١٩٤٥ -١٩٤٨، حيث تم إلقاء الضوء على

موقف الأحزاب وقطاع الجيش والقطاع الطلابيوجماهير الشعب المصريحول ما يجري من أحداث داخل فلسطين.

أمّا الفصل الأول الموسوم بعنوان "مصر وفلسطين ١٩٤٨- ١٩٥٢، فقد تكونمنثلاثة مباحثوعدد من المطالبالتياستعرضت أسباب دخول مصر حرب ١٩٤٨، وتكوين إدارة مصرية في جنوب فلسطين وموقف الحكومة المصرية من تكوين حكومة عموم فلسطين، أثر توقيع اتفاقيات الهدن الدائمةعلى القضية الفلسطينية وموقف الحكومة المصرية من البيان الثلاثي ومشاريع ضمقطاع غزة إلى مصر.

أمّا: الفصل الثاني: الثورة المصرية وفلسطين ١٩٥٢- ١٩٥٥ فقد تضمن أيضا ثلاثة مباحث أوضحتقيام ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية، وبداية مرحلة وضوح التوجه القومي العربي في السياسة المصرية بعد الغارة الإسرائيلية على غزة في مطلع عام ١٩٥٥ م، وتكوين وحدات فدائية وأخرى نظامية فلسطينية بإشراف مصري.

في حيننناقش الفصل الثالثالمعنون : سياسة الثورة المصرية الخارجية وقضية فلسطين ١٩٥٥- ١٩٥٨، مرحلة مهمةونشطة من مراحلسياسة مصر الخارجية منذ وأثرها على القضية الفلسطينيةمن خلال مجموعة من المباحث والمطالبتناولت توجهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية وأثرها على القضية الفلسطينية. أبعاد رفض مصر الدخول في حلف بغدادوأثره على القضيةالفلسطينيةوالجهود المصرية في المؤتمرات الآسيوية- الأفريقية لشرح القضية الفلسطينية، وتوجه مصر لشراء الأسلحة الشرقيةورفضها لمبادرات الصلح الأجلو – أمريكيةمع الكيان الصهيوني:تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة.

أمّا الفصل الرابعوالموسوم بعنوان: ج.ع. موالقضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٠٦٢.

فقد تناول مدى تأثير قيام أول وحدة عربية في التاريخ الحديث والمعاصر على القضية الفلسطينية منخلالأربعة مباحث، المبحث الأول: الوحدة العربية والصراع العربي – الإسرائيلي، المبحث الثاني: التدخلالسياسي لدولة الوحدة في لبنان والعراق وأثر ذلك على القضية الفلسطينية، المبحث الثالث: جهود دولة الوحدة في المجال الدولي على المستوى الفلسطيني، المبحث الرابع:أثر حركة الانفصال على القضية الفلسطينية

وحلل الفصل الخامس والأخيرالجهود المصرية في إحياء الكيان الفلسطيني وعدوان ١٩٦٧من (١٩٦٢ -١٩٦٧) دور مصر في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وإصدار دستور جديد في قطاعغزة ودعوتها لعقد مؤتمرات قمة عربية من أجل قضية فلسطين وأثر حرب ١٩٦٧على القضية الفلسطينية.

انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت نتائج الفصول السابقة في محيط استنتاج شامل لدور السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية إبان فترة الدراسة.

وقد اعتمد الباحث على عدد من المقابلات الشخصية باشرها بنفسه مع عدد منالقيادات الفلسطينية ذات العلاقة بفترة الدراسة وشاركوا في أحداثها ومن هؤلاء:

١- توفيق موسى ابو معيلق(أبو مثقال) أمين سر جمعية البدو في فلسطينقبل عام ١٩٤٨، وكان قائدا تشجيعيا للفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٥٦، في قطاع غزة، وقد تمت المقابلة يوم السبت الموافق ٢٣ مايو ١٩٨٣ بمنزله الكائن في مخيم اليرموك بدمشق.

٢- حسين علي الصباؤين (أبو حلمي) قائد (ج.ت. ف) سابقا، المقابلةتمت في منزله بدمشق، بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣

٣- عبد الرحمن عوض الله (أبو حيدر) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، المقابلةتمت بدمشق، في ٣١ يوليو ١٩٨٣.

٤- مجموعة من الفلسطينيين الذين عملوا في حركة المقاومة، واشتغلوا في العمل السياسي الفلسطيني، المقابلة في أغسطس ١٩٨٣ بدمشق

٥- محمد عزت دروزه، (أبو زهير) عضو الهيئة العربية العليا وأحد مؤسسي حزب الاستقلال وصديق شخصي للرئيس شكري القوتلي وعمل سكرتيرا للمؤتمر السوري الدورة الثانية عام ١٩٢٠ وبلغت مؤلفاته ما يزيد على ٣٩ مؤلفا، المقابلة تمت بمنزله ١٠ أغسطس ١٩٨٣ بمنزله الكائن في السبع بحرات بدمشق.

٦- محمود مقداد (أبو كريم) عضو الهيئة الإدارية لنقابة المعلمين بقطاع غزة وأمين الصندوق فيما بين ١٩٥٤-١٩٥٥، المقابلة تمت بمنزله يوم الثلاثاء ٢٥ مارس ١٩٨٥، بمنزله بطرابلس.

كما اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الوثائق غير المنشورة والمنشورة والرسائل الشخصية والدوريات المعاصرة والتقارير والخطب والمراجع العربية والأجنبية وكلها موجودة في مركز الأبحاث ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت، ومن هذه الوثائق: خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ومذكرات بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية ومذكرات بعض القادة الفلسطينيين واليوميات والوثائق الفلسطينية وبعض المذكرات المعربة لقادة الكيان الصهيوني.

كل أملي أن تكون هذه الدراسة إسهاما جديدا يعكس صورة واضحة للسياسة المصرية إبان فترة الدراسة، و أن تشكل حافزا ومشجعا للباحثين لتقديم دراسات أخرى تتناول السياسات العربية الأخرى تجاه القضية الفلسطينية لأنها تظل أم القضايا العربية وحجر الزاوية The Corner Stone)) في الصراع العربي-الصهيوني (. Zionism –Arab Clash) .

أخيرايهمني القول أن هذه الدراسة كانت أطروحتي للدكتوراه باللغة الانجليزية، تمت مناقشتها في مدينة وارسو، في كلية العلوم السياسية والصحافة

بتاريخ ٩ مارس ١٩٨٩، لكنني لم آخذها كما هي في الأصل بل تصرفت في كثير من فصولها و محتوياتها، واختصرتها لتكون هذاالكتاب الذي بين يدي القارئ العربي الكريم.آمل أن يتحقق الهدف المرجو منه.

والله من وراء القصد

المؤلف

أ.د /فتحي حسننصـــار

مدخل تاريخي

سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية

(١٩٤٥ -١٩٤٨)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدخلت معظم القوى السياسية المصرية القضايا العربية ضمن سياساتها، كل حسب اتجاهاته وأهدافه ونالت قضية فلسطين اهتماما خاصا وتشكلت في مصر لجان لمكافحة الأطماع الصهيونية[١]. كما تكونت تنظيمات شعبية كانت تدعو إلى الوحدة العربية وإلى التصدي العربي المشترك للخطر الصهيوني مثل جماعة " الاتحاد العربي " [٢].

وفي ٢ نوفمبر ١٩٤٥، (ذكرى وعد بلفور) عرفت مصر تظاهرات عنيفة حدث فيها تدمير لبعض المنشآت الأجنبية تعبيرا عن موقف المصريين تجاه فلسطين ومظهرا لاهتمام مصر بقضايا العرب السياسية [٣] كذلك حاول الملك فاروق تبني الاتجاه العربي وزعامة الدول العربية، حتى يكتسب بها هيبة وسمعة يستقطب من خلالها الجماهير لتمكنه من التسلط بصورة أكثر على مقدرات السلطة في مصر، فاعتبر السياسة العربية أمر يتعلق به وحده دون أن يكون لوزرائه رأي أو كلمة[٤]. والدليل على ذلك أنه في مطلع عام ١٩٤٦، دعا الملك عبد العزيز بن سعود و تناقشا معا في شؤون الجامعة العربية، وكيفية مناقشة الأطماع الهاشمية، وأصدرا بيانا مشتركا في ١٦ يناير من نفس العام جاء فيه:

"نحن نشارك المسلمين جميعا إيمانهم بأن فلسطين بلاد عربية مستقلة كما كانت دائما "[٥].

وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٤٦، تحدث سفير مصر (عبد الفتاح عمرو) في لندن عن سياسة الملك فاروق العربية فقال "إن الملك يعتقد أن التضامن بين الدول العربية هو أهم

---

(١) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ط٢، ١٩٦٠، ص ٢٤.

(٢) دار قضايا، ملفعبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم، بيروت، دار القضايا ١٩٧٥، ص ٢٩.

(٣) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، الهيءة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ٢٥٩.

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج٢، القاهرة مطبعة مصر، ١٩٥٣، ص ٣٢٥.

(٥) محمد عزة دروزه، مصدر سابق، ص ٤٤.

عامل حيوي لاستتباب السلام في الشرق الأوسط، وهذا هو سر اهتمامه بالجامعة العربية "[١]

غير أن الباحث يرى أن ما قاله السفير المصري، بخصوص اهتمامات الملك فاروق بالجامعة العربية ليس صحيحا ولا يمثل الحقيقة في شيء، والصحيح أن حكومة المملكة البريطانية هي التي أقنعت الملوك والرؤساء العرب في تكوين الجامعة العربية التي أنشأت في ٢٢ مارس ١٩٤٥م،، لكي تضمن بقائها في المنطقة العربية بواجهات تابعةلها في إطار منظم يُدعى الجامعة العربية و من خلالها ينفذ الحكام العرب ما تريدهبريطانيا.

وفي ٢٠ أبريل من نفس العام، صدر تقرير اللجنةالأنجلو –أمريكية الذي جاء فيه نسفا للكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩، فقد احتوى هذاالتقرير على عشر وصايا كانت في غالبيتها استجابة للمطالب الصهيونية، كما أوصت بإصدار مئة ألف شهادة هجرة للصهاينة لدخول فلسطين، وطلبت من السلطات البريطانية بتسهيل الهجرة الصهيونية لفلسطين وإلغاء قوانين تحديد بيع الأراضي[٢] .

وردا على تقرير تلك اللجنة، دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر أنشاصالذي انعقد يومي ٢٨-٢٩ من مايو ١٩٤٦، بمصر، أكد المجتمعون أن قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا و من ثم يتحتم على الدول العربية صيانة عروبتها، وأنه لا يمكن الموافقة على هجرة صهيونيةجديدة[٣] . واتخذ المؤتمرون بعض القرارات السرية، فقام أول أمين عام للجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) بتبليغ تلك القرارا تإلى الدول العربية التي لم تحضر المؤتمر وكانت تلك القرارات كالتالي:

١- النظر في عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة.
٢- تحذير كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من مغبة تأييدها للحركة الصهيونية.
٣- التلويح بالمقاطعة الاقتصادية للدولالتي تساند المشروع الصهيوني.
٤- تأكيد التصميم على الاستعداد العسكري في حالة فشل الجهود السلمية.
٥- العمل على تدريب الفلسطينيين ومدهم بالسلاح والمال ومقاطعة البضائع الصهيونية.

---

(١) جريدة الأهرام القاهرية، بتاريخ ١١ فبراير ١٩٤٦.
(٢) ملف وثائق فلسطين، ج١، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، وثيقة رقم ١٨٩، وانظر أيضا المذكرة المرسلة من الجامعة إلى الحكومة الأمريكية، المصدر نفسه، ص ٧٩١-٧٩٣.
(٣) محمد عزة دروزه، القضية الفلسطينية، القاهرة دار المعارف بمصر، ١٩٥٥، ص ١٧٥-١٧٦.

وباستقراء تلك القرارات يمكننا القول أنها ايجابية حيث أنها أكدت للمرة الأولى على أهمية الدفاع بالمفهوم العسكري والعمل على تدريب الفلسطينيين، غير أن تلك القرارات لم ينفذ منها شيئاوظلت حبرا على ورق إذ لم تجدمن ينفذها.

كما أن ذلك المؤتمر لم يكن فقط من أجل الرد على تقرير اللجنة الأنجلو – أمريكية السابق الذكر، بل كانت هناك المسألة المصرية حيث قضية مصر مع الاحتلال البريطاني، والتي تتعلق بأمرين هما: تعديل معاهدة ١٩٣٦، وجلاء القوات البريطانية عن مصر، فأراد الملك فاروق استغلال تقرير تلك اللجنةالمنحاز بالكاملللصهاينة، ليضمنوقوف الحكام العرب إلى جانبه وليس في ذلك شيء سلبيلكن الشيء السيء هو أن قرارات مؤتمر أنشاص كانت مجرد ثرثرة كلاميةلم تتخط المكان الذي قيلت فيه.

وفي يونيو عام ١٩٤٦ لجأ مفتي فلسطين (الحاج محمد أمين الحسيني) إلى مصر هاربا من اضطهاد السلطات البريطانية والحركة الصهيونية فأجاره الملك فاروق دون الرجوع إلى رئيس الوزراء، إسماعيل صدقي باشا[١].

وقد اهتمت بعض الأحزاب المصرية بالقضايا العربية، فقد دللت صحيفة رابطة الشباب التابعة لحزب الوفد على اهتمامها بالقضايا العربية وقضية فلسطين بما كانت تنشره من أخبار البلاد العربية، وتفنيد أساليب الاستعمار، كما تمثل ذلك الاهتمام في قرار الطليعة الوفدية بما كانت تنشره في صحيفة رابطة الشباب العربي[٢].

وكانت جريدة مصر الفتاه التابعة لحزب مصر الفتاه أسبق إلى الإيمان بالعروبة والدفاع عن قضاياها العربية[٣]، وتبنت حركة الإخوان المسلمين الاتجاه العربي كرابطة حضارية وليس كقومية، بل كمقدمة لتحقيق الوحدة الإسلامية [٤].

غير أن الأمر اختلف بالنسبة لأحزاب الأقلية التي حكمت مصر بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن لها اهتمام بالقضايا العربية مثل: حزب السعديين، حزب الكتلة الوفدية، حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وغيرها.

كذلك استجابت مصر لدعوة الحكومة السورية عندما عقدت دورة استثنائية لدول الجامعة العربية في بلودان (مصيف سوري) من (٨-١٢) يونيه ١٩٤٦، حضرها رؤساء حكومات وزراء الخارجية العرب، واتخذوا بعض القرارات السرية

---

(١) طارق البشري، مرجع سايق، ص ٢٥٥.

(٢) انظر صحيفة رابطة الشباب العربي بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٤٧.

(٣) راجع أعداد جريدة مصر الفتاه، أعداد أكتوبر ١٩٣٨.

(٤) أنيس الصايغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٢٤٦.

والعلنية بشأن القضية الفلسطينية وكان من القرارات العلنية التي تخص فلسطين ما يلي[١] :

١-رفض أي شكل من أشكال تقسيم فلسطين، كحل للقضية الفلسطينية.
٢- إنشاء لجان للدفاع عن فلسطين في كل دولة عربية.
٣-إنشاء صندوق لمساعدة عرب فلسطين تساهم فيه الدول العربية.
٤- إنشاء مكتب للمقاطعة الدائم في القاهرة.
٥-إصدار طابع بريدباسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية.
٦- نقد تقرير اللجنة الأنجلو – أمريكية لتحيزه الواضح للجانب الصهيوني.
٧-طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لإنهاء الوضع الحالي في فلسطين.

أمّا القرارات السرية التي سميت بقرارات الجهاد المقدس فلم تكن مكتوبة، وانحصرت في إعادة نظرالدول العربية بصورة جماعية إلى علاقاتها السياسية والاقتصادية في حالة فشل المساعي السلمية مع الحكومتين البريطانية والأمريكية، واتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين والمساعدات المادية والمعنوية إلى عرب فلسطين [٢] .

و خلال انعقاد مجلس الجامعة العربية في دورته الخامسة بالقاهرة من ٣٠ نوفمبر حتى بداية ديسمبر ١٩٤٦، أكد المجتمعون فيه على مواصلة الدفاع عن حقوق شعب فلسطين ورفضهم لأي مشروع يؤدي إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها[٣] وطالب بعض الحضور بتنفيذ مقررات بلودان السرية.

- الموقف المصريخلال الدورة الأولى في مؤتمر لندن المنعقد يوم١٠ ديسمبر ١٩٤٦

بناء على إحدى قرارات مؤتمر بلودان السابق، طالبت دول الجامعة العربية الحكومة البريطانية بالمفاوضات لحل القضية الفلسطينية، فاستجابت بريطانيا لطلبهم، وحددت موعدا في ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ لانعقاد المؤتمر.

وقد مثّل مصر فيه وفدا برئاسة عبد الرزاق السنهوري باشا وحضره وزراء الخارجية العرب الذين اشترطوا ألا يكون لليهود جانبا فيه، فوافقت الحكومة البريطانية، وكانت أعمال هذا المؤتمر على دورتين، وانتهى المؤتمر في الدورة الأولى بعرض مشروع موريسون (Morrison) نسبة إلى اسم الشخص الذي تبناه، وقد نص على تقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق هي[٤] :

---

(١) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص٥٦-٥٧.
(٢) إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الزهراء، ١٩٨٦، ص ٣٤.
(٣) قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بقضية بفلسطين، القاهرة، الشؤون الفلسطينية، ١٩٦٤ نص ١، وانظر نص القرار رقم ٤ الدورة ٥ بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٤٦.
(٤) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، وثيقة رقم(٢٠٠)، ص ٧٩٧-٧٩٨.

١- منطقة يهودية.
٢- منطقة القدس وما حولها.
٣- منطقة عربية.

وقد رفض الجانب المصري قرارات المؤتمر وجاء هذا الرفضمن خلال الكلمة التي ألقاها رئيس الوفد المصري (عبد الرزاق السنهوري) بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٤٦، مشيرا إلى عدم قبول تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فيها وأن مصر سوف تناضل ضد الخطر الصهيوني وترفض قرارات اللجنة الأنجلو – أمريكية وطالب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١]

- **الموقف المصريخلالانعقاد الدورة الثانية لمؤتمر لندن يوم٤ يناير١٩٤٧**

تقدم الوفد العربي خلال انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر لندن بمشروع تضمن الأسس التالية[٢] :

١- إنهاء الانتداب البريطاني وإعلان فلسطين دولة واحدة مستقلة
٢- إنشاء حكومة ديمقراطيةفي فلسطين تحكم بمقتضى دستور تضعه جمعية من العرب وثلاثة من اليهود.
٣- عقد معاهدة تحالف بين حكومة فلسطين المستقلة وبريطانيا.
٤- منع الهجرةاليهودية منعا باتا وتبقى القيود على بيع الأراضي.
٥- إعطاء الضمانات لاحترام قدسية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها.

غير أن الحكومة البريطانية رفضت المشروع العربي السابق، وانتهى مؤتمر لندن إلى الفشل دون أن يعلن المشاركين فيه عن هذا الفشل بشكل رسمي.

وفي ٢٦ من ذات الشهر ألقى بيفن (وزير خارجية بريطانيا خطابا في مجلس العموم البريطاني جاء فيه:"إن هذه القضية (الفلسطينية) معقدة كل التعقيد، وأن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلا بالقوة لأنها منتدبة، لذلك أصبح من واجبها أن تحيل القضية إلى الأمم المتحدة، لتقرر وتفرض الحل الذي تراه " [٣] .

وردا على ذلك عقد مجلس الجامعة العربية دورته السادسة في ٢٤ مارس ١٩٤٧، بالقاهرة وتقرر العمل ببذل كافة الجهود من أجل نيل فلسطين استقلالها[٤]، وكررت مصر والدول العربية يوم ٢٣ أبريل من نفس العام مطالبتها بإنهاء الانتداب

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، وثيقة رقم(٢٠٠)
(٢) أكرم زعيتر، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٤.
(٣) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص٨٥-٨٦.
(٤) قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بقضية بفلسطين، مصدر سابق، ٣.

البريطاني عن فلسطين وإعلان استقلالها وثبتت الوفود العربية ذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ من نفس الشهر [١].

وفي ١٠ مايو ١٩٤٧، ناقشت الهيئة الدولية القضية الفلسطينية في جدول أعمالها، وانتهى الأمر إلى إيفاد لجنة لتقصي الحقائق تشكلت من ممثلي الدول التالية:استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، هولندا، إيران، بيرو، السويد، أمريكيا[٢]، وجاء تقرير تلك اللجنة الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧، مؤكدا على ضرورة إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين سياسيا مع قيام اتحاد اقتصادي[٣].

وجاء ت ردود فعلنشر هذا التقرير على المستوى الشعبي في مصر وفلسطين وبقية الأقطار العربية عنيفة، فقامت التظاهرات وأذا عت الهيئة العربية العليا بيانا استنكرت فيه تقرير اللجنة الدولية وطالبت الجماهير العربية حكوماتها بالجهاد المقدس، أم رد الفعل على المستوى الر سمي العر بي فقد تمثل في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية وكان الوفد المصري ضمن المجتمعين في صوفر لبنان يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧، للمذاكرة في تقرير لجنة تقصي الحقائق ودراسة محتواه وتابعت اللجنة السياسية اجتماعاتها في بيروت وعاليه من ٧-١٠ أكتوبر و خرج المجتمعون بالتوصيات التالية [٤]:

-مطالبة الحكومات العربية الإسراع في تسليح الفلسطينيين وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم.

ويمكن للباحث أثارة السؤال التالي:هل عملت الحكومات الغربية بهذه التوصية؟

مصر وقرار التقسيم:

باشرت هيئة الأمم النظر في قضية فلسطين فانعقدت على شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول الأعضاء للنظر في القضية الفلسطينية، فقررت تلك اللجنة تشكيل لجنتين فرعيتين لإعداد مشروعات مفصلة، فأعدت اللجنة الأولى مشرعا تضمنانهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين في مدة لا تتجاوز أغسطس١٩٤٨، في أعدت اللجنة الثانية مشروعا يحتوي على قيام الدولة الموحدة في فلسطين، وبعد ذلكاجتمعت اللجنة الخاصة لدراسة الموضوعين السابقينفطرحت يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧، مشروع الدولة الموحدة فرفضته الأكثرية، فقررت الوفود العربية نقل ملف القضية الفلسطينية إلى

---

(١) فلاح خالد علي، الحرب العربية –الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩، بيروت، المؤسسة العربية العليا للدراسات والنشر، ١٠٩٢، ص ١٠-١١.

(٢) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، القاهرة دار المعارف بمصر، ١٩٥٥، ص ١٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٤) إسماعيل الخطيب الطوباسي، كفاح الشعب الفلسطيني، عمان بلا دار نشر، ١٩٧٩، ص ٩٥-٩٦.

محكمة العدل الدوليةفي لا هاي، غير أن اقتراحهم سقط، فطالبوا بأخذ استشارة تلك المحكمة في مدى صلاحية هيئة الأمم لتنفيذ أي نوع من تقسيم البلاد دون موافقة سكانها غير أن مطالبتهم باءت بالفشل أيضا [١].

وفي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ طرح مشروع تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت النتيجة موافقة خمس وعشرون دولة ضد ثلاث عشرةدولة وامتناع سبع عشرة دولة عن التصويت، أي عدم حصول المشروع على أغلبية الثلثين وهي النسبة المطلوبة للنجاح.

وكان من المفروض أن تتجه الأمم المتحدة إلى حل آخر يرضي سكان البلاد (عرب فلسطين) الذين يشكلون نسبه ٩٦ % من السكان وينال موافقة الأغلبية في المجتمع الدولي، لكن الضغوط الأمريكية أجبرت الجمعية العمومية على مناقشة القضيةوالاقتراع مرة أخرى يوم ٢٦ من نفس الشهر وكان نصيب الاقتراع الفشل أيضا، فتأجلت الاجتماعات حتى يوم ٢٩ نوفمبر، فأقرت الجمعية العموميةمشروع قرار التقسيم بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتا ضد ثلاثة عش صوتا وامتناع عشر دول عن التصويت ومنعا بريطانيا وكانت الدولة الوحيدة المتغيبة هي سيام[٢].

وهكذا دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة ودخلت حكومات الدول العربية وعلى رأسها مصر طرفا جديدا في الصراع الذي تطور حتى غدا صراعا بين العرب وبين الكيان الصهيوني ومعه القوى الغربية، وما يهم هذه الدراسة هو موقف مصر وكيف واجهت القرار الدولي الخاص بتقسيم فلسطين؟

رفضت كافة الدول العربية قرار التقسيم وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة اجتماعات بالقاهرة في ديسمبر ١٩٤٧، رؤساء الوزراء العرب وأصدرت اللجنة السياسية بيانا استنكرت فيه قرار تقسيم فلسطين وأكدت على عزم العرب على إحباطه ومقاومته حكومات وشعوبا والعمل على الحيلولةدون قيام الدولة اليهودية غي فلسطين[٣].

وقامت التظاهرات في معظم المدن المصرية كما شارك فيها عدد كبير من الشخصيات البارزة مثلوا مختلف الهيئات وخطب بعض الرؤساء العرب في تلك التظاهرات مؤكدين من هلالها أنهم سوف يعملون على افش المشروع التقسيم وسيعملون على ما جاء في اجتماع عاليه السابق في ١٠ أكتوبر ١٩٤٧، والقاضي إلى

---

(١) أكرم زعيتر، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) فتحي حسن نصار (الباحث) مجلة الثقافة العربية، العدد، ٣، مارس ١٩٨٥، ص٥٣-٥٥.

(٣) محمد عزة دروزة، جول الحركة العربية الحديثة ج٤، مصدر سابق، ص ١٢٣.

¥كانت مصر ترى أن يكون القائد العام عراقيا، في حين أرادت العربية الهيئة العليا أن يكون لفلسطين جيشا مستقلا زأن يتولى الزعامة السياسية الحاج محمد أمين الحسيني، للمزيد أنظر إبراهيم شكيب، مرجع سابق، ص ٧٧، وكان لمصر ما أرادت.

توزيع عشرة آلاف بندقية وإرسال ثلاثة آلاف متطوع من الدول العربية وتخصيص مليون جنيه للإنفاق على العمل المسلح، كما تقرر تعيين اللواء إسماعيل صفوت (عراقي) ¥ قائدا عاما للقوات المؤلفة من المجاهدين المتطوعين العرب والفلسطينيين [١].

والحق أن ما كان قد تم الاتفاق عليه هو كل ما ينبغي أن يقرر ويقال سواء كان بصدد التسليح أو حشد الكتائب أو الإعداد والتموين أو غير ذلك، غير أن الكارثة تكمن فيأن ذلك كله كان مجرد جعجعة كلامية عبر أمواج الأثير، ولم ينفذ من كل ما قيل سوى تعيين اللواء إسماعيلصفوت!.

وهذا يلل بدون أدنى شك أن الحكومة المصرية وغيرها منبعض الحكومات العربيةكانت تمارس الدجل السياسي والمزايدات الكلامية وانحصر فعلها في نطاق الأقوال وعدم تحمل المسؤولية وعدم إدراك أبعاد خطورة الموقف، كان ذلك على المستوى الرسمي واختلف الأمر بالنسبة للشارع المصري الذي تضامن مع القضية الفلسطينيةمنذ عرضها على المنظمة الدولية فكانت جماهير الشعب المصري أأكثر وعيا واهتماما بالقضية الفلسطينية من معظم قياداتها التقليدية، فأقاموا النوادي والندوات والجمعيات بهدف أن تكون مراكز للتعريف بالقضية الفلسطينية داخل مصر ومع مرور الوقت أضحت تلك الأماكن مراكز للتجمع للمواطنين المصريين وغيرهم من العرب المقيمين في مصر[٢].

وبرز دور القطاع الطلابي بشكل خاص فكانت التظاهرات الطلابية تجوب شوارع القاهرة وغيرها من المدن المصرية الكبرى كل عام في ذكرى وعد بلفور (٢ نوفمبر) احتجاجا على هذا الوعد [٣]، وغي أغلب الأحيان كانت تتحول هذه التظاهرات على أعمال انتقام من اليهود المقيمين في مصر بتدمير بعض محلاتهم ومتاجرهم [٤] وكان من المفروض على أن النظام المصري توفير كافة مستلزمات الرعاية والحماية وتوعية قطاع الطلاب وغيرهم من القطاعات أن مصر وغيرها ليست ضد اليهود كدين ومعتقد وبشر، وإنما العداء لهؤلاء اليهود الذين غزو فلسطين وشردوا أهلها.

أعرب الطلبة المصريين عن استنكارهم لقرار التقسيم بوسائلهم الخاصة فقد عقدوا عدة مؤتمرات وأصدروا البيانات وأرسلوا البرقيات وتعددت تظاهراتهم هاتفين " فلسطين

---

(١) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، تصريحات وأحاديث ط٣، القاهرة، مطابع دار الكتاب العربي، ١٩٧٥، ص ٤٩. والجدير ذكره م الطائفة اليهودية الفلسطينية الأصل وهم يتكلمون العربية ومستقيمون في أمور دينهم، كانوا ضد قرار التقسيم وضد قيام دولة يهودية في فلسطين.للمزيد أنظر Alfred LilenttullK What Price OF Israel.Chicago، 1952، P، 51.

(٢) أنيس صايغ، فلسطين والقومية العربية، بيروت مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٥٨،

(٣) فلسفة الثورة والميثاق، بيروت، دار المعرفة –دار القلم، ١٩٧٠، ص ٩٠.

(٤) أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٦٩، ص٦٣.

عربية "و "تسقط الصهيونية "وطالوا حكومتهم بقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الاستعمارية التي أقرت مشروع التقسيم والانسحاب من هيئة الأمم المتحدة[١] .

وبغض النظر عن أنتلك المطالبكانت غير ممكنة التطبيق بالنسبة للحكومة المصرية حيث أن مصر كانت ما تزال تحت السيطرة البريطانية لوجد القوات البريطانية التي تحتل ضفتي قناة السويس وتتحكم في دخل تلك القناة، ولم تكن مصر تملك مقومات اتخاذ لا مقاطعة اقتصادية ولا حتى دبلوماسية، لكن القطاع الطلابي عّبر عما يجيش في صدره ومدى ارتباطه بالقضية الفلسطينية.

وفي الاجتماع الذي عقده تنظيم الضباط الأحرار في شهر سبتمبر ١٩٤٧، قرر هؤلاء الضباط مساعدة المقاومة العربية في فلسطين، أشار إلى ذلك الرئيسعبد الناصر فقال " ذهبت في اليوم التالي، أطرق باب بيت الحاج أمين الحسيني(مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا) وكان ما يزال يعيش في الزيتون(بالقاهرة) وأقول له....إنكم في حاجة إلى ضباط يقودون المعارك ويدربون المتطوعين، وفي الجيش المصري عدد من الضباط يريد أن يتطوع وهم تحت أمرك في أي وقت تشاء " [٢] .غير أن الحاج محمد أمين الحسيني اعتذر عن قبول العرض فتضايق عبد الناصر من ذلك [٣] .

إن الحاج محمد أمين الحسيني، أكد كلام عبد الناصر السابق فقال " أذكر أن حضرة البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر زارني أكثر من مرة في أوائل عام ١٩٤٨، ومعه الصاغ المتقاعد محمود لبيب وعرض علّي استعداده وإخوته من الضباط الأحرار المشاركة في حرب فلسطين وقيادة حركة الجهاد[٤] .

وفي ٤ أكتوبر ١٩٤٧، اضطرت الحكومة المصرية أمام الضغط الشعبي إلى إعلان حالة الطوارئ وتم عقد عدة اجتماعات لهيئات الشباب مطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وإنهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين، وتم تشكيل الهيئة العليا لوادي الذيل لإنقاذ فلسطين برئاسة محمد علي علوبه، فقامت هذه الهيئة بتنظيم حملات التبرع والدعوة إلى إنشاء كتائب التحرير[٥] .

وكان موقف الأحزاب المصرية من قرار التقسيم متباينا، فحزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية، اعترض على قرار التقسيم ووقفت الحركة اليسارية التي كان

---

(١) إبراهيم شكيب، مرجع سابق، ص ١٦،

(٢) فلسفة الثورة والميثاق، مصدر سابق، ص ٩١..

(٣) منظمة الشباب الاشتراكي، عبد الناصر، الفكر والطريق، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٣، ص ٩.

(٤) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، مصدر سابق، ص ٩١.

(٥) عارف العارف، النكبة، ١٩٤٧، -١٩٤٨، ج ٤، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ٥٧.

ينضوي تحت لوائها طليعة العمال والفلاحين ضد قرار التقسيم وأيد التنظيم الشيوعي الرئيس في مصر (حدتو) " الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني "قرار التقسيم[١] .

كذلك ناقش مجلس الشيوخالمصري قرار التقسيمفي جلسته المنعقدة بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٤٧، وتم استنكاره ودعا الحكومة إلى التعاون مع الحكومات العربية والحكومات الأخرى فللحيلولة دون تنفيذه بكل الوسائل الممكنة [٢] .

قرار اشتراك مصر في حربفلسطين ١٩٤٨ :

صرح رئيس الحكومة المصرية (محمود فهمي النقراشي) في اجتماع اللجنة السياسية في دورة مجلس الجامعة التي انعقدت في عاليه (لبنان) بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٤٧، قائلا " إني أريد أن يكون معلوما لدى الجميع أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية أي الحشود على الحدود فانها غير مستعدة قط للمضي أكثر من ذلك " [٣] .

وتكررت تصريحاته ذاتها منذ مطلع ١٩٤٨ مؤكدا أن مصر ليست على استعداد لدخول تلك الحرب لقلة السلاح والعتاد وأنه لن يعرض الجيش المصري لتجربة خطيرة ولو كانت نسبة الخطر لا تزيد على ١٠% وحتى لا يدفع الجيش المصري إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس وراء ظهره[٤] .

وقد أبلغ وزير الخارجية المصرية (أحمد خشبه)، السفير البريطاني بالقاهرة رسميا بعدم نية مصرفي إرسال جيشها النظامي إلى فلسطين، وهي ترى أنها على كافة الأحوال لا تستطيع القيام بذلك[٥] .

ظلت الحكومة المصرية على موقفها حتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨، فتغير الموقف تماما وألقى رئيس الحكومة المصرية (محمود فهمي النقراشي) في اليوم التالي مؤكدا على استعداد مصر لخوض الحرب وإنقاذ فلسطين [٦] .

والسؤال الذي يلح علينا هو:لماذا غرّت الحكومة المصرية من موقفها بين عشية وضحاها، وهذا أيضا ما سأله أمين جامعة الدول العربية (عبد الرحمن عزام) إلى رئيس الحكومة المصرية حيث وجه إليه السؤال التالي:كيف ولماذا غيّر رأيه في

---

(١) صحيفة الجماهير، القاهرة، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧.

(٢) إبراهيم شكيب، مرجع سابق، ص ٧٠ ..

(٣) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية ج٤، مصدر سابق، ص ١٧١.

(٤) مجلة آخر ساعة، القاهرة، ٢٠ مايو ١٩٥٣.وانظر أيضا: محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج٤، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٣، ص ٣٢٥-٣٣٠.

(٥) انظر ملف وثائق وزارة الخارجية البريطانية رقم: FO. 371.68370
Diplomatic Secret distribution from Si r.R .Compel to foreign ، April ، 27 th ، 1948.

(٦) عارف العارف ج٤، مصدر سابق، ص ٨٥٣.، وانظر أيضا: محمد حسنين هيكل مصدر سابق، ص٣٤٠.

وقت متأخر؟فكانت إجابته كالتالي: "لم أر مفرا تحت تأثير الحوادث و تحت تأثير الضغط العام وحرصا على حالة الأمن الداخلي وحفاظا على كرامة مصر أمام الرأي العام العربي والإسلامي واعتزام بقية الدول العربية خوض المعركة الفلسطينية " [١]

.

ويقول محمد حسنين هيكل " لو أن الأمر كان للنقراشي وحده لبقي مصرا على عدم إدخال الجيش المصري حرب فلسطين "[٢]، في حين يرى مفتي فلسطين (الحاج محمد أمين الحسيني) بأن بريطانيا على مصر وبعض الدول العربية فكان قرارها في ١٢ مايو ١٩٤٨، بدخول حرب فلسطين بهدف تمييع الموقف وإضعاف الجيوش العربية بزجها في معركة غير مستعدة لها [٣]، وبالتلي فالخسارة مؤكدة والهزيمة واقعة لا محالة.

أكد هذا الأمر اللواء أحمد المواوي[*]، محللا الشرك الذي نصبتهبريطانيا لمصر فقال "لقد وجدتنا نصرخ في وجهها لكي تخرج من بلادنا في مجلس الأمن ووجدت عندنا جيش....ولأرادت أن تخمد الصوت الذي يصرخ...وأن تذل الجيش المصري " [٤].

ويضيف الباحث إلى ذلك أن الحكومة المصرية وجدت فرصتها في التخلص من المشاكل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال توجيه الأذظار إلى مشكلة جديدة فقررت الاشتراك غي حرب فلسطين لتصدير أزمتها الداخلية وفشلها السياسي في مفاوضاتها مع بريطانيا السودان والجلاء.

أمّا بالنسبة لمواقف الأحزاب المصرية من قرار الحكومة بالاشتراكفي حرب فلسطين، فكانت متباينة، فحزب الوفد أيد فرار الحكومة بالاشتراك في تلك الحرب، أمّا جماعة الإخوان المسلمين فإنها نظرت لحرب فلسطين كحركة جهاد مقدس وكذلك اعتبرها حزب مصر الفتاه [٥]، في حين عارضت الحركة الوطنية للتحرر الوطني (حدتو) وهي التنظيم الشيوعي المصري، الدخول في حرب فلسطين، وكانت ترى أن يوجه القتال إلى الاحتلال البريطاني فالربض على ضفتيقناة السويس[٦] .وكان موقفها انسجاما مع مواقف الاتحاد السوفيتي الخاطئ، فقد اعتبر صراع الحركة الصهيونية

---

(١) محمد فايز القصري، الصراع السياسي بين الصهيونية والدول العربية ج١، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١، ص ١٥٣.

(٢) محمد حسنين هيكل ج٢، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

(٣) محمد أمين الحسيني / مصدر سابق، ص ٩٠.

(*) قائد القات المصرية في حرب فلسطين بدءا من ١٠ مايو ١٩٤٨ حتى ١٠ نوفمبر من نفس العام.

(٤) مجلة آخر ساعة، القاهرة، ١٣ مايو ١٩٥٣.

(٥) ندوة باريس والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار الوحدة ١٩٨١، ص٦٤.

(٦) صحيفة الجماهير، القاهرة، ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧.

صراع تحرروطني وليس اغتصابا لفلسطين وتشريد أهلها، غير أن السوفيت غيروا من مواقفهم وأدانوا الحركة الصهيونية ووقفوا إلى جانب الحق العربي بعد ذلك.

ويرى إبراهيم شكيب في دراسته التاريخية الجيدة، أن كافة الأحزاب والجماعات بما فيها المعارضة الوفدية التي تمثلت في فؤاد سراج الدين، قد أيدت قرار الحكومة بدخول قوات الجيش المصري حرب فلسطين [١].

غير أن الباحث يختلف معه في ذلك والصحيح أن أحزاب الأقلية مثل: حزب السعديين، الأحرار الدستوريين، حزب الشعب وحزب الكتلةوحدتو وغيرها، قد عارضت فكرة مشاركة مصر في حرب فلسطين [٢]، كما عارض فكرة المشاركة جميع الذين ارتبطت مصالحهم بالرأسمالية الصهيونية مبكرا من أمثال:إسماعيل صدقي وإبراهيم عبد الهاديالذي كان معروفا بسوط الإرهاب ومحمود فهمي النقراشي الذي كان مكروها شعبيا، وثلاثتهم مكروهين شعبيا ولا يمثلوا سوى القصر الملكي وأحزاب الأقلية[٣].

أمّ القصر فان الملك فاروق هو الذي أمر الحكومة بالمشاركة في حرب فلسطين وذلك لأنهو الاسلطة العليا، وكان وزير الدفاع الفريق محمد حيدر باشا (رجل الملك وياورهالخاص) قد تلقى أمرا منه مباشرة يوم ١١ ماسو ١٩٤٨، بتجهيز الجيش المصري لدخول أرض فلسطين فنفذ الأمر دون إبلاغ رئيس الوزراء بذلك، ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء [٤]وذكر الفريق محمد حيدر بأن الجامعة العربية هي التي طلبت من مصر الاشتراك في حرب فلسطين بصفتها زعيمة الدول العربية فكان لا بد لها من الإذعان لهذا الطلب وأكد كلامه بالقول أنه شخصيا ما كان يرغب دخول الحرب بسببالنقص الملحوظ في العتاد [٥].

يعتقد الباحث أن كلام الفريق محمد حيدر يجافي الحقيقة ولعل الشواهد تدلل عكس ما قاله، فقد صرح أمين الجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) لرئيس الجمهورية السورية (شكري القوتلي) عندما سأله يوم ١٣ مايو من نفس العام، عما إذا كانت مصر ستدخل القتال، فأجابه بالنفي، وقد انهش عبد الرحمن عزام وهو في مدينة اريحا يوم ١٤ مايو عندما سمع من خلال الإذاعة المصرية ليلا عن إعلان مصر بدخولها حرب فلسطين [٦].

ويرجح الباحث أن الملك فاروق كان وراء دخول لقوات المصرية حرب فلسطينليحقق لنفسه المكاسب التالية :

---

(١) إبراهيم شكيب، مرجع سابق، ص ١٢٨.
(٢) عبد القادر ياسين، القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص٢٦.
(٣) محمود عوض، وعليكم السلام، القاهرة دار المستقبل الغربي، ١٩٨٤، ص ١٣٠.
(٤) محمد حسنين هيكل ج٢، مصدر سابق، ص ٢٣١-١٣٢.
(٥) محمد فايز القصري، مرجع سابق، ص ١٥٤.
(٦) المرجع نفسه، ص ١٦٥.

١- إشغال قوات الجيش المصري بإدخاله القتال خارج مصر حتى لا يفكر في القيام بثورة ضده.
٢- إلهاء الشعب المصري عن سوء الأوضاع الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن فساده وفساد حاشيته.
٣- رغبته في تزعم الدول العربية حيث كانت المنافسة قوية بينه وبين الأسر الهاشمية.
٤- إتاحة الفرصة للملك لإعلان الأحكام العرفيةوكبت الحريات الصحفية.

الآن وقد صدر الأمر بدخول القوات المصرية حرب فلسطين، يحق لنا أن نتساءل، ماذا فعل رئيس الحكومة المصرية ومليكه فاروق من إجراءات واستعدادات بعد ذلك؟

هل اجتمعا بالخبراء العسكريين ودريا معهم ما يجب عمله؟

هل عرفا قوة العدو ومدى إمكاناته المادية والعسكرية والمعنوية؟

هل كانا على علم بأن الصهاينة في فلسطين جندوا كل قادر على حمل السلاح من الجنسين وبلغ عدد المجندين نحو ١٠ % من مجموع المستوطنين الصهاينة وحصروا كل نشاطهم في الحرب وفرضوا نظام البطاقات في التموين وأخذوا ٧٥ % من دخل المستوطنين؟

هل وجها لأنفسهما السؤال التالي: هل كان الجيش المصري مستعدا لخوض مثل تلك الحرب؟ وكانت التصريحات قبل ذلك بيوم ان الجيش المصري لا يمكنه الدخول في مثل هذه المعركة.

هل تمت مناورة مشتركة بين الجيش المصري وبقية الجيوش العربية استعدادا لدخول حرب فلسطين؟

من السهل جدا على أي إنسان الإجابة على كافة الأسئلة السابقة بالنفي.

إذن ماذا كان هدف الحكومة المصرية من وراء اشتراك قواتها في حرب فلسطين؟ يقول اللواء محمد نجين (أول رئيس لجمهورية مصر: " أن اشتراك الجيش المصري في حرب فلسطين كان توريطا له بسبب عدم الاستعدادالحقيقي ولميكن الأمر سوى تظاهرة سياسية للملك فاروق " [١]، وهذا ما أكده الفريق عثمان المهدي (رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري آنذاك) فذكر أن رجال القيادة المصرية فوجئوا بحملة فلسطين ولم يكونوا مستعدين لها ومنهم من عارض قرار دخول الحربلعدم وجود العتاد الكافي [٢].

---

(١) مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤، ص ١٣٦.

(٢) الأهرام، القاهرة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣، وانظر أيضا، محمد فايز القصري، مرجع سابق، ص ١٥٤.

أمّا اللواء محمد المواوي فيذكر أن النقراشي قال له أن الاشتباكات ستكون مجرد تظاهرة سياسية وليست عملا حربيا، ويعتقد أن المسألة سوف تسوى سياسيا بسرعة وأن الأمم المتحدة سوف تتدخل[١] ويبدو أن النقراشي باشا كان يشير إلى نيةتطبيق هيئة الأمم المتحدة لقرار تقسيم فلسطين، وهو ما أكده جمال عبد الناصر فيم بعد قائلا " عندما ذهبت.....يوم ١٥ مايو (١٩٤٨) ودخلت إلى رفح لم يكن هناك خيش ليقاتل...ودخلت الجيوش العربية لتنفيذ قرار التقسيم[٢]. وكان أقصى ما وصل إليه الجيش المصري في زحفه نحوشمال فلسطين هو الحد الذي عينه قرار التقسيم[٣] .

ويرى عبد الرحمن عوض الله (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني) أن دخول الجيوش العربية بما فيها الجيش المصري حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كان يهدف إلى " مسح الشخصية الفلسطينية، ولم يكن هدفهم تحرير فلسطين من الصهاينة وإنما تطفيش العرب منها لتسليمها للصهاينة " [٤] .

غير أن الباحث لا يتفق معه في كل ما طرحه، ولكن من المؤكد أن دخول الجيوش العربيةكان مؤامرة من القوى الاستعمارية وبعض الحكام العرب لزج الجيوش العربية في معركة دون أدنى استعداد لها وبالتالي تكون الهزيمة محققة يتبعها اعتراف بالأمر الواقع، وهذا ما حدث بالفعل، وما يود الباحث توكيده أن الجيوش العربية دخلت كأفراد وهي مؤمنة إيمانا كاملا بخوض معركة التحرير وقدمت الروح رخيصة من أجل تخليص فلسطين من الصهاينة، فير أن الحكومات العربية لم تسخّر كل إمكاناتها لحرب كانت تخوضها للمرة الأولى بصورة مشتركةفي التاريخ المعاصر.

وبغض النظر عن الأسباب التي جعلت مصر تشترك في حرب فلسطين، فان هذع المشاركة كانت تجربة مهمة لمصر في الإطار الوطني الذي أخذ يتطور بعد نكبة عام ١٩٤٨، بسرعة فالمسألة الفلسطينية عززت الإحساس القومي العربي في مصر، وهو ما عبّر عنه جمال عبد الناصربقوله " كانت مصر فالوجة أخرى على نطاق كبير.....أحس أنني أدافع عن بيتي وأولادي ولا تعنيني الحدود المرهونةوأن رفح ليست آخر حدود مصر وأن نطاق سلامتهم توجب عليهم الدفاع عن إخوانهم أبناء فلسطين " [٥] .

---

(١) محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج١، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
(٢) فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص ١٢٠.
(٣) سليمان موسى، أيام لا تنسى، عمان، مطابع القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢، ص٢٩٧.
(٤) مقابلة الباحث معه يوم الأحد بتاريخ ١١يوليو ١٩٨٣، بدمشق.
(٥) فلسفة الثورة والميثاق، مصدر سابق، ٤٠، ٩٤، ٩٦.

هكذا تركزت قناعة الجيش المصري بأن المنطقة واحدة ومشاكلها ومستقبلهاواحد وأن تربة فلسطين هي تربة مصر وهي تربة العروبة وأن الأرض العربية لا يمكن أن تنفصل أو تختلف بأي حال من الأحوال[١] .يعني أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

وذكر ليوناردبايندر دور مصر القومي مشيرا إلى أن الجامعة العربية قامت فتولت فيهامصردورا قياديا وفي حرب فلسطين عام ١٩٤٨، شاركت فيها مصر، ولا شكهذه الحرب حملت بين إرهاصاتها الثورة الانتقالية التي حدثت قي المشرق الغربي خلال السنوات العشرة التي تلت حرب فلسطين [٢] .

(١) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٢) ليونارد بايندر، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط، تعريب خيري حماد، القاهرة دار القلم، ١٩٦٦، ص ١٤١.

الفصل الأول

مصر وفلسطين ١٩٤٨ –١٩٥٢

المبحث الأول: إجراءات الحكومة المصرية بعد قراراشتراكها في حرب فلسطين.

المطلب الأول:تشكيل إدارة مصرية في جنوب فلسطين.

المطلب الثاني : مصر وتكوين حكومة عموم فلسطين..

المبحث الثاني : موقف مصر من محاولات ضم الأردن للمنطقة الوسطى من فلسطين.

المطلب الأول مؤتمر عمان.

المطلب الثاني :مؤتمر أريحا.

المبحث الثالث :نتائج وقف القتال بين الجانبين المصري- الإسرائيلي.

المطلب الأول: الهدن المصرية –الإسرائيلية.

المطلب الثاني:مصر والبيان الثلاثي.

المطلب الثالث:مصر ومحاولات ضم قطاع غزة.

المبحث الأول

إجراءات الحكومة المصرية بعد قراراشتراكها في حرب فلسطين.

المطلب الأول :تشكيل إدارة مصرية في جنوبفلسطين

بعد زحف القوات المصرية للاشتراك في حرب فلسطين، شكلت الحكومة المصرية يوم ٢٧ مايو ١٩٤٨، إدارة مصرية في جنوب فلسطين(*)، حيث وصل أول حاكم إداري عام مصري مصحوبا بعدد من الضباط وسلاح الحدود الملكية وبعض الموظفين المدنيين المنتدبين من الوزارات المصرية المختلفة، وكان عمل هؤلاء الضباط في الإدارة والأمن وتلبية طلبات القوات السكرية، أمّا المدنيون فأشرفوا على الإدارات الحكومية في مختلف المجالات(١) .

وقد خول للحاكم العام صلاحيات جميع الاختصاصات التي كانت مخولة للمندوب السامي البريطاني أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين وخاصة اختصاصاته في مجال قانون الأراضي لسنة ١٩٤٠، وضمان قروض المحصولات القصيرة الأجل رقم ١٧ لسنة ١٩٣٥ والمعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩، وسلطة قاضي القضاة وقانون صلاحية محاكم الصلح وسلطة إصدار الأوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير الأخرى التي تقتضيها ضرورة استتباب الأمن وتأمين سلامة القوات المسلحة المصرية وكذلك كل ما يتعلق بالشؤون المدنية والإدارية(٢) .

وهكذا خضعتمنطقة جنوب فلسطين التي كانت تحت الأشراف المصري، والتي سميت لاحقا بقطاع غزة للأحكام العسكرية المصرية منذ البداية حيث كانت إدارة الحاكم العام المصري في تلك المنطقة خاضعة رأسا لوزارة الحربية المصرية، كما نصت المادة رقم ١٨ من القانون الأساسي لقطاع غزة والتي تنص"يعين الحاكم

(*) أطلق لفظ قطاع غزة على تلك المنطقة لاحقا في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ بعد صدور القانون رقم ٦٢١ لعام ١٩٥٣، بموجب المادة الأولى منه التي نصت على أن يسري القانون الأساسي المرفق في المنطقة الواقعة تحت رغاية القوات المصرية بفلسطين والتي يطلق عليها قطاع غزة، للمزيد انظر، عارف العارف النكبة ج٥، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٣، ص ١٠١٨- ١٠١٩.

(١) حسين أبو النمل، قطاع غزة، ١٩٤٨- ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية نه بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩، ص٢٩.

(٢) الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية لقطاع غزة) العدد ١١، بتاريخ سبتمبر ١٩٥٢.

الإداري العام بمرسوم جمهوري ويكون تابعا لوزير الحربية [١] .واستمر هذا الوضع على ما هو عليه طيلة مدة وجود الإدارة المصرية في قطاع غزة (حتى نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧) .

وتذكر بعض المصادر الأردنية أنه كان تفاهما بين الحكومة الأردنية برئاسة توفيق أبو الهدى وبين رئيس الحكومة المصرية (محمود فهمي النقراشي) على ضم المناطق العربية حسب قرار التقسيم الدولي [٢]، غير أن سير الأحداث تؤكد خلاف ذلك، فقد دخلت مصر حرب فلسطين ولا مطمع لها قي ضم أي جزء من أراضي فلسطين، وأن تأسيس إدارة مصرية كان فقط لتقديم الخدمات المدنية والعسكرية وضبط الوضع القائم.

كما أن الملك فاروق، أكدلأعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يوم صدور قرار الجامعة في أبريل ١٩٤٨ على التزام مصر بالقرار الذي نص على " إن دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وانه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون " [٣] .

وكان طبيعيا أن تواجه الإدارة المصرية عدة صعوبات في جنوب فلسطين، حيث عانت تلك المنطقة مشاكل اقتصادية نظرا لضيق المساحة وكثرة عدد السكان الذي بلغ عام ١٩٥٠، نحو ٢٧٠ ألف نسمة منهم ١٩٠ ألف لأجيء[٤]، وكانت الأجور أقل انخفاضا منها في أية منطقة في الأردن، عدا قلة من كبار التجار والملاك، أمّا باقي السكان دون استثناء سواء من المواطنينأو اللاجئين فكانوا على حافة الفقر والمجاعة وخاصة السكان الأصليين الذين لا يتلقون معونة من وكالة غوث اللاجئين[٥] .

قامت الإدارة المصرية باستصدار سلسلة من القوانين في تلك المنطقة ومنها:

١- قانون استبدال العملة الفلسطينية بالعملة المصرية، وأصبح التداول بالنقد المصري منذ أبريل ١٩٥٠، وسمح للنقد الفلسطيني بالتداول حتى يونيو ١٩٥١، وتم استبدال الجنيه الفلسطيني ب ٩٧٥ مليما مصريا[٦] .

---

(١) عارف العارف، النكبة ج٥، مصدر سابق، ص ١٠٢١.

(٢) إدارة الصحافة والنشر، وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، عمان -إدارة الصحافة والنشر، ١٩٥٠، ص ١٣.

(٣) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ٣١١.

(٤) عارف العارف، تاريخ غزة، القدس، دار الطباعة، ١٩٥٣، ص ٦٠.

(٥) أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠، القاهرة، اتحاد الكتاب، ١٩٧٥، ص ٢٩.

(٦) الوقائع الفلسطينية، العدد ٢، بتاريخ ٨ أبرسل ١٩٥١.

٢- قانون استيراد البضائع، صدر في ١٣ ديسمبر ١٩٥٠، الذي نص على "أن مراقبة النقد الأجنبي بمصر لا ترى مانعا من استيراد بضائع بالعملة الإسترلينية المخصصة لهذه المنطقة من بيروت و غزة رأسا بالمراكب الشراعية دون مرورها بالموانى المصرية، شرط أن يقدم المستورد إلى مراقبة التموين الشهادات الجمركية التي تثبت وصول هذه البضاعة إلى غزة لاعتمادها " [١] ..

٣- قانون الصادرات الذي اشترط رد فعل قيمة البضاعة المصدرة من هذه المنطقة عن طريق البنوك أو تقديم شهادات الجمارك بالقيمة المستوردة بمقتضى طلبات استيراد، ونص القانون على اتخاذ الإجراءات القانونية من كل من لا يسترجعقيمة البضاعة بطريق البنك المستورد بقيمتها بضاعة من الخارج خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير[٢] .

٤- ويرى محمد علي خلوصي، أن السياسة الاقتصادية للإدارة المصرية كانت تتركز نحو مشاريع التنمية الاقتصادية لخدمة السكان الأصليين[٣]، والصحيح أنه لم يكن في قطاع غزة مشاريع تنموية لا على مستوى السكان الأصليين ولا على مستوى اللاجئين، وانكمشت الصناعات الحرفة و التقليدية وخاصة صناعة النسيج، وسرعان ما حلت محلها بعض الصناعات الكمالية كالملابس الجاهزةبأسماء وماركات أجنبية[٤] .

ولم تقم الإدارة المصريةبتوفير فرص العمل للسكان، وحتى أراضي الجفتلك الرملية الحكومية التي كانت تحت سيطرة تلك الإدارة لم تكن تسمح لأي من السكان باستخدامها أو استصلاحها، وكان في ذلك فرصة للإدارة المصرية لتوفير بعض فرص العمل وتشغيل عدد من اللاجئينفيها بتسليمها لهم، فعلى سبيل المثال كان في مدن رفح، خان يونس، دير البلح، غزة، جباليا و بيت حانون مساحات من تلك الأراضي الرملية ووضعت الإدارة المصرية يدها عليها ولم تعمل بهاشيئاولم تقم باستثمارها ولم تسمح للأهالي باستثمارها[٥] .

وقد ذكر عبد الرحمن عوض الله أن "حكم الإدارة المصرية في قطاع غزة كان حكما قمعيا وفاسدا، وكان الضباط الذين يديرون شؤون لقطاع، لكون العديد منهم من

---

(١) الوقائع الفلسطينية، مصدر سابق، العدد ٩ بتارخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٠.

(٢) المصدر نفسه، والعدد.

(٣) محمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٦، القاهرة المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧، ص ٤٠.

(٤) أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٥) مذكرة الهيئة العربية العليا للحكومة المصرية في ٣ يناير ١٩٥٣، محفوظات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت (وثائق غير منشورة).

الضباط القدامى، استطاعوا أن يقيموا علاقات (مشبوهة) معكبار تجار غزة و شاركوا فـي عمليـات التهريـب، ليثـروا بسـرعةوبطريقة غيـر مشـروعة.... –إلا أنـه أكـد أن الشكل العام للإدارةالمصرية كان وطنيا فقال_إنها إدارة وطنية كانت مضطرة إلى أن تعكس سياسةالحكومة المصرية بمعنى معاداتها للاستعمار والصهيونية، ولكنها داخليا كانت إدارة غير سوية بمعنى أنها قمعية فاسدة [١] .

وتعقيبا على ما سبقنتساءل: أين النظام الديمقراطي الذي كان سائدا في أي بلد عربي آنذاك؟ ثم ماذا يمكن للإدارة المصرية أن تعمل و هي إدارة عسكرية خاضعة لأحكام عسكرية؟

والباحث يوافق ما ذكره عبد الرحمن عوض الله حول تعاون بعض كبار الضـباط مـع كبـار تجـار غـزة والمهـربين ليثـروا بسـرعة، ومـع ذلـك فـان الادارة المصرية بصفة عامة كانت حريصة على سمعتها في القطاع، فكان مجرد أي بلاغ عن سوء تصرف لأي من الضباط المصريين، يُعمل له تحقيق و من تثبت إدانته يعاقب ويتمترحيله من قطاع غزة [٢]، وقد ربطت الروح الوطنية سكان قطاع غزة بمصر أكثر مما ربطت سكان الضفة الغربية بالنظام الأردني [٣]

المطلب الثاني: مصر وتكوين حكومة عموم فلسطين..

كتب أحمد فراج طابع (قنصل مصر في فلسطين آنذاك) إلى حكومته في ٢١ يناير ١٩٤٨، بخصوص تشكيل حكومة فلسطينية قائلا "إن الوقت غير ملائم لتأليف هذه الحكومة لأن تأليفها سيثير الملك عبد الله وبغضب العراق وليس من المصلحة أن يحدث ذلك في هذا الوقت....إن تأليفها سيشغل الفلسطينيين بالتزاحم على كراسي الحكم ويصرفهم عن الجهاد وسيكون ضررها أكثر من نفعها...أشرت على الحكومة المصرية في تقاريري في مناسبات مختلفة بأن تتريث في موقفها على إنشاء هذه الحكومة التي لن تقوم بأيعمل نافع" [٤] .

أمّا الهيئة العربية العليا الفلسطينية فقد كانت دائمة الإلحاح على دول الجامعة العربية تطالبها الموافقة على تكوين حكومة فلسطينية، وتكرر طلبها منذ أول يناير ١٩٤٨، أسوة بما فعلته الوكالة اليهودية التي شكلت هيئة مسؤولة لتولي إدارة البلاد فـور انتهـاء الانتـداب البريطـاني عـن فلسـطين غيـر أن دول الجامعـة العربيـة كانـت

---

(١) مقابلة أجراها الباحث بنفسه يوم الأحد بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٣. بمدينة دمشق،

(٢) مقابلة الباحث مع محمود مقداد بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٨٥، بطرابلس.

(٣) أحمد سعد صادق وعبد القادر ياسين أ مرجع سابق، ص٣٠.

(٤) أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ١٤٧-١٤٨.

ترفض الطلب، إرضاء للملك عبد الله وبريطانيا [1]، وتكررت مطالبة الهيئة العربية العليامن جديد بتشكيل حكومة فلسطينية، غير أن دول الجامعة العربية كانت ترفض ذلك.

وبعد انعقاد الهدنة الثانية في ١٨ يوليو ١٩٤٨، بدأت الجيوش العربية نواجه عدة صعوبات داخل فلسطين لنشوب الخلافات والتباين في وجهات النظر بين الحكومات العربية، وتحت ضغط تلك الظروف وأمام استمرار إلحاح الهيئة العربية العليا وافقت معظم دول الجامعة العربية على تأسيس إدارة فلسطينية، فأصدر الأمين العام للجامعة (عبد الرحمن عزام) في يوليو من نفص العام قرارا بأسماء الأعضاء الذين ستشكل منهم هذه الإدارة الفلسطينية وبالسلطات المخولة لهم على الشكل التالي[2] .

١- أحمد حلمي باشا، يتولى رئيس المجلس والشؤون الإدارية العامة.
٢- جمال الحسيني، يتولى الأمن العام.
٣- عوني عبد الهادي، يتولى الشؤون الاجتماعية.
٤- الدكتور فخري ألخالدي، يتولى الخدمات الصحية.
٥- سليمان طوقان، يتولى شؤون المواصلات.
٦- علي حسنه، يتولى أمر القضاء.
٧- رجائي الحسيني، يتولى شؤون الاقتصاد الوطني.
٨- يوسف صهيون، يتولى شؤون الدعاية (الإعلام.
٩- أمين عقل، يتولى الشؤون الزراعية.

لقد علّق قنصل مصر في فلسطين آنذاك(أحكد فراج طايع) على هذه القائمة بأنه روعيت فيها المجاملات حيث تم اختيار أعضاء اللجنة المذكورة من أشخاص كان يجب أن لا يعينوا، وترك أشخاص كان يجب تعيينهم فيهاوأشار أيضا أن هذه اللجنة كانت نتيجة مساعي المفتي (محمد أمين الحسيني) [3] .

ومهما قيل في تشكيل هذه الإدارة الفلسطينية، فقد اشترطت دول الجامعة عليها، ألا يكون من اختصاصها الشؤون السياسية العليا، من هنا يتضح للباحث كم كانت فكرة إنشاء مثل تلك الإدارة المدنية سخيفة، فكيف تنشأ إدارة فلسطينية يمكنها أن توازي ما فعله الصهاينة في المناطق التي سيطروا عليها ثم لا يكون من اختصاصاتها الشؤون السياسية؟.

---

(١) فلسطين، نشرة الهيئة العربية العليا العدد ٣٠، ١ أغسطس ١٩٦٣.وانظر أيضا: محمد أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ٥٨.
(٢) -محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص١٩٠-١٩٤
(٣) أحمد فراج طايع، مصدر سابق، ص ١٤٨.

وعلى الرغم من ذلك فان هذه الإدارة الهزيلة المقترحة لم تر النور وظلت حبرا على ورق مثلها في ذلك مثل الكثير من قرارات الجامعة العربية، حيثمارست الأردن وبريطانيا ضغطا شديدا على بقية الدول الأعضاء في الجامعة وبخاصة مصر واقتنعوا بالعدول عن تلك الفكرة [١] .لأنه كان هناك مخططا بريطانيا آخر متفق عليه مع الملك عبد الله يضم القسم الأوسط الشرقي من فلسطين (الضفة الغربية)، وبذلك تكون إمكانيةبقاء القوات البريطانية في هذه المنطقة، حيث كانت المعاهدة البريطانية –الأردنية المنعقدة في ١٥ مارس ١٩٤٦، تسمح بتواجد القوات البريطانية في أراضي الأردن أو أية أراض تقع تحت سيطرتها.

غير أنه سرعان ما نشأ محورا آخا بين مصر وسورية والسعودية كان يهمه إحباط مشروع دمج القسم الأوسط الشرقي من فلسطين بالأردن، فقررت تلك الدول بالتشاور مع الهيئة العربية العليا وأمين عام الجامعة العربية بصورة خاصة، وفي اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية الذي انعقد في الأسبوع الأول من سبتمبر١٩٤٨، تقرر تشكيل حكومة فلسطينية وتكوين مجلس وطني فلسطيني يمثل الشعب وتكون الحكومة مسئولة أمامه[٢] .

أمّا الأسباب الأخرى التي دفعت اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الإسراع في تشكيل الحكومة الفلسطينية فهي:

١- قرب انعقاد الجمعية العامة (General Assembly) للأمم المتحدة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨، وضرورة تقديم ممثلين لحكومةفلسطينية عربية أمامها، كما اعتزم الصهاينة أن يفعلوا[٣] .

٢- تقرير الكونت فولكبرنادوت(ممثل الأم المتحدة) الذي أشار فيه أنه لم لم ير بادرة تدل على رغبة العرب في إنشاء حكومة فلسطينية، لذلك اقترح دمج الصم الأوسط الشرقي من فلسطين بشرق الأردن [٤] .

٣- إن إبقاء الفلسطينيين مبعدين عن قضيتهم وعدم تشكيل حكومة منهم، يعفيهم من كل مسؤولية للأحداث الجسام التي ترتبت على تدخل الدول العربية في حرب فلسطين [٥] .

---

(١) مجموعة باحثين، الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٥٨٧.وأنظر نشرة الهيئة العربية العليا مصدر سابق، ص ٨، ٩.

(٢) نشرة الهيئة العربية العليا مصدر سابق..

(٣) محمد عزو دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ٢١٠.

(٤) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ٩٥٥ وثيقة رقم ٢٢٣.

(٥) فلسطين، نشرة الهيئة العربية العليا / مصدر سابق، ص ٩.

٤- إن الحكومات العربية وجامعتهم، أرادت أن تعمد كبش فداء تحمله مسؤولية الهزيمة من ناحية والقول بأن الدول العربية لم تمنع قيادة الشعب الفلسطيني من ممارسةدورها.

٥- يرى جلوب(Gub) أن تشكيل حكومة فلسطين كان مناورة من جامعة الدول العربية بقيادة مصر لأمرين هما [١] :

أ- أن تحول دون أن يتسع نفوذ الملك هبد الله،

ب-أن تجعل الشعب الفلسطيني تابعا لمصر.

والباحث يميل على القول أن إنشاء حكومة عموم فلسطين كانت جهدا مصريا لمواجهة المخطط الأردني القاضي بضم القسم الأوسط الشرقي من فلسطين، ومن هنا جاء سماح الحكومة المصرية للإدارة المنية بعد اجتماعها في مدينةغزه (التي كانت تحت السيطرة المصرية) يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨، وقررت اعتبار نفسها حكومة للبلاد باسم حكومةعموم فلسطين Palestine All Government)) .

وكانت تتكون من:أحمد حلمي عبد الباقي رئيسا وعشرة من الوزراء هم:جمال الحسيني وزيرا للخارجية، الدكتور فخري الخالدي، عوني عبد الهادي، علي حسنه، رجائي الحسيني، يوسف صهيون، أكرم زعيتر، أمين عقل وميشيل أبكاريوس [٢]

إذا طالعنا أسماء هذه الحكومة وأسماء الهيئة العربية العليا التي شكلت عام ١٩٤٨ بموافقة مجلس الجامعة العربية في دورته التي انعقدت يوم ١٢ يونيه من نفس ألعام، يتضح لناأن غالبية الأسماء من أتباع الحاج محمد أمين الحسيني، كما نلاحظ أيضا أن خذه الحكومة لم يدخلها أحد من عائلات النشاشيبي وطوقان والشواوالدجاني التي كانت موالية للملك عبد الله.

المهم أن الناس استبشروا خيرا لدى سماعهم بتشكيل حكومة فلسطينية، وتحمسالضابط الأردني عبد الله الدتل، فأرسل إلى رئيس الحكومةالفلسطينية رسالة شفوية سرية أخبره فيها بما يلي " إذا صحي الأخبار وعزمتم على تأليف جيش عربي فلسطيني من أجل الاستمرار في الجهاد فاني أتطوع للعمل جنديا في هذا الجيش، وأضع نفسي تحت الطلب " [٣] . كما بعث رسالة بنفس المعنى إلى الحاج كحمد أمين الحسيني [٤] .

---

(١) مذكرات جون باجوت غلوب، جندي مع العرب، تعريب: لجنة من الجامعيين، بيروت، دار النشر للجامعيين، ط٢، ١٩٦٣، ص ٦٣.

(٢) عبد الله الدتل، كارثة فلسطين، القاهرة مطبعة مصر، ١٩٥٩، ص٣٤٢. انظر: ملف المؤتمر الوطني الفلسطيني، محفوظات مركز الدراسات الفلسطينية (غير منشور).

(٣) عبد الله التل، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

(٤) المصدر نفسه.

وتحت رعاية الحكومة المصرية وبدعممنها ـ تقدمت حكومة عموم فلسطين ببرنامج عمل تضمن ما يلي[١] :

١- إعلان استقلال فلسطين حكومة ديمقراطية ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس بحدوده قبل ١٥ مايو ١٩٤٨.
٢- العمل على إنقاذ فلسطين وصد العدوان عنها بتعبئة قوى الأمة العربية.
٣- العناية بأسر الشهداء والمصابين من المناضلين.
٤- تنظيم حياة اللاجئين والعمل على إعادتهم إلى مدنهم وقراهم.
٥- ضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية لكافة الديانات.
٦- ضمان حرية العبادة لكافة الطوائف الدينية وصيانة الأماكن المقدسة.
٧- تعويض الذين لحقت بهم الأضرار.
٨- تنظيم جهاز الحكومة وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد.
٩- تعمير المعاهد العليا والمؤسسات العلمية.

وباستقراء هذه البنود يتضح لنا أن برنامج الحكومة الفلسطينية جاء خاليا من خطة سياسية محددة وبالتالي فان هذا يعني التزام الحكومة الفلسطينية بالخط السياسي للحكومة المصرية، فقد وصل محمد أمين الحسيني من القاهرة إلى غزة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨، بمعاونة من الضباط الأحرار في مصر بالرغم مما اتخذته السلطات المصرية من وسائل لمنعه من السفر[٢] .

غير أن الباحث يشك أن يكون الحاج محمد أمين الحسيني، استطاع الوصول إلى مدينة غزة دون علم من السلطات المصرية، حيث أن القطاع كان تحت إشراف الإدارة المصرية مدنيا وعسكريا منذ وقت مبكر (٢٧ مايو ١٩٤٨) تم أنه قدم لحضور المؤتمر الوطنيالذي سيعقد علنا وبإيعاز من الحكومة المصرية، وكان بإمكانها إلقاء القبض عليه وترحيله أو منعه من الحضور، وقد أكد محمد عزة دروزهللباحث أثناء مقابلة معه أنالدعوة لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني كانت بإيعاز من مصر للهيئة العربية العليا، حتى تكتسب حكومة عموم فلسطين الشرعية [٣] .

بدأتالهيئة العربية العليا في توجيه الدعاوى إلى مائة وخمسين عضوا فلسطينيةارتأت الهيئة أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني مثل رؤساء البلديات وأعضائها ورؤساء وأعضاء الغرف التجارية وأعضاء اللجان القومية والهيئاتالأخرى والأحزاب، فاستجاب لهذه الدعوةمنهمنحو تسعينشخصا، تجمعوا في مدينة غزة، وتلاحظ أنغالبية الذين لم يتمكنوا من الحضور، كانوا تحت الحكم الأردني.

---

(١) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص٢١٠-٢١٣.
(٢) محمج أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ٨٤.
(٣) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٣، بدمشق.

وقد أرسلت عدة برقيات إلى مؤتمر غزة والمحفوظةنسخ منهافي مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت ومنها:

برقية من القدس بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٤٨، إلى رئيس حكومة عموم فلسطين في غزة وقعها يعقوب الحسيني وزكي عبد الرحيم وعبد الرحمن عريقات وأديب الريماوي وشحاده حسونه، نصها كالتالي "منعنا من قبل السلطة الأردنيةللحضور إلى غزة نؤيدكم وأعضاء حكومتكم " (١) . وبرقية بالتاريخ نفسه لذات الجهة موقعة باسم كامل عريقات ذكرت أنه فهم من مصادر موثوقة أن كل شخص يذهب لحضور اجتماع غزة سيوضع عند عودته في السجن ولن يصرح له بالعودة إلى بلدته من قبل السلطات الأردنية، وبرقية ثالثة بتوقيع منيف إلى الفتياني * بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٨، نصت على أن "الملك عبد الله احنجز جمال الحسيني بأريحا وبدلا من السماح لمندوبي أريحا بالحضور نقلهم حاكمها العسكري (ذوقان الحسين) بالقوة إلى عمان فجر أمس لحضور الاجتماع المزيف الذي أقيم فيها " (٢) .

انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني بمدينة غزة برئاسة الحاج محمد أمين الحسينيفي الفترة ما بين ٣٠ سبتمبر حتى ٣أكتوبر ١٩٤٨، وصدر عنه عدة قرارات، سياسية، عسكرية، قانونية، مالية وإدارية وكان من أهمها ما يلي (٣) :

١-اعلان استقلال فلسطين.

٢- اعتبار علم الثورة العربية، علم فلسطين.

٣ - رفض إقامة دولة للصهاينةداخل فلسطين، وناشد المؤتمر الأمة العربية والإسلامية الأخذ بيد الشعب الفلسطيني وتمكينه من إحباط المؤامرة.

٤-رفض تقرير الكونت فولك برنادوت رفضا قاطعا.

٥ -الاستمرار في الجهاد والعمل على مساعدة اللاجئينوعائلات الشهداء.

٦-ا لدعوة إلى التجنيد العام.

٧ - تثبيت القوانين التي كانت قيد الإجراء قبل انتهاء الانتداب البريطانيوتأليف لجنة لتحقيق ذلك.

٨- تفويض حكومة عموم فلسطين عقد القروض المالية.

---

(١) عصام سخنيني، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن، مجلة شئون فلسطينية العدد ٤٠، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٥٩.

(*) الأول هو منيف الحسيني والثاني هو الطاهر الفتياني، أنظر: اميل الفوري، فلسطين عبر ستين عاما، ١٩٢٢-١٩٢٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ١٩٤.

(٢) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) ملف أوراق المؤتمر، مصدر سابق، وأنظر أيضا: محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص٢١٢-٢١٣.

وبتفحص هذه القرارات نجد أنها ليست لها صفة نافذة، فالظروف التي انعقد فيهاالمؤتمر الوطني الفلسطيني كانت بالغة السوء عسكريا وسياسيا، و هذا ما أكده رئيس المؤتمر الحاج محمد أمين الحسيني إذ قال: "إننا في هذه الظروف الحرجة نعمل للذود عن استقلالنا...فقد أصبنا بكارثة عظمى "[1].

وجاءت هذهالقرارات متأخرةجداولا معنىلها وكان معظمها للاستهلاك المحلي، فقد حصل الانهيار في كل شيء، فمن حصار القوات المصرية في مدينة الفالوجا إلى تصفية المتطوعين و قوات الجهاد المقدس إلى محاولة الأردن إلحاق القسم الأوسط الشرقي من فلسطين بالمملكة الأردنية.

انتهت مهمة هذا المؤتمر في اللحظة التي انتهت فيها أعماله، ولم يجتمع بعد ذلك مطلقا.

(١) ملف أوراق المؤتمر، مصدر سابق.

المبحث الثاني

موقف مصر من محاولات ضم الأردن للمنطقة الوسطى من فلسطين

المطلب الأول مؤتمر عمان

قامت الحكومة الأردنية بعقد مؤتمر عمان في أكتوبر ١٩٤٨، في ذات الوقت الذي انعقد مؤتمر غزة، وتشكلت اللجنة التحضيرية من الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، حكمت التاجي الفاروقي، الشيخ مصطفى الأنصاري، عزت الكرزون، الشيخ سعد الدين العلمي وعجاج نويهض[١]. وكان جميع هؤلاء من أشد المعارضين لسياسة الحاج محمد أمين الحسيني والهيئة العربية العليا والحكومة المصرية[٢].

أتخذ مؤتمر عمان عدة قرارات لعل من أهمهاالقراران، رقم ١٢ ورقم ١٣ فهما يمثلان الهدف والغاية من انعقاده، فنص القرار رقم ١٢ على "نظرا للصلات الوطنية والروابط القومية بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، فان المؤتمر يًعلق على صاحب الجلالة الملك المعظم أكبر الآمال في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها، والمؤتمر واثق كل الثقة من أن جلالته لن يقبل أن تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا الذي ضج الشعب الفلسطيني خلال الثلاثين عاما الماضية من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم، **والمؤتمر يفوض جلالته في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين، ويعتبره المرجع الوحيد لعرب فلسطين الذين منحوه كل ثقتهم واخلاصهم وأكبر ولائهم ووفائهم** "[٣].

أمّا القرار رقم ١٣ فكان ينص على: **" يقرر المؤتمر إرسال برقيةللهيئة العربية العليا يشعرها بأنه نزع عنها ثقة عرب فلسطين فهي لا تمثلهم ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم لأن الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين وهي وديعة بين أيدي ملوك العرب الذين يطمئنالشعب الفلسطيني إلى مساعيهم..."**[٤].

واضح جدا أن هذين القرارين كانا ردا على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في غزة، ففي الوقت الذي استنكر فيه مؤتمر عمان قرارات مؤتمر غزة وطالب بعدم شرعية أعماله، نادى بجلالة الملك عبد الله ملكا على الأجزاء المتبقية

---

(١) مقابلة الباحث مع حسن علي الصبارين (أبو حلمي)يوم السبت ٣٠ يوليو ١٩٨٣، بدمشق.
(٢) بهاء الدين شوقي الرفاعي، المذبحة، بيروت، مؤسسة دار الحياة، ١٩٨٣، ص ٢٠٨.
(٣) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص ٥٩.
(٤) المرجع نفسة.

من فلسطين، فشكّل بذلك خطوة سياسية فلسطينية بايعاز من الأردن لإكساب الملك عبد الله الشرعية بتفويض فلسطيني وبالتالي الاستناد على هذه الشرعية لحل حكومة عموم فلسطين المشمولة بالرعاية المصرية والتي كانت تطالب بأن تكون صلاحياتها شاملة لكافة الأراضي الفلسطينية.

هكذاتشكل محورين للصراع الفلسطيني – الفلسطينيبرعايتينالأولى مصرية والأخرى أردنية، ولكن لماذا تلك المحاور وعلى ماذا؟

لقد اغتصب الصهاينة آنذاك٧٨ % من فلسطين!

المطلب الثاني: مؤتمر أريحا

خطا الملك عبد الله خطوة أخرى في إجراءاته الهادفةإلى ضم المنطقة الوسطى من فلسطين، فأمر بعقد مؤتمر أريحا في ١ ديسمبر من نفس العام، برئاسة الشيخ محمدا لجعبري (رئيس بلدية الخليل) واتخذ المؤتمر عدة قرارات منها [١].

١- المطالبة بوحدة الأراضي الأردنية الفلسطينية.

٢- مبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين كلها.

وردا على هذا المؤتمر هاجمت الحكومة المصريةالأطماع الأردنية الواضحة في فلسطين، فاستدعى الملك فاروق رئيس ديوانه وكلفه بإبلاغ ممثلي الحكومات العربية برسالة شفوية تضمنت مايلي: "إن كلمة الدول العربية مجمعة على تحرير فلسطين، وان الجيوش العربية قد نهضت بهذه الرسالة في ظل عهد واضح المعالم والحدود قطعته على نفسها (وأضاف) إنه قد تلقى أنباء تفيد أن مؤتمرا عقد في أريحا وشهده اللاجئون، وقد اتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات طالبوا فيها بضم فلسطين إلى الأردن، والذين شهدوا المؤتمر هم بالنسبة لمجموع عرب فلسطين.....إن عملهم استبدادا بالأكثرية....وإن مصر لم تضح بدماء أبنائها ليلقى بمستقبل فلسطين بين أيدي المجتمعين بأريحا " [٢].

كذلك ندد أمين الجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) بمؤتمر أريحا وأعلن رفض قراراته وأنكر حقه في التكلم باسم الشعب الفلسطيني، وأصدرت جماعة كبار علماء الأزهربيانا كفّرت فيع الملك عبد الله بصفته خارج عن الإجماع العربي وعن مقررات الجامعة العربية، وتبع ذلك موجة من الحملاتالإعلامية والبياناتوالبرقيات من هيئات رسمية مصرية وشخصيات مصرية والصحافة ضد السياسة الأردنية تجاه ضم الأراضي الفلسطينية [٣].

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ٩٦٥ وثيقة رقم ٢٢٧.

(٢) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١٥.

المبحث الثالث

نتائج وقف القتال بين الجانبين المصري و الإسرائيلي.

المطلب الأول: الهدن المصرية – الإسرائيلية

دخلت الجيوش العربيةفلسطين في منتصف مايو ١٨٤٨، وبعد أقل من أسبوعين على بداية الحرب تدخل مجلس الأمن لوقف القتال، طالبا من الجانبين المتحاربين العربي والإسرائيلي عقد هدنة بينهما لمدة أربعة أسابيع تحت إشراف الوسيط الدولي (الكونت فولك برنادوت) وعدد من المراقبين الدوليين، وفي بداية الأمر رفض اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وقف القتال وأرسل أمين الجامعة إلى مجلس الأمن رسالة في ٢٧ مكن نفس الشهر جاء فيها "إن الشعوب العربية قاطبة حريصة على أن يستقر السلم في فلسطين.... على أن هناك من الأسئلة المهمة لا بد من توجيهها أولا: هل يمنع وقف القتال تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين؟

ثانيا:هل يمنع تصدير الأسلحة أليهم؟

ثالثا:هل يجعل الإرهابيين يكفون عن أعمال العنف ويضمن للعرب سلامتهم؟

وختم البيان بأن الجامعة العربيةعلى استعداد لدراسة أي اقتراح يقدمه المجلس في غضون ثمان وأربعين ساعة لحل مشكلة فلسطين[١] .

أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف القتال في ٢٩مايو ١٩٤٨، بناء على التدخل الأمريكي وكذلك بريطانيا التي هددت بوقف السلاح عن مصر والعراق والأردن إذا لم تستجب تلك الأقطار للقرار الدولي، فاستجاب الجانب العربي وكذلك الجانب الإسرائيلي وأوقف القتال وتم فرض الهدنة الأولى [٢] .

يؤكد الضابط الأردني عبد الله التل أن موافقة أعضاء اللجنة السياسية للجامعة العربيةعلى تلك الهدنة كانت أكبر خطيئة في تاريخ الحروب بالشرق العربي حيث تم السماح بفك الحصار عن نحو مائة ألف من الصهاينة المحاصرين في مدينة القدس، كانوا على وشك التسليم أو الموت جوعا وعطشا [٣]، وهو ما أكده الأخوان كيمشي فأشارا إلى ما كانت تعانيه القوات الإسرائيلية المحاصرة في القدس من شدة وضيق ولم يكن أمامهم إلا التسليم أو الهزيمة، [٤]، وقد أيد هذا القول وكيل القنصل العام

---

(١) أكرم زعيتر، مصدر سابق، ص ٢١٩.

(٢) انظر الوثائق البريطانية (ملف المراسلات العامة) 75295 / 371 F.O.

(٣) عبد الله التل، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

(4) Kimche ،John and David. Both Side of the hill ،London ،1960 P ،181-187.

الأمريكي في القدس فقال: "إن قرار مجلس الأمن الذي فرض الهدنة الأولى هو وحده الذي أنقذ إسرائيل من الدمار وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية [١] .

موقف مصر بعد الهدنة الأولى:

كان على مصر وغيرها من الدول العربية، أن تعد نفسها لجولة قادمة فتعمل على تكملة النقص في العدد والعتاد والتنوين والتسليح والتدريب وكل ما الإعداد الحربي لمغرقة قادمة، فهل فعلت مصر ذلك، وماذا كان يشغل القيادة المصرية وتذاك؟

لقد انشغلت هذه القيادة بأمور تافهة تتمثل في إعداد التقارير الكاذبة والمبالغ فيها في تصوير الانتصارات التي أحرزها الجنود المصريون على العدو، وقد صوّر جمال عبد الناصر بمرارة موقف القيادة المصرية أثناء الهدنة الأولى فقال:

"وكان الذي يشغلها على ما يبدو في ذلك الوقت هو إعداد التقاريرالضافية عما جريمن يوم المعركة حتى بدأت الهدنة، وكان أبرز ما اهتمتبه قيادتناوأسهبت في وصف تفاصيله هو، كيف اقتحم الجنود مستعمرات العدو وهم يهتفون بحياةجلالة القائد الأعلى للجيش، وهو ما لم يحدث بالقطع " [٢] .

إن الكتائب المصرية الثلاث التي دخلت فلسطين هي: الأولى والسادسة والتاسعة، كان يديرها ضباط أحداث تخرجوا من الكلية الحربية قبل إتمام دراستهم وقبل الوقت المحدد للحصول على الشهادة وكان من بينهم زكريا محي الدين، الذي أمر بالالتحاق بالكتيبة الأولى وجمال عبد الناصر الذي أمر بالالتحاق بالكتيبة السادسةوعبد الحكيم عامر، الذي أمر بالالتحاق بالكتيبة التاسعة [٣] .

ونتيجة لعدم الاستعداد للحرب أحس الضباط من خلال بيانات الحكومة أن الحرب سياسية(Political War)، وكان لهذه النغمة ما يبررها ويتناسق معها، فلم يكن معقولا أن تكون هذه حربا، فلا قوات تحشد ولا استعدادات في الأسلحة والذخائر ولا خطط ولا معلومات، ومع ذلك فان تلك القوات في ميدانقتال، اذن فهي حرب سياسية[٤]، وهذا ما تم على الجبهة الأردنية لاعتقاد الأطراف أن حلا سياسيا سيفرض على جميع الأطراف [٥] .

---

(1) Kenneth ،Bilby ،New Sta r in the Near East ،N. Y 1954 ،P35.T ،

(٢) يوميات جمال عبد الناصر عن حرب فلسطين، تقديم محمد حسنين هيكل، باريس، منشورات الوطن العربي ١٩٧٨. ص٣٧.وهذا الكتاب هو الوثيقة الوحيدة التي تركها جمال عبد الناصر مكتوبة بخط يده.

(٣) مجلة آخر ساعة، العدد ١٠٦٣ بتاريخ ٩ مارس ١٩٥٥.

(٤) يوميات جمال عبد الناصر عن حرب فلسطين، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٥) سليمان موسى، مرجع سابق، ص ١٢٧.

كان ذلك هو التعبير الطبيعي عن نقص في وعي الحكومة المصرية السياسي الذي كان نتيجته عدم التنبه إلى مدى حجم الخطر الصهيوني في فلسطين وبالتالي عدم الاستعداد لمواجهته، وهو ما أشار إليه محمد عزة دروزه حيث قال: "إن الحكومات العربيةومنها مصر لم تقم خلال فترة الهدنة الأولى بأية محاولة جدية لإعداد أو تزويد جيوشها بما يلزم، وكأنأولو الأمر مصرين على الهزيمة "[١].

وفي ٢٧ يونيو ١٩٤٨، اجتمع الكونت فولكبرنادوت بممثلين عن العرب وعن الصهاينة كل على انفراد وعرض عليهم مقترحاته الأولى التي جاء فيهاما يلي[٢]:

١- نؤلف فلسطين بحدودها التي نص عليها الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢، أي بما فيها الأردن اتحاد يضم وحدة عربية وأخرى يهودية وتعين الحدود بين العرب واليهود على أساس ما يعرضه الوسيط الدولي من مقترحات.
٢- يعمل الاتحاد علىتدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة والإشراف على المشروعات الإنشائية مع تنسيق السياسة الخارجية والدفاع المشترك.
٣- يحق لكلفرد الاستقلال بشؤون الهجرة إلى أراضيه لمدة عامين، وبعدها يحق لكل فريق مساءلة مجلس الاتحاد للوحدتين، وإعادة النظر في سياسة الهجرة إلى أراضيه بما يتفق ومصلحة الفريق الآخر.
٤- ضمان الحقوق الدينية وحقوق الأقليات كما نص دستور هيئة الأمم.
٥- حق العودة لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم.

وأضاف برنادوت للمقترحات السابقة ملحقا جاء فيه:

١. ضم منطقة النقب بأكملها أو جزء منها إلى العرب.
٢. ضم منطقة الجليل الغربي كلها أو بعض منها إلى إسرائيل.
٣. ضم منطقة القدس للعرب مع إعطاء إسرائيل حرية العمل ذاتيا.
٤. بحث وضع يافا.

رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مقترحات برنادوت وجاء الرفض على شكل مذكرة قدمها الأمين العام للجامعة نورد ملخا لها كما يلي [٣].

١- الدول العربية احترمت الهدنة وشروطها لكن الصهاينة لم يلتزموا بشيء فأدخلوا الأسلحة والمؤن والذخائر ومئات المهاجرين واستولوا على عدة مواقع إستراتيجية ومونوا قراهم المحاصرة.

---

(١) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٥ بدمشق.
(٢) ملف وثائق فلسطين، ج١ مصدر سابق،، ص ٩٥٣. وثيقة رقم ٢٢٢.
(٣) محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨، ص ٤١٢.

٢- المقترحات ما هي إلا صورة من مشروع فرار التقسيم الذي أماني الصهاينة بإقامة دولة لهم ويتجاهل أماني العرب أصحاب البلاد الأصليين.
٣- تعتبر هذه المقترحات أراضي الأردن جزءا من فلسطين، الأمر الذي يخالف الواقع ويرفضه لأن شرق الأردن دولة مستقلة وعضو في الجامعة العربية.
٤- جاءت مقترحات برنادوت مخيبة لآمال العرب فقد منحت الصهاينة أكبر مما أعطاها قرار التقسيم.

لذلك فاللجنة السياسية للجامعة العربية ترفض قبول المقترحات وتنادي باستئناف القتال.كان ذلك بالنسبة للموقف العربيومهم بالطبع الحكومة المصرية.

أمّا بالنسبة لموقف الصهاينة من مقترحات برنادوت فأنهم رفضوها أيضا مبررين رفضهم بأن تلك المقترحات تعطي القدس للعرب، غير أن هناك أسباب أخرى جعلتهم يرفضون تلك المقترحات ومنها[١] .

١- ثقتهم بمقدرتهمالعسكرية وخاصة بعد وصول الإمدادات من الخارج.
٢- طمعهم في احتلال مناطق جديدة.
٣- اعتقادهم بأن ميزان القوى العسكرية سيكون في صالحهم.

أمام رفض الجانبين العربي والصهيوني لمقترحات برنادوت، تقدم في ٥ يوليو من نفس ألعاممقترحات أخرى جديدة مع تعديلات غير أساسيةومنها [٢] :

١- مد أجل الهدنة الأولى.
٢- تجريد منطقة القدس من الأسلحة.
٣- تجريد مصفى البترول في حيفا من السلاح.

ترددت الدول العربية في قبول اقتراح مد أجل الهدنة، وانتهى الأمر بقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إثر الاجتماع الذي عقدته في ٨ يوليو من نفس العام برفض تلك المقترحات وتولى عبد الرحمن عزام إبلاغ برنادوت الرفض قائلا: "لقد اتضحت استحالة إقناع الأقلية اليهودية بالتخلي عن مطامعها السياسية...وتصميمها على فرض إرادتها بالقوة والإرهاب على الأكثرية الساحقة لأهل البلاد....أضف إلى ذلك انتهاك الأقلية لشروط الهدنة واستغلال فترة الهدنة كوسيلة لمضاعفة عدوانها ضد العرب ولإغراق البلاد بسيل من المهاجرين، كل هذه العوامل تضطر الدول العربية أن لا توافق على تمديد الهدنة [٣] .

---

(١) سليمان موسى، مرجع سابق، ص ٣١١.
(٢) محمد فيصل عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٤١٦-٤١٨.
(٣) سليمان موسى، مرجع سابق، ص٣٧٤.

وفي يوم ٧ من نفس الشهر زار الملك فاروق الجبهة المصرية مشجعا ومتمنيا لجيشه الانتصار[١]، ونسي الملك أو تناسى أن المعركة لن تُخاض بالتمنيولا بالعبارات الرنانة، فهل يكفي أن يتمنى الملك فاروق أو غبره النصر لجيشه ليحقق الانتصار!

وبالتاي نستطيع أن نقرر أنه من منطلق اللا مسؤولية والدجل السياسي اندفعت اللجنة السياسية وقررت رفض تمديد الهدنة والأمر باستئناف القتال، دون أن يخطوا الحكام العرب خطوة واحدة لتوحيد قيادة الجيوش العربية لتتمكن من القيام بعمل حاسممن أجل تحقيق النصر وتحرير فلسطين، ولم تقم الحكومة المصرية بأية مناورة مشتركة أو وضع خطط مشتركة للجيوش العربيةوخلال فترة الهدنة لم تحول سد النواقص التي يحتاجها الجيش من عدد وعتاد، فقط تمنى الملك لقواته الانتصار!

(١) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ١٨٤.

فماذا كانت النتيجة في الجولة التالية والعودة للقتال بدءا من٨ حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨؟
حددت مهمة القوات المصرية الموجودة في فلسطين عند تجدد القتال بما يلي [١] :
١- تأمين خطوط المواصلات بتطهير المستعمرات الإسرائيلية.
٢- التقدم جنوب تل الربيع في الوقت الذي ستكون فيه باقي الجيوش العربية مستعدة لإجراء مثل هذا التقدم من جانبها.

أمّا القوات الإسرائيلية فأقامت خطا موازيا لخط القتال المصري واحتلت عدة قرى مما أدى إلى اشتباك القوات المصرية مع القوات الإسرائيلية في غدة عمليات فعقد مجلس الأمن يوم ١١يوليو ١٩٤٨حلسة برئاسة مانولسكي (مندوب أكرانيا) وحضر الجلسة الوسيط الدولي (الكونت فولك برنادوت) الذي طلب من مجلس الأمن التدخل لوقف القتال، وبعد جدل عنيف شارك فيه ممثلو الدول الكبرى، تقدم رئيس الوفد الأمريكي (جيسوب) بمشروع إلى هيئة الأمم دعا فيه الحكومات والسلطات صاحبة الشأن إلى الاستمرار في التعاونمع الوسيط الدولي لفلسطين وفقا لقرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٩ مايو ١٩٤٨، الذي يأمر بوقف القتال غورا دون قيد أو شرط في مدينة القدس، فوافق مجلس الأمن على هذا المشروع وأصدر قراره بذلك يوم ١٥ يوليو من نفس العام بأغلبية سبعة أصوات وامتناع ثلاثة عن التصويت وبذلك فرضت الهدنة الثانية[٢] .

وفي بادئالأمر اقتصر قبول الدول العربية للهدنة الثانية على مدينة القدس، فعقدت اتفاقية جبل المكبر في ٧ يوليو من نفس العام ثم أبرقوا للوسيط الدولي يوم ١٧ من نفس الشهر بالموافقة على قبول الهدنة في جميع الجبهات، وعلى الرغم من قيام الهدنة الثانية رسميا هاجمت القوات الإسرائيلية، القوات المصريةالمتواجدة في المجدلوحاصروا القوات المصرية في الفالوجا من ١٥ -٢٠ أكتوبر ١٩٤٨، فاجتمعت القيادة العربية المشتركة للجيوش العربية في عمان في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨ بحضور عدد من رؤساء الحكومات العربية ومنهم رئيس الحكومة المصرية (محمود فهمي النقراشي) لتدارس إمكانية فك الحصار عن القوات المصرية المحاصرة، غير أن الأردن رفض ذلك [٣] ويرجع محمد عزة دروزه موقف الأردن المعادي لمصر آنذاك، نتيجة تأييدها للهيئة العربية العليا وتشجيعها لها على عقد المؤتمر الوطني في

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٩٥. وانظر: بدوزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١، القاهرة الهيئة العامة١٩٦٢، ص١٠٧.

(٢) U N.Security Council، Supplement No 3 For July ، 1948. وانظر أيضا: ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ٩٤١-٩٤٢.، .

(٣) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ٢٦٧.

غزة [١]، وكان حصار الجيش المصري في الفالوجا من أهم ما يقلق بال القيادة المصرية، واتضح أن هناك مؤامرة تمثلت في تراخي القوات الأردنية والعراقية في الاستجابة لنداء مصر كي تستخدم هاتان الدولتان قواتهما في الجبهة الشرقية لتخفيف الضغط عن القوات المصرية المحاصرة[٢].

كذلك اتضح التآمر ضد القوات المصرية من خلال الخطة التي عرضها جلوب (قائد القوات الأردنية) لإنقاذ القوات المصرية المحاصرة وتتلخص في أن يقود تلك القوات أحد الضباط الانجليز وهو الميجرلوكتليلا بدون أية حماية مسافة ابتنى عشر ميلا بعد إتلاف سلاحهم، غير أن الجيش المصري رفض ذلك [٣].

أثارت تلك المواقف غضب الحكومة المصرية واتهمت الحكومة الأردنية بالآمر، بالإضافة إلى رفض السلطات البريطانية مساعدة مصر وفقا لاتفاقية التحالف والصداقة المعقودة عام ١٩٣٦، بينهما، وذلك بعد أن تعرضت الأراضي المصرية نفسها للغزو الصهيوني من خلال مجموعات خفيفة باتجاه العريش في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، وهي المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي تخترق فيها حدود مصر الدولية[٤].

اتفاقية الهدنة المصرية - الإسرائيلية الدائمة:

قبلت الحكومة المصرية هذه الاتفاقية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩، تحت ضغوط عسكرية شديدة، وبناء على قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨، الذي نص على أنه لأجل إزالة التهديد للسلام في فلسطين، ستقام هدنة في جميع قطاعات فلسطين، وبناء على ذلك فان المجلس دعا جميع الأطراف في النزاع في فلسطين بموجب المادة ٤٠ من الميثاق للسعي للاتفاق حالا عن طرق الوسيط الدولي هدنة دائمة فورية[٥].

وعليه توقف القتالعلى الجبهة المصرية، وتوجه وفد من الإسرائيليين وآخر من المصريين إلى جزيرة رودس للتفاوض من أجل توقيع الهدنة الدائمة، وكان ذلك أول تفاوض رسمي مباشر بين دولة عربية وبين الكيان الإسرائيلي، وقد مثّل الوفد العسكري المصريالقائمقام محمد إبراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل عبد

---

(١) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٣ بدمشق.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، س ١٤.

(٣) مذكرات جلوب / مصدر سابق، ص ١١٥ وأنظر أيضا: John Kimch and David، op.cit، p، 255.

(٤) صلاح العقاد، مرجع سابق، س ١٤.

(٥) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧- ١٩٧٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ١٠٨.

الرحمن، ومثّل الوفد العسكري الإسرائيلي: الدكتور والت رايتان (مدير إدارة الخارجية) والقائمقام ايجال يادين (رئيس أركان العمليات الحربية) بحضور الدكتور رالف بانش القائم بأعمال الوسيط الدولي والجنرال وليم رايليمن المراقبين الدوليين وكانا ممثلين عن هيئة الأمم المتحدة [١].

حرصت مصر على أن تكون هذه المباحثات ذات طابع عسكري حتى لا تنطوي على أي اعتراف ولو ضمنيا بالوجود الصهيوني، واستمرت المفاوضات من ١٢ يناير حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ من أجل مد الهدنة واعتبرت هذه الاتفاقية سارية المفعول فور توقيعها يوم الخميس ٢٤ فبراير من نفس العام بجزيرة رودس وبمقتضاها تعهد كل من الطرفين طبقا لقرارات مجلس الأمن بعدم اللجوء للقوة العسكرية من أجل تسوية قضية فلسطين، وألا يقوما بأي عمل عدائي عسكري بعد اليوم [٢]. وتقرر أيضا توقيع هدنة عامة بين قوات الطرفين برا وجوا وبحرا وإقامة خطوط للهدنة لا تتخطاها قواتهما كما شملت الاتفاقية ثلاثة ملاحق، خصص الملحق الأول لكيفية انسحاب القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا، والملحق الثاني خصص إلى المنطقة الجنوبية بحيث تكون القوات الرابطة فيها دفاعية وتناول الملحق الثالث تعريف القوات الدفاعية التي شملت:

أولا:القوات البرية جُعل حد أقصى لهذه القواتثلاث كتائب لا تزيد عدد كل منها على ٨٠٠ ضابط ورتب أخرى، ويجب أن تُجرد من الأسلحة الثقيلة.

ثانيا:القوات الجوية: يحظر على القوات الجوية المصرية إنشاء مطارات حربية أو ممرات أو أراضي نزول أو تجهيزات لازمة للطيران، كما يمنع صعود أو هبوط أية طائرة إلاعند الضرورة القصوى

ثالثا:القوات البحرية، عدم السماح بإنشاء قوات بحرية ولا يصرح للبوارج أو المراكب البحرية المصرية أن تدخل المياه الإقليمية المجاورة[٣].

وما يود الباحث قوله أن الهدنة الدائمة المصرية- الإسرائيلية، كانت خاتمة فصل مأساوي في تاريخ القضية الفلسطينية ترتب عليها أوضاع جديدة سياسية وعسكرية واجتماعية خطيرة وقبلت مصر بالأمر الواقع، وبذلك خطا النظام المصري الخطوة الأولى في سلسلة التراجعات العربية والتفريط بالحق الفلسطيني والماثل أمام أعيننا الآن !

وكان المستفيد الوحيد من تلك الاتفاقية هو الكيان الإسرائيلي، حيث اعترفت تلك الاتفاقية ضمنا بوجود هذا الكيان الإسرائيلي المغتصبوبقواته البرية والبحرية والجوية وبميا هه الإقليمية!! وخرج الكيان الإسرائيلي من حرب ١٩٤٨ واتفاقيات

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠١٢، وثيقة رقم ٢٤٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠٣.
(٣) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠١٢-١٠١٣.

الهدن الدائمةوقد سيطر على ٧٨ % من أرض فلسطين، وتحطم بنيان الشعب الفلسطيني وبدأت معاناته بلا حدود ولا رحمةوكان القادمأشد وأقسى!

المطلب الثاني: مصر والبيان الثلاثي

ركزت القوى الامبريالية منذ صيف ١٩٤٩، على تثبيت أركان الكيان الإسرائيليالوليد غير الشرعي قي المنطقة العربية، فاتخذت لتحقيق ذلك عدة خطوات منها: عقد هدنة دائمة بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية والعمل على المصالحة بين العرب وهذا الكيان.

وكانت الخطوة التالية هي اعتراف هيئة الأمم المتحدة بوجوده ودخوله عضوا في المنظمة الدولية، أمّا الخطوة الثالثة، فكانت العمل على ضمان حمايته واستمرارية وجوده. زمن أجل تحقيق ذالك عًقد مؤتمرا في لندن من وزراء خارجيةكل من الولايات المتحدة الأمريكية (دين أتشسيون) وبريطانيا (بيفن) وفرنسا (شومان)، وأصدروا بيانا ثلاثيا في ٢٥ مايو ١٩٥٠، جاء فيه "إن وزراء خارجية الدول الثلاث درسوا موضوع السلام والاستقرار بين الدول الهربية وإسرائيل وموضوع شحن الأسلحة والعتاد إلى هذه الدول، وإن جميع الطلبات التي تقدم للحصول علىالأسلحة ستبحث على ضوء ما تحتاجه كل دولة لأغراض المحافظة على أمنها والدفاع عن نفسها [١] أ وأبلغوه إلى الدول العربية، وأدت هذه الدول الثلاث معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وطالبت كل دولة يرخص لهابشراء السلاحمستقبلا عليها أن تؤكد أنها لا تنوي القيام بعمل عدواني ضد دولة أخرى، وبالطبعفالمقصودمن كل هذا الكلام الدول العربية، أما صنيعتهم دولة الكيان فلها شراء من الأسلحة ما نشاء وأن تستعمله كما تريد، مما مكنها من بناء ترسانة أسلحة نووية في الذقب المحتل، وتحصلت على كافة أنواع الأسلحة الفتاكة والمحظورة دوليا، فهل اتخذت دول البيان الثلاثي أي إجراء ضد الدولة الإسرائيلية.

اعتبرت مصر والدول العربية الأخرى أن هذا البيان دعامة جديدة لدولة الكيان الإسرائيلي، وهاجم الوزير المصري (عثمان عبيد) دول البيان الثلاثي فقال: "إن الدول الثلاث بتصريحها إنما تقدم للصهاينة عقد تأمين على الحياة بعد أن عاشت (دولتهم) وما زالت تعيش بقلب صناعي من الدولارات الأمريكية "[٢].

أمّا الرد الرسمي على هذا البيان فجاء من مجلس جامعة الدول العربية بعد أن عقدت جلستها في ١٢ يونيو ١٩٥٠، ببيان مهدت فيه بالإعراب عن حرصها على استتبابالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ورغبتها في استكمال تسليحها لشعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة، وطالبت بتنفيذ قرارا لأمم

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠٧٧، وثيقة رقم ٢٠٩ .

(٢) عارف العارف، النكبة ج٤، مصدر سابق، ص٩٣٣.

المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض عليهم عما فقدوهمن أملاك [١].

ويرى الباحث أن رد مجلس الجامعة العربية يفصح عن مدى عجز دولها وقلة حيلة هذه الدول وعجزهاأمام التحدياتالتي طرحتها القضية الفلسطينية، أمّانوايا دول البيان الثلاثي فانكشفت على حقيقتها، عندماقامت فوات أسرائيلية بجملة اعتداءاتعلى خطوط حدود الهدنة وحرقوا العلامات التي تشير لمناطق الحدود عدة مرات وغبروا أماكن تلك الإشارات لسرقة المزيد من الأراضي وكان ذالك بعد صدور البيان الثلاثي لكن تلك الدول لم تحرك ساكنا وكأن البيان الثلاثي وضع للتطبيق على العرب فقط !

فقامت الحكومة المصرية احتجاجا على ذلك بسحب ممثلها من لجنة التوفيق الدولية اوكذلكفعلت سوريا والأردن ولبنان، مؤكدين أنه لا يمكنالتفاوض مع الكيان الإسرائيلي تحت إشراف هذه اللجنة لمنحازة بالكامل لدولة الكيان الإسرائيلي [٢].

وظهرت أهمية الضمان الجماعي كرد عملي على البيان الثلاثي التي تقدمت بها مصر، فتم توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين حكومات مصر وسوريا ولبنان والسعودية والعراق والأردن واليمن في يونيو ١٩٥٠، وعيّن ملحق عسكري للقيام بتوحيد السلاح والجهود العسكرية، غير أن هذه المعاهدة لم نفعل وظلت حبرا على ورق في أرشيف جامعة الدول العربية، وبعد توقيع تلك المعاهدة قام الكيان الإسرائيلي بعدة اعتداءات، فدمر غدة قرى فلسطينية وشرد آلاف السكان العرب وقام بتجفيف بحيرة الحولة، ولم تفعل معاهدة الضمانولا الجامعة العربية إلا مزيدا من البيانات والشجب والإدانة والاحتجاج!

المطلب الثالث: مصر ومحاولات ضم قطاع غزة

تعددت المشاريعالمطروحة بشأن مستقبل المنطقة الواقعة تحت إدارة الحكومة المصرية من جنوب فلسطين (قطاع غزة) ما بين اقتراح بضمها للأردن إلى إقتراح بضمها لمصر أو تسليمها إلى بريطانيا كي تنقل فيها قواتها المتواجدة حينذاك على ضفتي قناة السويس[٣].

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠٧٩، وثيقة رقم ٢٦٠.

(٢) ليلى سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للصراع العربي –الإسرائيلي، ١٩٤٨-١٩٧٢، شئون فلسطينية، بيروت العدد ٢٢،، مركز الأبحاث الفلسطينية، يونيو ١٠٧٥، ص ٨٦.

(٣) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ٥١.

ومن المؤكد أن الرسمية العربية، لم تتقدم في تلك الفترة بأي اقتراح لتسليم هذه المنطقة إلى الهيئة العربية العليا أو إلى حكومة عموم فلسطين باعتبارهما الجهتين الرسميتين الفلسطينيتينالمعترف بهما آنذاك، كممثل للشعب الفلسطيني.

وبعد أن استكمل الملك عبد الله إجراءات ضم الضفة الغربية في مؤتمري عمان وأريحا سألفي الذكر، وفي الفترة اللاحقة لانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة، حاول الملك عبد الله التوصل إلى تسوية مع الهيئة العربية العليا لضم قطاع غزة للأردنمقابل أن يتولى الحاج محمد أمين الحسيني، منصب نائب الملك في المنطقة الفلسطينية[١] .

والباحث يستغرب هذا الأمر لأن الهيئة العربية العليا ورئيسها محمد أمين الحسيني، لم يكن يملك سلطة اتخاذ القرار بشأن مستقبل قطاع غزة، حيث كان للحكومة المصرية كامل السلطة، لذلك طوي مبكرا مشروع ضم القطاع إلى الأردن، وخاصة بعد النكبة واغتصاب الكيان الإسرائيلي ل ٧٨% من فلسطين التاريخية فقطع الاتصال البريبين الضفة الغربية والقطاع وكذلك بين الأردن والقطاع ا.

وقد أورد فيصل حوراني في مقابلة شخصية أجراها مع جمال الصوراني (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) وممثل منظمة التحرير في مصر (١٩٨٥-١٩٨٨) .ذكر أن ه منذينير ١٩٤٨، استدعى وزير الدفاع المصري (مصطفى نصرت) كلا من رئيس بلدية غزة وخان يونس ورؤساء بلديات كل من: المجدل وبئر السبع والفالوجا الذين كانوا مقيمين بالقطاع، وكذلكموسى الصوراني، وأبلغهم الوزير بضرورة توقيع مذكرة تنص على دمج قطاع غزةبمصر، وهددهم مصرا على أن يتم التوقيع غورا وبحضوره، وحين أعربوا عن دهشتهم لهذا الطلب المفاجئ، صرخ فيهم قائلا:باللهجة المصرية مش عايزين تكونوا زينا؟ منتظرين أيه؟

غبر أنهم تخلصوا من ذلك بالحيلة قائلين له:أنهم سيرجعون إلى القطاع ويقومون بجمع توقيعات عدد كبير من الناس، وبغد خروجهم اتصلوا بالحاج محمد أمين الحسيني الذي كان ما يزال يقيم بالقاهرة وتحركوا جميعا وأجروا عدة اتصالات بقادة الدول العربية والإسلامية للضغط على الحكومة المصرية للتخلي عن فكرة الضم وبذالك أحبطت تلك المحاولة.

وذكر عبد الرحمن عوض الله " أنه في أوائل عام ١٩٥٠، حاولت بعض العناصر البرجوازية وشبه الإقطاعية الفلسطينية أن تدعو بضم القطاع إلى مصر، ولكنأبناء عصبة التحرر الوطنياستطاعوا أن يحشدوا الجماهير الفلسطينية لإحباط مؤامرة التقسيم " [٢] .

---

(١) أوراق الهيئة العربية العليا، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية وانظر أيضا: حسين ابو النمل، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٢) مقابلة الباحث معه / مصدر سابق.

والسؤال الذي يمكن طرحه:ماذا ستستفيد الحكومة المصرية، شخصيا وفلسطينيا وعربيا ودوليامن ضم قطاع غزة إليها؟

فالقطاع أصلا ليس جزءا من الأراضي المصرية، كما أن قرار عملية الضم يتناقض تماما مع توجهات الحكومة المصرية التي كانت وراء فكرة إقامة حكومة عموم فلستن، وكانت الحكومة المصرية تردد دوما أنها ستعمل في الأراضي الفلسطينية بمقتضى قرار الجامعة العربية الصادر في ١٢ أبريل ١٩٤٨، الذي سبق الإشارة إليه وكانت القيادة المصرية تؤكد على الالتزامبالعمل بهذا القرار وتنفيذه.

لذلك يميل لاستبعاد ما ورد من تلك المحاولات للأسباب التالية:

١- الكثافة السكانية لقطاع غزة.

٢- تعدد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانسكان القطاع منها. معنى ذلك أن الحكومة المصرية ستضيف لنفسها أعباء جديدة هي في غنى عنها، ثم أن القطاع في كل الحالات كان تحت إشراف تصرف الإدارة المصرية بدون ضم.

مصر عقب هزيمة حرب فلسطين:

عاشتمصر بعد هزيمة حربفلسطين ١٩٤٨ أزمة سياسية حادة، فوجد النظام المصري نفسه معزولا جماهيريا وفي مواجهة معارضة واسعة أجبرته علىقبول إجراء انتخابات جديدة، أدت في النهاية إلى عودة حزب الوفد إلى السلطة في ٣٠ يناير ١٩٥٠، وكان ضد رغبة الملك فاروق.

وتحدد موقف الجماهير في الإصرار على جلاء القواتالبريطانية عن قناة السويس ورفض بقاء القواعد العسكرية والوقوف ضد أية محاولة لربط مصر بالأحلاف العسكرية البريطانية أو الأمريكية، فوجد حزب الوفد أن الطريق الوحيد أمامه لضما استمرارية بقاءه في السلطة العمل على إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإعلان المقاومة ضد الاحتلال البريطاني [١].

وفي فبراير ١٩٥١، أثناء المفاوضات المصرية- البريطانية، اقترح المفوض المصري أن تنتقل القوات البريطانيةالمتواجدةعلى ضفتي قناة السويس إلى منطقة غزة ويمكنها في حالة الحرب أن تعود في خلال أسبوع [٢] ويتساءل الباحث: كيف يمكن للجانب المصري المفاوض أن يعرض مثل هذا الأمر وهو يعلم أن ذلك مخالف للقانون الدولي لأن قطاع غزة ليس أراض مصرية، بل أمانة مؤقتة لا يجوز التصرف فيها وبريطانياتعلم ذلك.

---

(١) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٢٣١-٢٣٣.

(٢) صحيفة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٢.

هكذا حاول المفاوض المصري أن يدفع ثمنا فلسطينيا لحل المسألة الوطنية المصرية، غير ان العرض المصري واجه عدة عقبات كانت أولاها: مسألة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية حلها[١].

وجاءت العقبة الأخرى من المفاوض البريطاني الذي ربط بين تنفيذ هذا الاقتراح وبين الصلح مع الكيان الإسرائيلي، فرد وزير الخارجية المصرية (محمد صلاح) أن نقل القاعدة البريطانية يمكن ان يتم في نطاق اتفاقية الهدنة الدائمة والقائمة مع (إسرائيل) منذ ٢٤ فبراير ١٩٤٩، أمّا مسألة الصلح فأنه يصعب على الرأي العام المصري قبولها أو تصورها، فأبدى السفير البريطاني أسفه على ذالك [٢] !!

ويذكر طارق البشري أن وزير الخارجية البريطاني، قد اقفل باب المفاوضات مع الحكومة المصرية حين أشار في خطابه إلى "أن الموقف البريطاني قاطع في عدم الجلاء وهاجم مصر لمنعها مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة [٣].

وبعد أن فشلت الحكومة المصرية في مقايضة قطاع غزة بقناة السويس، قام وزير الخارجية المصرية بالرد على رسالة موجهة من الحاج محمد أمين الحسيني بالخصوص جاء فيها: " أن المخاوف التي انطوى عليها ذلك الكتاب لا أساس لها وأن مصر حريصة على عروبة فلسطين ملتزمة في ذلك السياسة التي قررتها جامعة الدول العربية حيال المسألة الفلسطينية " [٤].

ولإزالة الشك قام الحاكم الإداري العام في قطاع غزة (اللواء عبد الله رفعت) بتوزيع بيانا ورد فيه " إن مصر لن تضم هذا القطاع ولن تتركه بل ستبقيه وديعة في يدها.... فلتهدأ النفوس.....ولننظر إلى المستقبل بعين الثقة والأمل " [٥].

أدى فشل المفاوضات المصرية –البريطانية، إلى حرب العصابات التي بدأت ضد القوات البريطانية في قناة السويس مما أدى إلى زيادة التوتر السياسيين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، وكان حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، فأقيلت الحكومة الوفدية في اليوم نفسه، وتشكلت حكومة نجيب الهلالي التابعةللملك فاروق مما شكل مقدمات موضوعية لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٣٣٣.
(٣) المرجع نفسه، ص ٣٣٦..
(٤) أوراق الهيئة العربية العليا، مصدر سابق،، انظر أيضا: صحيفة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١.
(٥) أوراق الهيئة العربية العليا، المصدر نفسه.

فتحت صفحة جديدة في تاريخ المنطقة كلها، فكيف تعاملت مع القضية الفلسطينية؟ هذاما يجيب عليه الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الثورة المصرية وفلسطين ١٩٥٢ – ١٩٥٥

المبحث الأول: قيام الثورة المصرية وبداية التوجه القومي.

المطلب الأول: أثر حرب فلسطين على فكر قادة الثورة.

المطلب الثاني: موقف الثورة المصرية من المحاولات الأمريكية لترتيب صلح معالكيان الإسرائيلي.

المبحث الثاني :الثورة المصرية ومشاكل قطاع غزة الاقتصادية والسياسية

المطلب الأول: مشروع سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين

المطلب الثاني: الثورة المصرية وحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة.

المبحث الثالث: الثورة المصرية وقضية أمن الحدود المصطنعة بين القطاع والكيان الإسرائيلي

المطلب الأول:جهود مصر في تهدئة الأوضاع الحدودية والاعتداءاتالإسرائيليةالمتكررة.

المطلب الثاني:مصر وتشكيل وحدات فدائية فلسطينية.

المطلب الثالث: مصر و تشكيل وحدات عسكرية نظاميةفلسطينية.

المبحث الأول

قيام الثورة المصرية وبداية التوجه القومي.

المطلب الأول: أثر حرب فلسطين على فكر قادة الثورة

يرباللواء محمد نجيب (أول رئيس لجمهورية مصر)، أن حرب فلسطين كانت الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل نحو تغيير وجه الحياة السياسية في مصر، وكانت نقطة التفجر للثورة المصرية هي هزيمة الجيش المصري في فلسطين[١]، ويضيف قائلا: "ففي فلسطين اكتشفنا أن العدو الرئيسي لنا ليس اليهود وإنما الفساد الذي ينخر كالسوس في مصر، والذي كان يتمثل في الملك وفي كبار القواد والحاشية والإقطاع وباقي عناصر النظام ودعائمه " [٢].

وكان لا بد من جيل جديد يمتلك الإرادة ويرفض الضعف والتخاذل ليس في مصر وحدها وإنما أيضا في كل أرجاء الوطن العربي، فكان هذا الجيل في مصر هو الذي عاد من جبهة القتال في فلسطين، لكي يعلن عمليا في القاهرة رفضه للنظام الملكي وأتباعه وسياساته والسياسيون الذين كانوا تعبيرا عن ذلك الفساد السياسي المستشري في عقل مصر وسلطتها الحاكمة [٣].

وكانت إستراتيجية الثورة المصريةالوليدة بالنسبة للقضية الفلسطينية، تمثل الاقتراب الحذروالمعقول، فلم يكن التركيز سهلا على حل القضية الفلسطينية وعقبة الاحتلال البريطاني ما تزال قائمة تعيق المسيرة، فلم تردالقضية الفلسطينية في جدول أعمال الثورة المصرية وتم التركيز على تحرير مصر من الاحتلال البريطاني[٤].

لهذا فقد جاءت التهنئة للثورة من آخر مصدر توقعته، جاءت من القيادة الإسرائيلية، فقد أذاع ديفيد بن جوريون (رئيس الوزراء) في ٨ أغسطس ١٩٥٢، بيانا هنأ فيه اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووجه الثورة المعلن وتمنى رئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر أن تتفرغ لشؤونها وتنفق أموالها على شعبها [٥]، هكذا تمنى !بمعنى أن تتخلى الثورة عن قضايا أمتها العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

---

(١) ١مذكرات محمد نجيب، مصدر سابق، ص٦١، ٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨١.
(٣) محمود عوض، مرجع سابق، ص ١٦١.
(٤) جان لاكوتير، عبد الناصر، الترجمة العربية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠، ص ١٧٣.
(٥) محمود عوض، مرجع سابق، ص ١٦١.

وطبيعي أن الثورة المصرية في بدايتها ركزت على حل مشاكلها الداخلية ومحاولة التخلص من الاستعمار البريطاني الجاثم على أرض مصر بالاضافة إلى المعارك الطاحنةالداخلية ضد القوى من أزلام العهد السابق والمستفيدين من امتيازاته.

ويدعي مايلز كوبلاند (رجل المخابرات المركزية الأمريكية: CIA) أن ثورة ٢٣ يوليو ما هي إلا انقلاب عسكري، رفعت شعارات إقليمية، فيقول: " وعبد الناصر خاصة، عندما قام بانقلابه لم يكن يعرف إلا القليل عن العرب، بل ولم يكن يشعر أنه عربي (وأضاف) أن الذاعات المصرية اكتفت بالتعبير عن عزمها على تطهير الحكومة الملكية من الفساد وإقامة حكم قادر فعال وإصلاح الأحزاب السياسية وغير ذلك (وأن) البلاغات كلها لم تتطرق ألبته على مشكلة فلسطين او أي ذكر (لإسرائيل)، ولو على الأقل بكلمة واحدة " [١] .

وز عم أيضا أن محمد نجيب أبلغ السفارة الأمريكية بالقاهرة في الساعات الأولى من قيام الثورة أنه ليس مهتما بفلسطين [٢] .

والصحيح أن اللواء محمد نجيب كان يرى أن الاحتلال البريطاني يمثل العدو الأول لمصر وأمّا قضية فلسطين لم تكن غائبة لكن التركيز عليها لم يكن سهلافي بداية الثورة، كما أنه ليس صحيحا أن قيادة الثورة المصرية كانت على اتصال بالأمريكان، والاتصال الذي تم ليلة قيام الثورة صدر بأمر من جمال عبد الناصر إلى علي صبري لإبلاغ سفارة الولايات المتحدة بنبأ قيام الثورة وبأن اللواء محمد نجيب هو قائدها لطمأنة الحكومة الأمريكية بأن الثورة غير موجهة إلى دول أجنبية، كما تمت اتصالات مماثلة مع سفارات الدول الكبرى في القاهرة، بهدف التأكيد بأن الثورة قضية داخلية كما يحدث لأي نظام جديد[٣] .

إن مايلز كوبلاند، كان مجحفا بحق قيادة الثورة المصرية، حيث صدّور الثورة بأنها مجرد تمرد أو انقلاب عسكري قام به جمال عبد الناصر، وهذا مخالفا تماما لبيعة الثورة المصرية التي كانت بمثابة عملية تغيير جذري وشامل ليعيد الأماني الوطنية لمكونات الشعب المصري إلى مجراها الثوري السليم، وهذا ما أكد علية عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة، إحدى الوثائق المبكرة لثورة ١٩٥٢، مفندا ما ذكره كوبلاند، فقال:" لن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء، لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم المكان، أيمكن أن نتجاهل أن هماك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه

---

(١) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب: مروان خيري، بيروت، مكتبة الزيتون، ١٩٧٠، ص٩٠-٢١٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٢.

(٣) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥، ص٧٥-٧٦.

الدائرة منا ونحن منها امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام " [١].

وإذا كان عبد الناص في كتابه فلسفة الثورة، قد خص الدائرة الأفريقية بصفحة واحدة وخص الدائرة الإسلامية بصفحة أخرى، فانه قد خص الدائرة العربية والقضية الفلسطينية بخمس عشرة صفحة.

وكان عبد الناصر يعتز بعروبته فمصر من وجهة نظره وذا هو الواقع ما هي إلا جزء من الوطن العربي الكبير، وساهمت مشاركته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، في اتساع مداركهالقومية، فعلى أرض فلسطين اكتشف حقيقة الوجود الصهيوني ودوافع الاستعمار حليف الصهاينة وشاهد أيضا الجيوش العربية تحارب في فلسطين وواجه حصار كتيبته في الفالوجا، فتكونت لديه قناعات ثابتة أن الدفاع عن مصر مرتبط بالوضع في سوريا وأن حلقة الوصل بين هاتين فلسطين، وربط عبد الناصر بين الدفاع عن فلسطين والدفاع عن النفس فقال: " ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنا في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالا في أرض غريبة وهو ليس انسياقا وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس" [٢].

كما ان الجيش المصري لم ينس مرارة الهزيمة في حرب فلسطين على يدي القوات الصهيونية، أشار عبد الناصر إلىمندوب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (كيرميت روزفلت فقال:" إنه مع ضباطه لن ينسوا ذلك الإذلال الذي لاقوه على أيدي الاشرائيليين سنة ١٩٤٨ " [٣].

وكانت الإذاعة المصريةمنذ انفجار الثورة ترددالنشيد القومي، أخي جاوز الظالمون المدى... فحق الجهاد وحق الفداء، وهو نشيد يدعو للوقوف إلى جانب عرب فلسطين ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما تم تدشين محطة صوت العرب في مايو ١٩٥٣، والذي يعد من دلالات الثورة المصرية بالقضايا العربية، فقد أعدت برامج دعائية موجهة لكافة أرجاء الوطن العربي، وأصدر عبد الناصر أوامره إلى إدارة المحطة أن ترفع من قوة بثها إلى الحد الذي تتمكن فيه من إسماع صوتها لكافة أبناء الشغب العربي في كل مكان[٤].

كما وضعت الثورة الإعلام المصري في خدمة القضية الفلسطينية وتولت إذاعتي القاهرة وصوت العرب بث برامج متعددة لنمو الروح القومية وتوعية الشعب العربي في مختلف أقطاره وتنويره بالدور الذي قامت به الحركة الصهيونية والامبريالية وهيئة الأمم المتحدة في صنع القضية الفلسطينية وتشريد أهلها، وتم

---

(١) فلسفة الثورة والميثاق، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.
(٢) فلسفة الثورة والميثاق، مصدر سابق، ص ٩١.
(٣) مايلز كوبلاند، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٤) ياسين الحافظ، عبد الناصر والصراع العربي –الإسرائيلي، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، اعدد ١١، يوليو ١٩٧١، ص ٦.

تدريب عدد من الفلسطينيين شاركوا فيالإذاعات المصرية لخدمة القضية الفلسطينية، فكانت معظمموضوعاتوشعارات هذه الإذاعات قومية مثل: علينا نحن العرب أن نتحد لنحمي أنفسنا من الاستغلال الامبريالي لنا..... إذنا نحن المصريين جزء من الأمة العربية....كيان العرب.... استقلال العرب.... الخ

وفي ١٦ يناير ١٩٥٤، طلبت مصر من جامعة الدول العربية تعزيز الجهاز المختص بشؤون فلسطين في الأمانة العامة للجامعة[١] وفي الذكرى الثانية للثورة المصرية أوح عبد الناصر في خطابه ١٩٥٤، بأن الدفاع عن الوطن العربي يقع على عاتق العرب جميعا، وطالب مجلس قيادة الثورة من أحمد الشقيري ملفا كاملا عن القضية الفلسطينية من البداية للنهاية [٢] .

كما أشار عبد الناصر عندما زارقطاع غزة يوم ٢٩ ماري ١٩٥٥، إلى أن مصر لم تنس المؤامرات التي دبرت ضد ا لفلسطينيين وأعتبر تلك المؤامرات موجهة إلى مصر أيضا [٣] . كذلك ربط عبد الناصر بين ما تحققه مصر من انجازات وبين تحرير فلسطين فقال:" وأحب أن أقل لكم إن كل ما نعمله إنما هو جزء منمعركة تحرير فلسطين، فاذا تحررنا من الاستعمار فإذنا نخطو نحو تحرير فلسطين، وإذا قوينا جيشنا وصنعنا أسلحتنا فإذنا نخطو خطوة في سبيل تحرير فلسطين، وإذا صنعنا الطائرات النفاثة والدبابات فإذنا نخطو خطوة قي سبيل تحرير فلسطين " [٤] وكان علي قائمة جول أعمال عبد الناصر اليومية متابعة ما تذيعه محطة دولة الكيان الإسرائيلي يوميا[٥] .

أمّا بخصوص ردود الفعل الفلسطينية إثر قيام الثورة المصرية فقد تمثل في ذهاب عدد من وجهاء قطاع غزة وبعض رؤساء البلديات ونخبة من المخاتير(العمد) إلى القاهرة لتأييد ومباركة للثورة الوليدة.

المطلب الثاني: موقف الثورة المصرية من المحاولات الأمريكية لترتيب صلح معالكيان الإسرائيلي

في ربيع ١٩٥٣، قام وزير الخارجية الأمريكية (جون فوستر دالاس) بجولة سياسية إلى بلدان الشرق الأوسط، وزار مصر في١١ مايومن نفس العام، وكان يهدف منزيانه للقاهرة إلى ما يلي[٦]:

---

(١) قرارات الجامعة العربية الخاصة بفلسطين، مصدر سابق، ص٨٤.،
(٢) أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، ط٢، بيروت، دار العودة د.ت، ص ١٢٨.
(٣) فلسطين، من أقوال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ١٦.
(٤) المصدر نفيه، ص ٩٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(٦) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ٥٥.

١- محاولة ترتيب صلح بين مصر وبين الكيان الإسرائيلي.
٢- الاستمرار في محاولة تطويق الاتحاد السوفيتي بأحلاف عسكرية وسياسية.

تصور وزير الخارجية الأمريكية أنه إذا تمكن من ترتيب صلح بين مصر وبين الكيان الإسرائيلي فانه يزيل بذلك أكبر عقبات اشتراك مصر في حلف غربي ويتمكن في نفس الوقت من حل أزمة هذا الكيان السياسية والاقتصادية حيث شهد ذلك العام أزمة اقتصادية خانقة للكيان الإسرائيلي، ولم ينقذه سوى اتفاقيات التعويضات التي فرضتها الحكومة الأمريكية على ألمانيا، كما شهد هذا العام (١٩٥٣) تحولا في السياسة السوفيتية أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني.

ازداد تعلق الكيان الإسرائيلي في تلك الفترة، بإيجاد تسوية، وكان موشيه شاريت (رئيس وزراء هذا الكيان) يتزعم الاتجاه القائل بإمكانية تقديم تنازلات بسيطة وشكلية للعرب إذا قبلوا التسوية بالمفهوم الإسرائيلي(*)، وكانت الحكومة المصرية مشغولة بمحادثات الجلاء مع بريطانيا وحاجتها للسلاح، وكانت تأمل أن تستفيدمن جهود الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بريطانيا لإتمام معاهدة الجلاء، لذلك صدرت التلميحات المصرية التي تشير إلى إمكانية تسوية مع الكيان الإسرائيلي [١].

طارت بعثة أمريكية سرا في مطلع عام ١٩٥٥، برئاسة روبرت أندرسون إلى القاهرة، وتقابل روبرت أندرسون مع عبد الناصر عارضا رغبة حكومته في السعي للصلح بين مصر و(إسرائيل)، وقد وضع عبد الناصر عدة شروط للصلح منها [٢]:

١- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.
٢-تأمين طريق بري يربط بين مصروبقية البلدان العربية في الشرق.

سافر أندرسون إلى تل الربيع وعرض على بن غوريون، اقتراح عبد الناصر، ثم عاد للقاهرة وقال لعبد الناصر ما يلي: " إن بن غوريون ذعر عندما سمع اقتراحه، فمعناها (في نظره) أن لال تكون هناك إسرائيل، (وستطرد) ان بنغوريون عرض غليه اقتراحا وجيها وهو أن يلتقي مع جمال عبد الناصر وجها لوجهأو أن يجيء اليهفي القاهرة أو أي مكان غيرها يحدده سرا أو علنا حسبنا يختار " [٣]. غير أن عبد الناصر رفض ذلك قائلا لأتدرسون، "لاأستطيع مقابلته لمائة سبب على الأقل أولها أنه إذا جاء لمقابلتي في القاهرة فاني لا استطيع أن أضمن سلامته، وإذا ذهبت للقائه خارج مصر فما أظنني أستطيع العودة إليها "[٤].

(*) مفهوم التسوية لدى القيادة الإسرائيلية هو تطبيق سياسة الأمر الواقع، تسوية تجعل صاحب الحق يتنازل عن حقه ويعترف للمغتصب بشرعية ما تم اغتصابه.

(1) Berger.Op Cit ،P ،172.

(٢) محمد حسنين هيكل، لمص...لا لعبد الناصر، القاهرة، دار السياسة، ١٩٧٦، ص ٨٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، لمصر....، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٤) المصدر ذاته، والصفحة.

المبحث الثاني

الثورة المصرية ومشاكل قطاع غزة الاقتصادية والسياسية

المطلب الأول: مشروع سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين

بلغ عدد سكان قطاع غزة في مطلع عام ١٩٥٠، حوالي ٢٧٠ ألف نسمة منهم ١٩٠ ألف لأجيء[١]، مما شكّل ضغطا سكانيا واقتصاديا حادا، حيث أن هذا القطاع لم يكن قادرا على استيعاب اللاجئين لضيق مساحتهاو ضعف إمكاناته الاقتصاديةفهو عبارةعن شريط ساحليرملي صغير يبلغ نحو ٣٧٠ كم مربع.

وبالإضافة إلى تلك المشاكل الاقتصادية، فان وجود الأعداد الهائلة من اللاجئين أخذ يشكل عنصر ضغط سياسي على الحكومة المصرية وحكومة الكيان الإسرائيلي، فكثيرا ما كان هؤلاء اللاجئون يتسللون عبر الحدود المصطنعة ويعودون إلى قراهم ومدنهم في فلسطين المحتلة، فيصطدمون مع رجال الشرطة والأمن والجيش الإسرائيلي، مما يؤدي إلى وقوع خسائر من كلا الطرفين[*].

ويبدو أن تلك الأعمال كانت تشكل قلقا دائما للمستوطنين الصهاينة مما جعل عدد من زعمائهم من أمثال: موشيه شاريت، يشير بشكل دوري في مذكراته منذ عام ١٩٥٣، إلى الاقتراحات التي قدمها بن غوريون ودايان ولافون وآخرون، حول توجيه إنذارا لمصر لإجلاء اللاجئين الفلسطينيين عن قطاع غزة وتوزيعهم داخل مصر[٢].

كما جرت في نفس الوقت عدة اتصالات وتشاوراتبين وكالة غوث اللاجئين والحكومة المصرية، وتم الاتفاق فيما بينهما على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين المتواجدين في قطاع غزة، حيث ورد في التقرير المعُد بالخصوص ما يلي: " بالرغم من حقيقة ما تعانيه الحكومة المصرية من ضغط ازدياد السكان المصريين، فان تعاونها مع وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة في تخفيف الموقففي غزة قد أثمر عن عرض بتقديم التسهيلات لمشروع بالأراضي المصرية المجاورة بسيناء (شرق قناة السويس) يوفر للاجئين الفلسطينيين الاعتماد على أنفسهم " [٣]

---

(١) عارف العارف، تاريخ غزة، مصدر سابق، ص ٦٠.

(*) سيرد تفصيل ذلك في الفصل التالي عند الحديث عن تشكيل الوحدات الفدائية.

(٢) مقابلة البحث مع محمود مقداد، مصدر سابق، وقد ذكر لي أن موسى الذباهين أحد الذين كانوا يتسللون داخل فلسطين والذي استشهد في مطلع ١٩٥٤، كانت جنازته تظاهرة كبيرة لها دلالتها السياسية، وإصرار من اللاجئ على العودة إلى وطنهم السليب وما يجلبونه من داخل فلسطين المحتلة هو حقهم الطبيعي.

(٣) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٥.

وفي ٣٠ يونيو ١٩٥٣، وقع وزير الخارجية المصرية (محمود فوزي) اتفاقا مع وكالة غوث اللاجئين بمبلغ قدره ثلاثون مليون دولار[١]، خصصت من اعتماداتالوكالة المخصصة للتأهيل[*]، كما رصد نصف مليون دولار لأغراض أبحاث مشروع شمال غربسيناءوغزةوالباقي يستعمل في الإنشاء والاستيطان، كما توصل الطرفان في ١٤ أكتوبر من نفس العام إلى اتفاق مجددوهو أن تقدم الحكومة المصرية بموجبه ٥٠ ألف فدان من أراضي مصلحةالأملاك غير المستصلحة بشمال غرب سيناء وريها ريا مستديما لإسكان حوالي عشرة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة عن طريق استزراع الأراضي[٢]، يتم ذلك كمرحلة أولى. وفي حالة نجاح المرحلة الأولى، يستوعب المشروع بعد ذلك بقية اللاجئينالمقيمين في القطاع[٣]، واقترحت الحكومة المصريةاعتبار نهر النيل مصدر المياه لري الأراضي الواقعة مباشرة شرق قناة السويس[٤]

كما نص هذا التقرير على أنه "سوف يختار سكان المشروع من بين اللاجئين الذين يستوطنون قطاع غزة حاليا حسب تعريف هيئة الأمم المتحدة للاجئ، وهو الشخص الذي أقام في فلسطين فترة لا تقل هن عامين سابقين لعام١٩٤٨ وفقد مسكنه ووسائل معيشته كنتيجة لحرب فلسطين وثبت أنه في حاجة إلى معونة "[٥].

وتدل الإحصائيات أن الأغلبية الساحقة من لاجئي قطاع غزة حوالي ٩٩ % قد هاجروا من الجزء الجنوبي من فلسطين الذي كان يشمل أقضية بئر السبع، غزة، والرملة، وقد قُدر نسبة سكان الريف فيه إلى نسبة الحضر كما يوضحها الجدول التالي:

جدول توزيع لاجئي غزة من المدن والقرى والبدو في سبتمبر ١٩٥٤، كما سجلته وكالة غوث اللاجئين [٦]

القضاء	سكان الحضر	سكان الريف	البدو	المجموع	النسبة
غزة	١٢٨٥٩	٦٦١٦١	١٩٦٠	٨٠٩٨٩	%٢٩
بئر السبع	٠٤٤٧٨	٠٠٠٧٠	٣٧٥١٠	٤٢٠٥٨	%٢١

(١) ذكر عبد القادر ياسين أن الحكومة المصرية تقاضت ٧٠ مليون دولار من الحكومة الأمريكية لإسكان اللاجئين في أرض تقع إلى الشمال الغربي من صحراء سيناء للمزيد راجع، مجلة الوحدة العدد ١٦، مرجع سابق، ص ٩٦.

(*) يعني تدريب أعداد من اللاجئين لممارسة بعض الجرف.

(٢) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص٥..

(٣) مقابلة الباحث مع محمود مقداد، مصدر سابق.

(٤) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٥.

(٥) المصدر نفسه. ص٥٩ . واذظر أيضا، جون ديفز، السلام المراوغ، تغريب: محمود فلاحة، دمشق، مكتبة أطلس، د.ت، ص ٦٧.

(٦) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء / مصدر سابق، ص ٦١.

يافا	٣٢٢١٩	٦٠١٨	٤٠٤٢	٤٠٢٧٩	%٢٠
الرملة	٧٠٥٦١	٢٣٧٥٨٠	٨٠٤٨	٣٨٨٦٢	%١٩
أقضية أخرى	١٤٤٥	٠٠٦٤٧	٠٠٩١	٢١٨٣	%١١
المجموع	٥٨٠٥٧	٩٦٦٥٤	٤٦٦٦٠	٢٠٤٣٧١	%١٠٠
النسبة	% ٢٩	%٤٧	%٢٤	%١٠٠	-------

وباستقراء الجدول السابق، يتضح لنا أن نسبة سكان الحضر النازحين إلى قطاع غزة هي ٢٩% في حين بلغ سكان الريف ٤٧ % ومثّل البدو حوالي ٢٤%.

وتمشيا مع ما كان سائدا منذ أواخر الحكم العثماني والانتداب البريطاني، حيث كان المختار(العمدة) يمثل السلطة وهو حلقة الوصلبين السكان و بين الادارة المشرفة واقترح مخططو المشروع نوعا من الحكم المحلي للسكان الجدد، مع الأخذ بالمحافظة على الهيكل الاجتماعي حسب العشائر والقبائل والقرى الأصلية، [١] . على أن يُعد لذلك ٢٣ قرية يكونمن بينها ثلاث قرى مركزية، وتطرف هذا المشروع لنظام الضرائب وقوات الأمن والقضاء والتلفون والبريد وشكل المنازل وحتى مواد البناء، ووضع مدى الانجاز للمشروع خلال خمسة وعشرون عاما[٢] .مما سبق ذكره يتضح للباحث مدى خطورة هذا المشروع حيث أنه يعد المشروع المتكامل الوحيد من بين ما قُدم من مشاريع التوطين والإسكان[*]، نتيجة التعاون التام بين الحكومة المصرية وبين وكالة غوث اللاجئين.

كما أن هذا المشروع كان يهدف إلى مرام بعيدة تتضح من المدى الزمني المقترح لاستكمال مخطط تنفيذه في مدى خمسة وعشرون عاما، ثم ان المشروع يعد خطوة تتبعها خطوات، بهدف تصفية قضيةاللاجئين الفلسطينييينجسم القضية الفلسطينية، وذلك باستيعابهم داخل المجتمع المصري، حيث كان الفصل بين سكان القطاعوسكان المشروع المقترح، فراغ شاسع لا يسمح باتصال بينهما، ويعتقد بعض

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢١٠، ٦. (صفحات متفرقة).

(*) إن هذا المشروع هو أحد المشاريع الذي وضعته الولايات المنجدة الأمريكية بالتعاون مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، لتوطينهم في البلاد العربية المضيفة وتصفية القضية الفلسطينية، وقد تعددت المشاريع المطروحة فمنها ما كان يتسع ليشمل كافة اللاجئين ونمها ما طُرح لحل مشكلة لاجئي قطاع غزة ... للمزيد أنظر: عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، مرجع سابق، ص ١٨١، وأنظر أيضا: عبد القادر ياسين، مجلة الوحدة ع ١٦، مرجع سابق ن ص٩٦.

الفلسطينيين أنه لو كان المشروع المذكور بالقرب من الحدود الفلسطينية بحيث يسمح باتصال الفلسطينيين ببعضهم البعض لوجد بعض الاستجابة [١].

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه دراسة مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء على قدم وساق وتوضع المخططات الكفيلة بتنفيذ ذلك، قامت مجلة السلام المحلية التي كانت تصدر في غزة بالتنبيه ودق ناقوس الخطر معلنة بأن هناك محاولات لاستكان اللاجئين خارج فلسطين وإنهاء القضية التي تعتبرها الدول الاستعمارية ومن دار في فلكها على أنها قضية لاجئينوليس قضية وطن أغتصب وشعب شرد من وطنه، واستندت مجلة السلام في معلوماتها على ما نشرته الصحف الأوروبية حول مشروع تقدمت به وكالة الغوث الدولية لتشغيل وإسكان اللاجئين في شبه جزيرة سيناء [٢].

أمّا ردود فعل الفلسطينيين فكانت عنيفة، تمثلت في عدة تظاهرات شملت كافة أرجاء قطاع غزة هاتفة ومنددة بالمشروع ومن هم وراءه [٣]، وبلغت تلك المظاهرات من العنف والشدة بحيث أجبرت الحاكم الإداري العام المصري في قطاع غزة للإصدار بيانا مؤرخا في ١٩ سبتمبر ١٩٥٣، أعلن غيه أنه قد تم تأجيل البحث في هذا المشروع كما ورد في نص البيان التالي: "هذا المشروع قد أصبح شاغلا الأهالي ومدار حديثهم، ولما تعلمه هذه الإدارة التي دأبت جاهدة على العمل لما فيه الخيروالرفاهية للجميع، وتحقيقا لرغباتهم.....لذلك نلفت النظر إلى أن الحديث حول هذاالمشروعقد أصبح غير ذي جدوى " [٤]، غير أن بيان الحاكم الإداري العام لم يكن يمثل الحقيقة، وإنما كان فقط لتهدئة حركة الغليان الفلسطيني ولطمأنة السكان، ويدلل الباحث على عدم صدق ما جاء في بيانالحاكمالإداري العام، أن الاتفاق بين الحكومة المصرية ووكالة الغوث كان قد وُقعيوم ٣٠ يونيو ١٩٥٣ في حين صدر البيان المذكور يوم ١٩ من نفس الشهر أي بعد شهرينونصف من التوقيع على المشروع، ولم يرد لا من السلطات المصرية ولا في البيان المذكور ما يفيد الإلغاء، ثم أن هناك عدة دلالات على نية الحكومة المصرية الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع، أنه في شهر أكتوبر من عام ١٩٥٣، وبعد بيان الحاكم الإداري العام، قد أسندت الحكومة المصرية ووكالة الغوث، إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاجالقومي ومكتب

---

(١) مقابلة الباحث مع محمود مقداد، مصدر سابق.

(٢) مجلة السلام، غزة، راجع أعداد مايو ١٩٥٣، وأنظر أيضا: أوراق الهيئة العربية العليا، مذكرة الهيئة للحكومة المصرية في مايو ١٩٥٣، محفوظات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، أوراق غير مصنفة.

(٣) معين بسيسو، دفاتر فلسطينية، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٥٢.

(٤) مجلة السلام ٢ سبتمبر ١٩٥٣.

الوكالـةبالقاهرة المـدعو (جـون ب. بـروين)، لغـرض تقريـر مـدى صـلاحية هـذا المشروعوتقدير تكاليفه [١].

فشلت كل التصريحات المصرية الرسمية في إقناع جماهير قطاع غزة، بأن المشروع قد أوقف، فقد كانوا على معرفة تامة بما كان يجري بين الحكومة المصرية وبـين وكالـة الغـوث، لأن " أي مشـروع تشـرف عليـه وكالـة الغـوث كـان ينقـل إلـى رؤساء الدوائر الفلسطينية الموظفين في الوكالة ويناقش معهم و هم بدورهم يقومون بطرحه على جمعية الموظفين بوكالة الغوث، حيث يتم نقاه بعد ذلك إلى الوجهاء والمخاتير، وبالتالي يصل إلى الجماهير التي كانت ترفض أي طرح بديل عن العودة [٢]، فاستمرت التظاهرات الجماهيرية منددةونادية باسقاط المشروع.

وفي ١٤ أكتوبر من نفس العام نظم الحزب الشيوعي الفلسطيني بقطاع غزة عدة وسائل جماهيرية لاجهاظ هذا المشروع ومن ١٥ه الوسائل التالي [٣] :

١- عـقد ندوات عادية في معـسكرات اللاجـئين هاجـمت المـشروع وو ضـحت أخطاره على القضية الفلسطينية،

٢- تقديم مذكرات و عرائض وقعت بكثافة من الجماهير والأعيان والمخاتير التي كانت ترفض المشروع وتم رفعها للحكومة المصرية ولإدارة الحاكم العام في القطاع.

ونتيجة لذلك الموقف الشعبي الفلسطيني، أخذ الكيان الإسرائيلي في ممارسة كافة أشكال الإرهاب على أعالي قطاع غزة، من خلال توجيه عدة ضربات عسكرية لأهالي القطاع نفذها في مطلع عام ١٩٥٤، وكان من بينها الهجوم على موقع للجنود المصريين في وادي السلقا بدير البلح ثم على معسكر البريج، مما تسبب في قتل عددا من المدنيين، وتم نسف الكثير من المنازل، كذلك تم الاعتداء على مركز الشرطة في خان يونس، وقتل المزارعين داخل مزارعهموحرق مزرو عاتهم و سرقة حيوا ناتهم، ومما شجعهم على هذه الاعتداءات الإجرامية أنسكان القطاعلم يكن لديهم نا يدافعون به عن أنفسهم حتى ولا مجرد بندقية صيد، وكانت هناك بعض الدشم المصرية، لا تملك الدفاع عن نفسها حيث لا تمتلك سوى بعض البنادق العتيقة.لذلك كان القطاع سداح مداح في أي وقت لاجتياح مجموعات صهيونية مسلحة تمارس القتل والتدمير وتعود سالمة.

المطلب الثاني: الثورة المصرية وحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة

---

(١) تقريرحول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٦.

(٢) مقابلة الباحث مع محمود مقداد، مصدر سابق.

(٣) مقابلة الباحث مع عبد الرحمن عوض الله، مصدر سابق.

بعد نكبة ١٩٤٨ وسيطرة الإدارة المصرية على قطاع غزة، كان من الطبيعي أن تتأثر الحياة الحزبية فيه بالحياة الحزبية في مصر وبالمفاهيم التي كانت تطرحا الأحزاب المصرية، وفي ظل الفراغ السياسي الذي كان يعيشه القطاع فكانت الظروف الموضوعية مناسبة لنشوء حركة الإخوان المسلمين فيه نظرا لنوع الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني آنذاك والدور العملي الذي قامت به حركة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

وقد نشطت حركة الإخوان المسلمينفي القطاع من خلال فتح عدة شُعب (مقرات) في كافة مدنه: غزةجباليا، دير البلح، خان يونس ورفح، وكانت لهم عدة نوادي ومكتبات ونشاطات ثقافية ورياضية وجوالة (كشافة) وكان مركزهم الرئيس قيمدينة غزة.

غير أن الأمر اختلف بعد محاولة الإخوان اغتيال عبد الناصر في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، أثناء خطابه في ميدان المنشية بالإسكندرية في احتفال أقيم تكريما له ولزملائه بمناسبة اتفاقية الجلاء، حيث قام محمود عبد اللطيفعضو الجهاز السري للإخوان المسلمين) بإطلاقالنار عليه ولم تصبه الطلقات، ولكنها أصابت الوزير السوداني (مرغني حمزة) وأحمد بدر (سكرتير هيئة التحرير بالإسكندرية)[١].

وعلى الرغم من أن الضربة التي وجهت لحركةالإخوان المسلمين في مصر لم تتبع لتشمل جماعة الإخوان في قطاع غزة، إلا أن هؤلاء تلقائيا أصبحوا في الموقع المعادي للثورة المصرية بحكم ارتباطهم الروحي بحركة الإخوان في مصر[٢].

وعلى أثر ذلك جاءت التعليمات منقيادة الثورة المصرية بعد حادثة محاولة الاغتيال مباشرة للإدارة المصرية في قطاع غزة تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد نشاط جماعة الإخوان المسلمين في القطاع، وشملت تلك الإجراءاتحل جمعياتهم وإقفال شعبهم ومصادرة ما فيها من أموال وكتب وأدوات وإغلاق نواديهم ومنع التظاهرات والإضرابات، بالإضافة إلى حظر التجوال بين الفترة والأخرى لكافة السكان.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أخذت الإدارة المصرية تضغط على أعضاء حركة الإخوانالمسلمين وتلاحق قياداتهم البارزين أمثال: فتحي البلعاوي، يوسف النجار، هاشم الخازندار، زهدي أبو شعبان، يوسف عميره ومنير عجوروغيرهم، كما منعت سفر بعضهم إلى مصر ومنع آخرون من السفر إلى الخارج.

وعلى الرغم من عدم توفر معلومات مؤكدة عن عدد أعضاء حزبي حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، إلا أن حسين أبو النمل يشير إلى أنه كان حزبا جماهيريا ويأخذ كمقياس مقدار شعبيته، انتخاب جمعية معلمي اللاجئين *، فان القائمة

---

(١) عبد الدائم الإمام، الإخوان وعبد الناصر، ط٢، دمشق، مؤسسة نشرين للصحافة ١٩٨٢.

(٢) الوقائع الفلسطينية، العدد ٤٥، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٥٥ نقلا عن، حسين أبو النمل.

التي رشحها الإخوان المسلمين قد نجحت كاملة ولم يسقط منها إلا مرشحا واحدا، في حين فاز من قائمة الحزب الشيوعي الفلسطيني واحدا فقط و هو معين بسيسو بفعل كفاءته الشخصية ونشاطه الأدبي والثقافي[١] .

(١) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ٩٣.

المبحث الثالث

الثورة المصرية و قضية أمن الحدود المصطنعة بين القطاع والكيان الإسرائيلي

المطلب الأول: جهود مصر في تهدئة الأوضاع الحدودية والاعتداءات الإسرائيلية

بذلتالثورة المصريةجهودها من أجل أبفاء الوضع على ما هو عليه مع الكيان الإسرائيلي، ولتأكيد ذلك دعا جمال عبد الناصر إلى إنشاء ممر منزوع السلاح بين القوات المصرية وبين القوات الإسرائيلية بحيث ينسحب كل طرف لمسافة ٥٠٠ متر من خط الهدنة المؤقت حسب اتفاقية رودس ٢٤ فبراير ١٩٤٩ السابقة الذكر [١] .إضافة إلى ذلك اقترحت الحكومة المصرية تشكيل دوريات مشتركة (مصرية – إسرائيلية – أمم متحدة) على الحدود، وتلغيم بعض المناطق، إلا أن القيادة الإسرائيلية رفضت تلك المقترحات وقال دايان معترضا " إن مثل هذه الإجراءات تقيدأيدينا "[٢] .

غير أن الحكومة المصرية من جانب واحد، اتخذت عدة إجراءاتفي قطاع غزة بهدف ضبط الأمن على الحدود وكان من هذه الإجراءات ما يلي [٣] :

١- وقف حركة المرور ما بين المغرب والفجر في المنطقة الواقعة شرق طريق (غزة – رفح) بما في ذلك مخيم جباليا للاجئين.
٢- إطلاق النار على كلمتسلل والطلب من كافة المخاتير التبليغ عن الأشخاص الذين يتغيبون عن قراهم أو قبائلهم، بالإضافة إلى إصدار تحذيرات ضد المتسللين في الإذاعة.
٣- إقامة معسكر اعتقال للأشخاص المشتبه في تسللهم والذين لا براهين ضدهم، بمعنى أن الاعتقال كان يتم بمجرد الشبهة.
٤- وقف توزيع التموين (حصص الإعاشة) للاجئين الذين لا يتقدمون شخصيا لاستلام مخصصاتهم. وهكذا تمكنت الإدارة لمصرية من فرض إجراءات صارمة على الفلسطينيين، مما جعل قطاع غزة يمر بفترة هدوء.

---

(1) E.L.M ، Burns ،Between Arab and Israeli ،Beirut ،The Institute for Palestine Studies ،1961 ،pP ،7980 ،83 ،،

(٢) ليفيا روكاش، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٢، وأنظر أيضا: نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، تعريب، يوسف سعيد، الصباغ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨١، ص٦٠٨.

٥- ولكن ما أود طرحه السؤال التالي: هل استطاعت الإدارة لمصرية من وقف العدوان الصهيوني على سكان القطاع العزل؟

لعل الإجابة هي:

في مساء يوم٢٨ فبراير ١٩٥٥، قامت عصابة من قوات الجيش الإسرائيلي بشن هجومامفاجئاعلى مدينة غزة، (عرفت بغارة غزة) بعد أن اجتازت خط الهدنة وتقدمت داخل المدينة، فاشتبكت مع حاميتها حوالي ثلاثة ساعات، ونسفت محطة مياه، وتوزعت قواتهم فباغتت النجدات بالقنابل والرشاشات وزرعت الألغام في طريق النجدات فتفجرت عند قومها، وعادت تلك العصابة بعد ذلك لفلسطين المحتلةمخلفة ورائها عدة خسائر مادية وبشرية منهم تسعة وثلاثون شهيدا ولتاتة وثلاثون جريحا كان غالبيتهم من الجنود المصريين[١] .

وهكذا وضحت حقيقة الكيان الصهيوني لدى قيادة الثورة المصرية فقد ذكر عبد الناصر "قبل الغارة لم نكن نشغل أنفسنا كثيرا بخطر إسرائيل...وأصبح حدث غزة من الأحداث التي سجلها التاريخ المصري... خاصة أن مؤثراتها لم تقتصر على قطاع غزة فقط، بل تعدته إلى مصر نفسها، على اعتبار أن غالبية الضحايا كانوا من الجنود المصريين....إن دخان الغرة على غزة في فبراير انجلى ليكشف عن حقيقة خطيرة تلك هي أن إسرائيل ليست الحدود المسروفة وراء خطوط الهدنة، وإنما إسرائيل في حقيقة أمرها رأس حربة ومركز تجمع لقوى أخطر من لإسرائيل ومن الاستعمار وهي الصهيونية العالمية "[٢] .

كانت عذه الغارة بالنسبة لمصر بداية ناقوس الخطر وبدأ تدقق في معنى السلام ومعنى توازن القوى، ويبدو أن العدوانالإسرائيلي جاءفي ذلك الوقت بالذات رغم أ، مصر كانت حريصة على ضبط الحدود ولم يكن ما يقلق الكيان من أحداث، ومع ذلك فيمكننا أن السبب يتلخص فيما يلي:

١- معارضة الحكومة المصرية الدخول في حلف بغداد وتحرض الدول العربية على ذلك.
٢- توقيع الحكومة المصرية اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.
٣- فشل المحاولات الأمريكية إيجاد صلح بين مصر والكيان الإسرائيلي.
٤- جاءت هذه الغارة تعبيرا عن سياسة بن غوريون التي تهدف إلى فرض سلام بالقوة ولإظهار قدرة الكيان على إلحاق الضرر بمصر في الوقت الذي يشاء.

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٣٠. والجدير بالذكر أن مجلس الأمن أدان الغارة، انظر: قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ١٨٨.
انظر UN، Security Council.Documents.523373، for Feb، March.1955،

٥- وقد ذكر الجنرال (LBurns ،E) رئيس لجنة الإشراف الدولية على لجان الهدنة العربية – الإسرائيلية، أنالإسرائيليين يعلنون تقريبا يوميا، أنهم يريدون السلام وتسوية سلمية بأسرع وقت ممكن وأنهم راغبون في التفاوض مع العرب في كل زمان ومكان، ولكن بطبيعة الحال أن ما يريدونه هو السلام بشروطهم [١] . بمعنى أنهم يريدون سلاما على مقاسهم ووفق سياسة الأمر الواقع والتنازل عن الحقوق المشروعة والثابتةللشعب الفلسطيني في وطنه وحقه في تقرير مصيره.

لقد جاء رد القيادة المصرية بأن العدوان يجب أن يقابل بالمثل وأن مصر سوف تعتمد على قوتها الذاتيةلا على مجلس الأمن وقراراته[٢] . لكن ما يمكن أن يؤخذ على القيادة المصرية أن الرد كان مجرد كلام وتصريحات عبر الأثير مما جعل الصهاينة يعاودون العدوان، ففي ٣٠ مايو ١٩٥٥، اجتازت قوات صهيونية خط الهدنة ودخلت قطاع غزة وقامت بمهاجمة أحد مواقع القوات المصرية وحاولت قطع الطريق بين غزة ورفح وتعدد عدوانها على القطاع حتى ظن بعض الساسة الغربيون أن إسرائيل تنوي احتلال القطاع.

أمام تعد الاجتياحات الصهيونية للقطاع، طرح الفلسطينيون قضية امن القطاع وفشلالإدارة المصرية في حمايتهم، وأصبح أمن الفرد والوطن مثارللتساؤل؟ وانطلقت التظاهرات صباح أول مارس ١٩٥٥بأعداد غفيرة، ووجهت بعض الاهانات لبعض الأفراد من الجيش المصري المتواجدين هناك وطالبت الجماهير بالسلاح مرددين: أعطونا السلاح ونحن قادرين على أن ندافع عن أنفسنا[٣] .

حاولت الإدارة المصرية احتواء التظاهرة بكافة الأساليب، فجاءت سيارة عسكرية وظهرت البندق في أيدي رجال المخابرات والمباحث وكان لذلك أثره في زيادة حدة التظاهرة، وردد المتظاهرون، أين كانت تلك الأسلحة وقت الغارة يا جبناء، ولاذا لم تظهر تلك البنادق حينما أغار الصهاينة على مخيم البريج عام ١٩٥٣ وعلى مركز خان يونس عام ١٩٥٤ وعلى محطة سكة حديد غزة عام ١٩٥٥ [٤] .

وقد أحرق المتظاهرون عدد من سيارات رجال الإدارة المصرية وبعض من سيارات رجال الهدنة الدولية وأنزلوا علم الأمم المتحدةمن فوق المقر الذي كان يقيم فيه رجال الهدنة، وأحرقت الجماهير بعض مخازن التموين التابعة لوكالة الغوث في كل من رفح وخان يونس والمغازي وغزة.

---

(1) E ،L ،Burns ، op ،cit.p ،20.

(2) Kennett ، Love ، The Twice Fought War ، New York. 1989 ،Pm83.

(3) Kennett ،Love Op ،cit ، p ، 83. ،

(٤) معين بسيسو، مرجع سابق، ص ٥٨.

وسارع رجال الإدارة المصرية بترحيل أسرهم إلى العريش، كما هرب اللواء عبد الله رفعت (الحاكم الإداري العام) من القطاع إلى العريش وطلب يعد حمزة (حاكم غزة الإداري و مدير المباحث) مقابلة أعضاء اللجنة الوطنية العليا يوم ١٠ مارس ١٩٥٥، وعرض عليهم مغادرة مقر النقابة والعودة في الصباح الباكر كل إلى عماه وينتهي كل شيء [١] .

غير أن قيادة اللجنة اشترطت عليه لحل التظاهرات قبول القرارات التالية [٢] :

١- أن تعلن كافة أجهزة الإعلام المصريةالرسمية إلغاء مشروع سيناء.
٢- تدريب وتسليح المخيمات الفلسطينية، حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة الغارات الإسرائيلية.
٣- محاكمة المسئول عن قتل حسبي بلال ويرسف أديب طه والمسئولين عن إطلاق النار.
٤- إطلاق الحريات العامة وعلى رأسها حرية النشر والإعلام والاجتماع والإضراب
٥- عدم ملاحقة الذين تظاهروا، فهؤلاء يجسدون قلب وروح الشعب والوطن.
٦- عدم التعامل مع الاستعمار الغربيوالامبريالية والتوجه نحو البلدان الاشتراكية.
٧- لا بديل عن العودة إلى أرضفلسطين.

حَمل الحاكم الإداري (سعد حمزة) قرارات اللجنة الوطنية الوطنية العليا وذهب بها إلى المسئولين في القاهرة، ثم عاد في مساء اليوم ومعه مسودة لبيان، أعلنه بعد ذلك

على أهالي قطاع غزة وكان يتضمن على[٣] :

١- أصبح موضوع سيناء غير ذي موضوع.
٢- موضوع تسليح المخيمات وفرض قانون التجنيد الإجباري لحمل السلاح بالنسبة لكافة المواطنين سيتم في وقت قريب.
٣- يُقسم الحاكم الإداري لقطاع غزة بشرفه العسكري ألا يحجز أو يعتقل من تظاهر سلميا وبالذات بالنسبة لأعضاء اللجنة الوطنية العليا.

---

(١) عبد القادر ياسين، عبد الناصر والقضية الفلسطينية، مجلة الوحدة ع ١٦، مرجع سابق، ص ٩٦.
(٢) مقابلة الباحق مع عبد الرحمن عوض الله، مصدر سابق.
(٣) مقابلة الباحث مع عبد الرحمن عوض الله، مصدر سابق.

٤- أن تعمل إدارة الحاكم العام على ضمان حريات سكان القطاع.

يتضح من قراءة مضمون البيان السابق، أن الإدارة المصرية أبدتموافقتها على كافة الطلبات التي عرضتها اللجنة الوطنية العليا الفلسطينية، وكان من المقرر أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة.

غير أن ذلك لم يتم، ففي ليلة ١١مارس ١٩٥٥، بدأت الغارة البوليسية المصريةفي مداهمة منازل من قادوا التظاهرات، فتم اعتقال نحو سبعة وستون مواطنا فلسطينيا، وكانت نقطة تجمعهم القطار المسافر إلى القاهرة ومنه إلى سجن مصر العمومي، كما قامت الإدارة المصرية أيضا بإغلاق مقر نقابة المعلمين[١] .

المطلب الثاني: مصر وتشكيل وحدات فدائية فلسطينية

بدأ التسلل الفردي للأراضي الفلسطينيةالمحتلةعلى عدة أشكالمنها: لأجيء وجائع، يحمل قطعة سلاح فيدخل ليلا إلى قريته المغتصبة، وستعيد بعض من حاجياته العينية من حبوب ومواشي، وآخر يقتل صهيونيا ويستولي على سلاحه وثالث يتسلل ليستعيد أمواله المدفونة تحت التراب في فناء منزله السليب، ومجموعة أخرى تستولي على قطيع من الماشية داخل فلسطين وتسوقه إلى قطاع غزة[٢] .

ولما قامت الثورة المصرية ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت عمليات التسلل عبر فلسطين المحتلة، تأخذ طابعا أكثر تنظيما حيث وجدتتشجيعا ودعما من ألحكومة المصرية التي أشرفت على تدريب بعض العناصر واختلف الغرض من التسلل فتركز في عمليات الاستطلاع وجمع المعلومات، وهذا ما أكدت عليه بعض المصادر الإسرائيلية التي اعترفت أنه منذ وقت مبكر من قيام الثورة المصرية قامت جماعة مسلحة تابعة لمؤسسة حكومية إلى الغرب من مستعمرة ريشون بسبعين كيلو متر أو أكثر من قطاع غزة وأخرجت وثائق رسمية هامة[٣] .

وقد أشار إلى عمليات الفدائيين الاستطلاعية (الرصد) قائد قوات الطوارئ الدولية فقال:" الإدارة المصرية في قطاع غزة، فد نظمت بعض الوحدات أسمتها الجيش الفلسطيني وبعضها كانت تقاد من ضباطمصريين والآخرون دربوا بهدف أعمال استطلاعية داخل(إسرائيل) فهم يعرفون البلد أو بعض مناطق منها، لأنها كانت أرضهم، فقد كان بإمكانهم التسلل وإحضارالمعلومات " [٤] .

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) صبحي ياسيت، حرب العصابات في فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، د.ت، ص ١٧٧.

(٣) إفرايم تلمي، حروب إسرائيل، ج١، تعريب: سعيد حرب، مركز الأبحاث الفلسطينية، د. ت - ص١٦..

(4) E.L.Burns ،op.cit ، p 86.see also ، Kennett Love.op.cit.p.58.

كان ذلك قبل الغارة الإسرائيلية على القطاع، واختلف الأمر بعد ذلك حيث قررت السلطات المصرية زيادة عدد الفدائيين واتخذت قيادة الثورة قرارا بتشكيل وحدات فدائية رسمية، فقد أشار عبد الناصر قائلا: " وبعد غارة غزة قررنا زيادة عدد الفدائيين، وطبقا للظروف التي تمت فيها الغارة استقر رأينا على أن أحسن وسيلة لمحاربة (إسرائيل) هي أن يكون لدينا فدائيون منظمون على أساس الوحدات الصغيرة "[١]، وفي ١٢ أبريل ١٩٥٥، اجتمععبد الناصر بمجموعة من الفلسطينيين في القاهرة وأعلن أنه سيضع ثقله في خدمة القضية الفلسطينية، وبدأت على الفور السلطات المصرية بتدريب الوحدات الفدائية بشكل جاد لأول مرة، وقاممديرالمخابرات المصرية في قطاع غزة بتعيين المقدم مصطفى حافظ قائدا للوحدات الفدائية الفلسطينية، فأخذ يعمل بصمت وجد لإعداد أول مجموعة فدائيةمن طلائع شعب فلسطين وجهز أول معسكر سري للتدريبعلى العمليات الفدائية، وبدأت القيادة المصريةتتولى أمر ا لتنظيم والتدريب والتسليح[٢] .

فأخذ ثوار ١٩٣٦ ومحاربو ١٩٤٨ وكثيرون من أبناء الشعب الفلسطيني، يتسابقون للتطوع، فكان الأخ يسعى ليسبق أخاه لتأدية الواجب ودفع ضريبة الدم في سبيل الكرامة العربية ولاستعادة الحق المغتصب [٣]، هذا الإقبال على حب التضحية والفداء، شجع القائد مصطفى حافظ على العمل بلا حدود، فقام بجمع العناصر المطلوبة، وخلال أشهر قليلة من تم التدريب وحتى خلالعملياتالتدريب حدثت بعض العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة، لعمليات الاستطلاع ودراسة الأهداف المطلوب ضربها مثل: المعسكرات، القوافل، الجسور مضخات المياه والأنابيب، محطات الكهرباء وغيرها[٤] .

أمّا بالنسبة لعدد تلك الوحدات الفدائية، فلا يوجد رقم دقيق لعدد هؤلاء الرجال الذين كانوا يعملون تحت قيادة مصطفى حافظ، غير أن أحد المناضلين الفلسطينيين قدر عددهم بحوالي ألف فدائي [٥]، في حين قدرهم موشيه دايان في يومياته عن حملة سيناءبسبعمائة رجل [٦] . وهذا ما ذكرته بعض المصادر العربية [٧] .

اتخذ العمل الفدائي الفلسطيني برعاية مصرية داخل فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٥٥، عدة أشكال، فأحيانا كان الانطلاق يتم بشكل جماعي على أوسع نطاق ممكن

---

(١) فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٨٢.
(٢) مجلة اليقظة، الكويت، العدد ٨٨٨ بتاريخ ١٩-٢٥أكتوبر ١٩٨٤، ص ٢٢.
(٣) معين أحمد محمود، فتح والثورة، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.
(٤) الرجع نفسه والصفحة.
(٥) مقابلة الباحث مع توفيق موسى ابو معيلق بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٨٣، بدمشق.
(6) Moshe Dayan ،Dairy of Sinai Campaign ،New York.1967.p5.
(٧) مجلة اليقظة الكويتية، مرجع سابق، ص ٢٢..

وأحيانا أخرى كان يتخذ شكل ضربات متفرقة وفي أحيان ثالثة كان يهدف إلى الاستطلاع وجمع المعلومات، وأخذ هذا العمل في التصاعد حيث أنه شكّل خطرا على أمن الكيان الصهيوني واستقراره مما يدحض مزاعم قيادة هذا الكيان على قدرتهم على حفظ الأمن فقد تمكن الفدائيون من مهاجمة عدد من مقراتهم العسكرية وضرب مركباتهم وتفجير محطة إرسال للإذاعة [١] وأمامتلك الحوادث اضطرت قيادة الكيان الإسرائيلي في ١١ سبتمبر ١٩٥٥، إلى مناشدة حليفتها، الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لممارسة الضغط على الحكومة المصرية لوقف العمل الفدائي، وحتى تعيد القيادة الإسرائيلية لمستوطنيها الثقة قامتقواتهمالعسكرية بشن غارة

في ٣١ ديسمبر من نفس العام على مواقع في مدينة خان يونس أسفرت عن قتل اثنين وعشرين وجرح نحو عشرين[٢] غير أن عمليات الفدائيين الفلسطينيين قد استمرت ففي الفترة من ٥ ديسمبر ١٩٥٥ حتى ٨مارس ١٩٥٦، بلغت العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة محو١٨٠ عملية حسب تقرير رئيس هيئة رقابة الهدنة الدولية الجنرال بيرنز(Burns) [٣] . أي بمعدل عمليتين في الليلة الواحدة.

لقد كان القرار الذي اتخذته الثورة المصرية بتشكيل وحدات فدائية وتدريبها وتسليحها عملا تاريخيا غير أن ذلك كانلمجرد خدمة أهداف تكتيكية محددة، فكان نشاط الفدائيون محطوما بالقرار السياسي للحكومة المصرية، أقصد أن العمل الفدائي الفلسطيني كان عرضة للمسومة أو التوقف في ظل تفاهم مشترك مصري – صهيوني!!!وكان من الممكن توظيف العمل الغدائي من أجل أهداف النضال الفلسطيني وتطويره للوصول إلى حرب التحرير الشعبية.

---

(١) مجلة اليقظة الكويتية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ١١٩.

(3) El burn's ،op.cit.p 139 ،

المطلب الثالث :مصر و تشكيل وحدات عسكرية نظامية فلسطينية

قامت السلطات المصرية منذ أواخر ١٩٥٥ بالإعلان عن فتح باب التطوع في الكتائبالفلسطينية، ويلاحظ من الشروط التي وضعتها هذه السلطاتتلل على أن الهدف من وراء تشكيل هذه الكتائب الفلسطينية هو رفد العمل الفدائي فكانت الأفضلية لمن تتوافر فيه الشروط التالية [١] :

١- أن يكون لهم دراية بالأراضي والمسالك الفلسطينية،
٢- يفضل من لديهم خدمة عسكرية سابقة.
٣- بفضل الملمون بالقراءة والكتابة أو بإحدى الصناعات
٤- يفضل من يجيد إحدى اللغات الأجنبية وخاصة العبرية.

وبهذا العمل كانت الإدارة المصرية تلبي رغبة الجماهير الفلسطينية التي كانت تطالب دزما بتكوين جيش تحرير فلسطيني، وجاءت هذه القرارات مناسبة لمطالب انتفاضة مارس ١٩٥٥، وتحسبا لرد فعل الكيان الإسرائيلي، قامت الإدارة المصرية بإجراءات وقائية وشكلت هيئة الدفاع المدني التي كانت أهدافه كما يلي.

١-وقاية المدنيين والمؤسسات والمنشآت والمرافق العامة.
٢-إعداد المشروعات الخاصة بأعمال الدفاع المدني من مهمات وأدوات وتعويضات عن حوادث الغارات وأعمال التخريب وغيرها.

كما تضمنت أعمالها المهمات التالية ووضعتها موضع التنفيذ وهي[٢] :

١- المراقبة والإنذار.
٢- الهجرة وإخلاء المدن.
٣- وسائل وقاية.
٤- تنظيم وسائل إطفاء المرافق وإزالة القنابل.
٥- الإنقاذ وإزالة الأنقاض
٦- الإسعافات الأولية والخدمات
٧- تأمين المرافق العامة وصيانتها
٨- تعليم المدنيين وسائل الدفاع المدني وتمرينهم عليها.

بعد ذلك صدر قانون الجرس الأهلي الفلسطيني الذي كان من مهمته حراسة معسكرات اللاجئين الفلسطينيين المواجهة لخطوط الهدنة ضد أي عدوان إسرائيلي وللقيام بأي أعمال أخرى يكلف بها من قبل السلطات المصرية [٣] .

---

(١) الوقائع الفلسطينية العدد ٥٥ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٠٥٥.
(٢) الوقائع الفلسطينية، العدد، ٧، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٦.
(٣) المصدر نفسه، العدد ٨ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٦.

والحقيقة التي يعلمها الباحث ويؤكد عليها أنوحدات الحرس الأهلي الفلسطيني لم تكن مسلحة تسليحا يمكنها من صد أي عدوان صهيوني، حيث كان تسليح هذه الوحدات ببنادق من النوع القديم، ولم تكن على مستوى كاف من التدريب أو الاستعداد العسكري واستخدمت الإدارة هؤلاء في ضبط الحدود من التسلل الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وهذا كان الهدف وليس صد أي عدوان صهيوني.

وانطلاقا من هذه المواقف للإدارة المصرية في ممارسة ضبط النفس على حدودخط الهدنةوشكلت الوحدات الفدائية والنظاميةكمناورة سياسية، فكيف كان نشاط الثورة المصرية بخصوص القضية الفلسطينية على مستوى سياستها الخارجية، هذا ما سوف يجيب عليه الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

سياسة الثورة المصرية الخارجية وقضية فلسطين ١٠٥٥ – ١٩٥٨

المبحث

الأول :توجهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية وأثرها على القضية الفلسطينية.

المطالب الأول : أبعاد رفض مصر الدخول في حلف بغدادوأثره على القضيةالفلسطينية
لمطلب الثاني :الجهود المصرية في المؤتمرات الآسيوية- الأفريقية لشرح القضية الفلسطينية.
المطلب الثالث:صفقة الأسلحة المصرية –التشيكية وأثرها على القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني : موقف مصر من مبادرات الصلح البريطانية والأمريكية مع الكيان الإسرائيلي

المطالب الأول:المشروع البريطاني.
المطلب الثاني : المشروع الأمريكي.
المبحث الثالث: أزمة السويس والقضية الفلسطينية
المطلب الأول:تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي
المطلب الثاني: هدف الكيان الإسرائيلي من عدوان ١٩٥٦
المطلب الثالث: قطاع غزة وعدوان ١٩٥٦

المبحث الأول

توجهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية وأثرها على القضية الفلسطينية.

المطالب الأول: أبعاد: رفض مصر الدخول في حلف بغداد وأثره على القضية الفلسطينية

في ٢٤ أبريل ١٩٥٤، وقعت كل من تركيا والعراق حلفا دفاعيا سمي حلف بغداد، وانضمت إليهاالباكستان وإيرانثم بريطانيا ويرك الباب مفتوحالانضمام أية دولة من الدول التي – حسب زعم الحلف – يهمها أمر السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وقد رأن الدول الامبرياليةوعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن هذا الحلف قد يكون مقدمة لحلف عام، تنضم إليه لاحقا بقية الدول العربيةوعلى الأخص الحومة المصرية، حيث كان التصور العام لتلك الدول أنه من الممكن احتواء الثورة المصرية وفي ذلك مكسب استراتيجي لهذه الدول الامبريالية، فضلا عما يؤدي إليه ذلك من إنهاء للصراع العربي – الإسرائيلي، فمثل هذا الحلف في حالة نجاحه، يُمكّن الكيان الإسرائيلي من الدخول في عضويته ويصبح تعامل الدول العربية الأعضاء تعاملا طبيعيا على حساب حقوق ا شعب الفلسطيني [١].

غير أن قيادة الثورة المصرية كانت تعرف طبيعة الأهداف الحقيقية من وراء إنشاء هذا الحلف، وانطلاقا من شعور القيادة المصرية لمسؤوليتها القومية وقراءتهاالسليمةلإبعاد الأخطارالتي تترتب على انضمام الأقطار العربية إلى هذا الحلف الامبريالي، فلم تكتف فقط برفضها الدخول فيه بل أيضا قامت بطرح البديل له، وهو إنشاء حلف عربي يجمع كل العرب لمواجهة خطر الكيان الإسرائيلي أو أي خطر يهدد كيان الأمة العربية وهو ما أشار اليه عبد الناصرقائلا: " وليكن هذا الحلف العربي البديل موجها بالدرجة الأولى ضد الكيان الإسرائيلي، ثم ليكن بعد ذلكموجها إلى أي خطر يجيئنا من أي ناحية، نصده بكل قوانا وليس هنالك بأس في هذه الحالة من أن نطلب نجدة القادرين على نجدتنا ضده " [٢].

نتيجة لذلك نشب نزاع بين الحكومة المصرية وبين رئيس الوزراء العراقي(نوري السعيد)، الذي كان يتذرع بسوق الحجج لتدعيم وجهة نظره في دخول العراق حزب بغداد، وقد تساءل رئيس الوزراء العراقي قائلا: كيف نسلح جيوشنا؟

---

(١) صلاح بسيوني، (مستشار وزارة الخارجية المصرية)، مصر وأزمة السويس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠، ص ٦٨.

(٢) محمد حسنين هيكل، لمصر...لا لعبد الناصر، مصدر سابق، ص ٦٨.

فرد عليه عبد الناصر، " إن الغرب والولايات المتحدة لن تسلحنا لحرب نخوضهاضد (إسرائيل) " [١].

ولما سأل إيدن (وزير الخارجية البريطانية)، عبد الناصر، لماذا تعارضون حلف بغداد؟ أجابه بأنه لا يستطيع الدخول في أية أحلاف مع الدول الكبرى، فرد عليه إيدن ولكن ما الذي يدفعكم إلى شنحملة ضد مؤيدي هذا الحلف، فرد عبد الناصر إن حكومته لم تشن هجوما على أحد غير أنه يعتقد أن الحلف ما هو إلا محاولةلتفريق الأقطار العربية ولعزل مصر، فإذا انضمت سورية ولبنان والأردن إلى الحلف وربما دول الخليج العربي، فستكون مصر وحدها في مواجهة التصدي(لإسرائيل) [٢].

ونتج عن سياسة مصر المعارضة لحلف بغداد أن قامت عدة انتفاضات في ضفتي الأردن مطالبة الحكومة الأردنية بعدم الدخول في هذا الحلف، كما طالبت بسقوط الحكومة المؤيدة للحلف، كذلك كان لهذه السياسة المصرية مناصريها في كافة أرجاء الوطن العربي، مما ساعد على إفشال حلف بغداد وكسرت بذلك الثورة المصرية إحدى حلقات التآمر الامبريالي على الوطن العربي وعلى القضية الفلسطينية، وخلقت نوعا من التقارب العربي توج بتوقيع البيان الثلاثي في مطلع عام ١٩٥٦، الذي وقعته مصر وسورية والسعودية وقد نص على العمل على مقاومةالكيان الإسرائيلي [٣]. وتكونت في نفس العام القيادة العسكرية المشتركة من الأردن ومصر وسورية [٤]، وأسقطت الجماهير في الأردن الحكومة التي كانت تؤيد حلف بغداد، وتم تشكيل حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسي.

المطالب الثاني: الجهود المصرية في المؤتمرات الآسيوية - الأفريقية لشرحالقضية الفلسطينية.

حرصت الثورة المصرية على إثارة قضية فلسطين وجعلها حاضرة في شتى المحافل الدولية وتنوير الرأي العام العالمي بحقيقتها، فليس هناك مؤتمرا دوليا أو لقاء، اشتركت فيه مصر غلا وعملت على أن يتضمن اللقاء بيانا رسميا يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني ويناصر قضيته العادلة. ففي مؤتمر باندونغ المنعقد فيما بين ١٨-٢٤ من أبريل ١٩٥٥، باندونيسيا، وكان قد مثّل مصر فيه جمال عبد الناصر الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك.

وقد بذلت دولة الكيان الإسرائيلي محاولات مستميتة للاشتراك في هذا المؤتمر، كما ضمنت إلى جانبها رئيس بورما (يونو)، وحتى نهرو في البداية لم يكن يرى مانعا من حضور دولة الكيان الإسرائيلي للمؤتمر، لأنه لم يكن مدركا حقيقة

---

(١) المصدر نفسه، نفس الصفحة.
(٢) أجاريشيف، جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ١٠٩.
(٣) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ٥٠.
(٤) محمود كامل، الدولة العربية الكبرى، ط٢ ، القاهرة دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٤٧١ ..

الفضية الفلسطينية، ولم يكن يعنيه كثيرا ان يقال أن هناك مليونا من أبناء فلسطين لاجئين وشردتهم دولة هذا الكيان، فقد كان لديه ستة عشرمليونا من اللاجئين، إثر تقسيم الهند، ولم تكن تجزئة بلد ماتعني خطرا حاسما له، فبلاده تعرضت أيضا لذلك، والشيء الذي كان يضايقه في الكيان الإسرائيليهو أنه دولة قائمة على الدين والعنصرية.

وجاء دور عبد الناصر في تعريف نهرو بحقيقة الموقف وأبعاد القضية الفلسطينية، فشرح له عبد الناصر جذورها، وعندما استوعب نهرو الحقائق، نهض في اللجنة السياسية للمؤتمر، وعرض وجهة النظر العربية، بشأن قبول (إسرائيل) من عدمه في المؤتمر، وفعل ذلك بوضوح وتفهم وأوصد باب المؤتمر في وجه دولة الكيان الإسرائيلي[١] .

ومنذ ذلك الحين وقف نهرو إلى جانب القضية الفلسطينية، ونجحت مصر في إفشال المحاولات الإسرائيلية من الاشتراك في هذا المؤتمر العالمي.

ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد، ففي الجلسة التي انعقدت يوم افتتاح المؤتمر في ١٨ أبريل ١٩٥٥، شرح عبد الناصر القضية الفلسطينية أمام وفود ثلاثين دولة من قارتي آسيا وأفريقيا، حيث ألقى خطاب مصر الذي جاء فيه: "اسمحوا لي أن أبدي بعض ملاحظاتي على موضوع يثير في نفسي أعمق الأسى، وذلك أن شعب فلسطين طرد من وطنه وشرد ليحل مكانه شعب دخيل، فُرض عليه فرضا، وكل هذا حدث على مرأى ومسمع من هيئة الأمم بل وبمساعدتها وموافقتها، ولست أعرف في تاريخ الشعوب حدث فيه مثل هذا الخرق الوحشي الأثيم لمبادئ الإنسانية "[٢] .

ونتيجة لتبني مصر ومساعيها سُمح للوفد الفلسطيني بالمشاركة في المؤتمر، وكان الوفد يتألف من: الحاج محمد أمين الحسيني (رئيسا) وعضوية محمد اسحق درويش و أميل الغوريوكان لحضور الوفد الفلسطيني أثر بالغ الأهمية على القضية الفلسطينية، فقد تم بحثها لمدة ثلاثة أيام، أي نصف مدة المؤتمر الذي دام لمدة أسبوعا[٣] . وأعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعب فلسطين ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وإلى تحقيق تسوية سلمية لمسألة فلسطين [٤] .

وفي مؤتمر بريوني (يوغسلافيا)، الذي انعقد يومي ٨، ٩ من يوليو١٩٥٦، بين كل من القادة: عبد الناصر وتيتو ونهرو، وكان هذا اللقاء هو التعبير الأول عن ظهور كتلة دولية معادية للاستعمار والخطوة الأولى لدهور فكرة عدم الانحياز.وقد حدث أثناء انعقاد المؤتمر بعض اللحظات الغريبة، التي تمثلت منذ البداية عندما كان

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق، ص ١٤٤-١٤٥.
(٢) مجموعة خطب وأحاديث الرئيس حمال عبد الناصر، القاهرة، دار الهلال، د. ت، ٨٦.
(٣) محمد أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٦.
(٤) محمد فرج، الأمة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت، ص ٤٣٨.

تيتو يتلو على نهرو وعبد الناصر الرسائل التي تلقاها من أرجاء العالم حول اجتماعهم، وكانت كلها تقريبا من رسائل التهنئة والتمنيات الطيبة لمؤتمرهم.غير أن تيتو توقف فجأة عند إحدى الرسائل ثم قال: "لقد تلقيت هذا الخطاب من رجل يرغب في أن يأتيإلى بريوني ويندضم إلينا في مناقشتنا، بل انه يعرب حتى عن استعداده لينضم إلينا في كتلة عدم الانحياز، ولا أريد أن أكشف لكم اسمه، لأنني أريد أن أرى رد فعل الرئيس عبد الناصر[1]، ثم سلم تلكالرسالة إليه، وكانت من بن غوريون، يطلب فيها منالرئيس تيتو أن يتوسط في الصراع العربي – الإسرائيلي ويبدي استعداده للانضمام إلى مؤتمر بريوني، وبعد أن قرأ عبد الناصر الرسالة عقب قائلا " حسنا لا شك أن هذه بداية مضحكة " واستطاع عبد الناصر أن يثبت لصديقيه (نهرووتيتو) بمجرد شرح مبسط عن الوضع، وكيف أنه من المستحيل على بنغوريون أن يكون غير منحاز في أي يوم من الأيام في الشرق الأوسط[2] وكانت نتيجةجهود مصر أن أعلن المؤتمر أنه يولي عناية خاصة بمشكلة فلسطين باعتبارها خطرا على السلام الدولي، وأيد قرارات مؤتمر باندونغ فيما يخص قضية فلسطين.

وفي **مؤتمر تضامن الشعوب (الأفرو- آسيوية)** الذي انعقد بمدينة القاهرة في ديسمبر ١٩٥٧، الذي ضم عدة وفود كانت تمثل حركات تحرر لأربع وأربعين دولة أفريقية وآسيوية، وقد بذلت مصر جهودها في تنوير أفكار تلك الوفود بعدالة القضية الفلسطينية، واتخذ هذا المؤتمر عدة قراراتونص القرار الذي يخص القضية الفلسطينية على " أن الوفود المشتركة في هذا المؤتمر تؤيد الأماني العربية وقضية فلسطين " [3].

وتكرر انعقاد هذا المؤتمر مرةأخرى في القاهرة في يناير ١٩٥٨، واصدر قرارا خاصا بفلسطين جاء فيه " إن إسرائيلقاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته، ويؤكد المؤتمر حقوق العرب في فلسطين، ويعلن عطفه على اللاجئين ويؤيد حقوقهم وعودتهم إلى وطنهم " [4].

كما اتضح دور مصر الفعال من أجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تفهم المؤتمرين في مدينة أكرا (غانا) في المدة من ١٥-٢٣، من أبريل ١٩٥٨، حيث أعلن المؤتمرون اهتمامهم الخاص بتأييد حقوق الأمة العربية في فلسطين وأكدوا على مبادئ مؤتمر باندونغ.

---

(١) ليلى القاضي، ملف دول عدم الانحياز والقضية الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، بيروت العدد ٢٥، ، سبتمبر ١٩٧٣، ص ٢٥٩-٢٦٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص٣٦١، ٣٦٢.

(3) Adenya Akinsanya ،The Afro –Arab Alliance ،Dream or Reality ، African Affairs Vol 75.No 401 ،October 1971. p ،523 >

(٤) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

المطلب الثالث: صفقة الأسلحة المصرية – التشيكية وأثرها على القضية الفلسطينية

منذ قيامثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢، والمحاولات مستمرة من جانبها لطلب السلاح تحقيق احد الأهداف الأساسية للثورة المصرية، و هو إقامة جيش وطني قوي، أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى أن مشكلة تسليح الجيش المصري بأسلحة ثقيلة بكل الوسائل، لا بغرض العدوانأو الحرب، ولكن بغرض الدفاع عن النفس، وتحقيقالأمن و السلاموقد التجأت مصر إلى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكيةمن أجل الحصول على السلاح، لكن هذه الدول كان تماطل و تشترط على مصر عدة شروط[١]، فاشترطت لندن لإمداد مصر بالسلاح عليها أن توقف حملاتها الإعلامية ضد حلف بغداد، كما رفضتالولايات المتحدة الأمريكيةإمداد مصر بالسلاح بحجة الالتزام بالبيان الثلاثي لعام ١٩٥٠، وكذلك لضغوط اللوبي الصهيوني و هو ما أشار إليه أحد رجال المخابرات الأمريكية قائلا: " فها هم (الصهاينة) قد حركواالوبي الصهيونيفي مجلس الشيوخ في الولايات للمتحدة بتجميد اتفاقيات المساعدات العسكرية[٢] بخصوص مصروكذلك كان الأمر بالنسبة لدول أوروبا الغربية، أمّا بالنسبة لفرنسا فكان بسبب تأييد القاهرة للثورة الجزائرية، مما شكل دافعا للتحالف الفرنسي الإسرائيلي، حيث زار شمعون بيريز (نائب وزير دفاع الكيان الإسرائيلي) باريس في سبتمبر ١٩٥٥، والتقى بورجي مونوري (الوزير المسئول عن الشؤون الجزائرية) ليقنعه بأن مصر تقدم لثوار الجزائر مساعدات تفوق ما يتصوره الفرنسيون، مما نتج عنه صفقة من جميع أنواعالأسلحة الفرنسية (دبابات، طائرات ومدافع) للكيان الصهيوني.

لذلك كان واضحا أمام القياد المصرية أن أمريكا والدول الغربية لن يبيعون لمصر السلاح، إلاإذا أصبحت ضمن منطقة النفوذ الاستعماري ووقعت صلحا مع دولة الكيان الإسرائيلي وبالمفهوم الإسرائيلي والامبريالي بمعنى التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني بالكامل والاعتراف بالأمر الواقع.

عليه كانت قيادة الثورة المصرية أمام خيارين هما:

الأول: التسليم للولايات المتحدة وبريطانيا و بقية الدول الغربية الامبريالية، وتعقد صلحا مع دولة الكيان الإسرائيلي، وبذلك تنتهي قضية مليون لأجيء فلسطيني طردوا من ديارهم وفقدوا بيتهم وممتلكاتهم.

الثاني: أن تحرم مصر من السلاح وتكون تحت رحمة الكيان الصهيوني ويصبح عدد اللاجئين أربعة وعشون مليونا [٣] .

---

(١) سليمان محمد الطماوي، ثورة يوليو، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣١٨.

(٢) ايفلاند ولبركرين، حبال من رمل، تعريب: سهيل زكار، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٣، ص ١٧٢.

(٣) مذكرات محمد أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، مكتبة العرفان، د. ت، ص ١١٢.

وقد استطاعت المخابرات المصرية الحصول على قائمة السلاح التي قدمتها حكومة لندن إلى حكومة تل الربيع، واتضح للقيادة الثورة المصرية أن أحاديث الدبلوماسيين الغربيين عن المحافظة على ما يسمونه سياسة توازن القوى (Balance of Power) في منطقة الشرق الأوسط، ليست إلا خدع دعائية تستهدف إضعاف مصر [١] والعرب أجمعين.

ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى طريق وحيد، وهو الاتجاه للكتلة الاشتراكية لشراء الأسلحةوتحطيم قضية احتكار السلاح، وقد تم ذلك بالفعل من خلال إبرام الحكومة المصرية صفقة الأسلحة التشيكية في٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، حيث أعلن الرئيس عبد الناصر عن حقيقة تلك الصفقة، وجاءت أهمية هذا الإعلان لكونها الصفقة الأولى من نوعها في المنطقة العربية، وقد برر عبد الناصر.الإقدام على هذه الصفقة لأن مصر أدركت ذيات الكيان الصهيوني العدوانية، وحتى لا تتكرر مأساة اللاجئين في فلسطين وللدفاع عن النفس [٢] .

والحقيقة أنه بقدر ما كانت صفقة الأسلحة (التشيكية – المصرية) ذات صبغة حربية، فقد كانت أيضا ذات إبعاد سياسية، فلأول مرة تقوم حكومة عربية بكسر عُقدة العداء للشيوعية، وكانت علاقة مصر بالكتلة الشيوعية يحكمها طبيعة علاقة تلك الدول مع الكيان الإسرائيلي.

وكرد فعل على هذه الصفقة قررت الولايات المتحدة الأمريكية على مد دولة الكيان بأسلحة لم يسبق لهاأن حصلت عليها، وفي أكتوبر ١٩٥٥ اتجه موشيه شاريت، إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع (فرنسا وبريطانيا وايطاليا وألمانيا الغربية) المنعقد في باريس، وألح الرجاء في مطالبة تلك الدول، الاتحاد السوفيتي بالامتناع عن تسليح مصر، غير أنه فشل في مهمته.

---

(١) أجاريشيف، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) جاك دومال وآخرين، من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة، بيروت، دار الآداب، ١٩٧٠، ص ٩٥.

المبحث الثاني

موقف مصر من مبادرات الصلح البريطانية والأمريكية مع الكيان الإسرائيلي

المطالب الأول :المشروع البريطاني

في ٩ نوفمبر ١٩٥٥، ألقى أنتوني إيدن (رئيس الوزراء البريطاني) خطابه الشهير في قاعة بلدية لنجن، وما يهم هذه الدراسة فيه أنه اقترح حلا لما أسماه بالنزاع العربي-الاسرائيلي على أساس تعديل الحدود القائمة لدولة الكيان الإسرائيلي بحيث تكون بين حدود الهدنة لعام ١٩٤٩وحدود قرار التقسيم رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م (١).

وتشير بعض المصادر العربيةإلى أنإيدن كان يهدف من وراءخطابه، محاولة كسب وتأييد عربي لحلف بغداد(٢)، فقوبل هذا الخطاب في مصر وبقية الدول العربية بارتياح، وأصدر الرئيس عبد الناصر بيانا بخصوصه، جاء فيه:" إن الخطاب يحتوي على عناصر بناءة يمكن أن تكون أساسا للبحث والنقاش " (٣). وركزت جريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر يوم ١٣ من الشهر ذاته على أن خطاب إيدن يدل على تغير نظرة دول أوروبا الغربية تجاه (إسرائيل)، وبداية تفهم لحقوق الشعب الفلسطيني(٤).

غير أن تصريحات إيدن التالية لما بعد خطابه، كشفت عن تناقضات في مواقفه، حيث أكد في فبراير ١٩٥٦، تمسكه التصريح الثلاثي الذي كان ينص على التمسك بالحدود القائمة على ما هي عليه قبل هدنة رودس، وقد رفضت حكومة الكيان الصهيوني المقترح البريطاني بشدة، وتراجعت بريطانيا عما صدر في خطاب إيدن وانتهى المقترح البريطاني بالفشل.

المطلب الثاني: المشروع الأمريكي

في يناير ١٩٥٧ استعرض الرئيس الأمريكي أيزنهاور، الموقف الدولي العام وتعرض لمشكلة الشرق الأوسط، وما يهم الدراسة في ذلك هو أنه اقترح ما أسماه حلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ن يتمثل هذا الحل في تقديم المساعدات الدولية إلى الدول العربية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين (٥)

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، ص ١١٧٥.
(٢) صلاح بسيوني، مصدر سابق، ص ١٩.
(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ١٢٢.
(٤) جريدة الأهرام ، القاهرة بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٥.
(٥) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، ص ١١٩٥-١٢٠٠، وثيقة رقم ٢٩٦.

وبواسطة هذا المشروع أخذت الامبريالية الأمريكية تعمل بشكل مكشوف من أجل تحقيق عدة أهداف في آن واحد منها محاولةفرض صلح بين العرب ودولة الكيان الإسرائيلي على اعتبار أن المشروع يعتبر المنطقةوحدة واحدة،

والسؤال هو: كيف نظرت مصر الثورة إلى هذا المشروع الأمريكي؟

اعتبرت الحكومة المصرية مشروع أيزنهاور الأمريكي عملا عدوانيا على الوطن العربي لأنه وضع اساسا لكي يقبل العرب بوجود الكيان الإسرائيلي، كأمر واقع، وأنه إذا كان هناك فراغ حسب زعم أيزنهاور، فهو ناتج عن وجود الكيان الإسرائيلي كجسم غريب دخل جسم الأمة العربية ولن يليء هذا الفراغ إلا باجتثاثه وعودة فلسطين عربية كما كانت.

وعملت الحكومة المصريةكل جهودها على تحريض الدول العربية علىنبذ مشروع أيزنهاورمما أدى إلى فشله، غير أن الولايات المتحدة الأمريكيةنتيجة للموقف المصري ذهبت إلى أبعدشوط في التحيز للكيان الإسرائيلي، فكان ذلك عكس موقفها أثناء العدوان الثلاثي.

المبحث الثالث

أزمة السويس والقضية الفلسطينية

المطلب الأول: تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي

ذهب عدد من المعلقين والمحللين السياسيين والكتاب، من أمثال محمد حسنين هيكل ومحمود عوض وصلاح بسيوني، الذين تناولوا أزمة السويس إلى القول أن تأميم قناة السويس كان رداسريعا ومباشرا على القرار الصادر في ١٨ يوليو ١٩٥٦، القاضي بإحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعدة مصر في بناء السد العالي وقد جاء في هذا القرار: " أن الولايات المتحدة الأمريكية، قررت سحب عرضها الذي تقدم به دالاس في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥، لمساعدة مصر " [١] . بحجة أن اقتصادها لايستطيع تحمل هذا المشروع.

ويكن للباحث أن يتساءل، هل صحيح أن أمريكا سحبت عرضها السابق لأناقتصاد مصر لا يتحمل المشروع؟

إن الأحداث تدلل على أن ما ادعته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ليس صحيحا، ولعل السبب الحقيقي هو أن سياسة حكومة الثورة المصرية لم تكن تتفق وخطط دالاس الذي أعلن للصحفيين في ١٢ أبريل ١٩٥٧، أن تطور العلاقات السياسية المصرية مع بلدان الكتلة الشيوعية وبالذات اعترافها بالصين الشعبية في مايو ١٨٥٦، أثار غضبا عميقا لأمريكا.

والجدير ذكره أن اعتراف الحكومة المصرية بالصين الشعبية كان ردا على تسليح دول أوروبا الغربية لدزلة الكيان الإسرائيلي[٢] وهكذا أصبحت السياسة الأمريكية تصبح أكثر وضوحا، ففي مقابل المساعدة الأمريكية لمصر في بناء مشروع السد العالي، كان مطلوبا من مصر أن تحدمن علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وأن يمارس الرئيس عبد الناصر نفوذه السياسي وزعامته على باقي الحكام العرب لعقد صلح مع الكيان الإسرائيلي [٣] .

جاء رد الرئيس عبد الناصر على موقف الولايات المتحدة تأميم قناة السويس وتوظيف دخلها في بناء السد العالي حيث ألقى خطابا يوم٢٦ يوليو ١٩٥٦، وأعلن فيه قرار التأميم، فكان موقف الكيان الإسرائيلي بعد هذا الإعلان يتلخص في خطة سياسية جديدة مع فرنسا حيث اجتمع سرا عدد من الساسة والعسكريين الفرنسيين مع

---

(١) صلاح بسيوني، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) نجلاء أبو عز الدين، مرجع سايق، ص ٢٤٧.

(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٩٦-٩٧..

مجموعة من المسئولين الإسرائيليين في شقة قريبة منغابة بولون قي بالريس وكانت نقطة البدايةفي تلك المناقشةهي أن تأميم مصر لقناة السويس، يقدم ذريعة لم تكن متوقعة لعمل عسكري ضد الرئيس عبد الناصر [١]، وكان هناك تنسيق بريطاني – فرنسي في تسليحالكيان الإسرائيلي، ففي الوقت الذي قدمت الحكومة الفرنسية طائرات المستير والأوريجون والدبابات المتوسطة والمدافع المتوسطة وغيرها، قدمت الحكومة البريطانيةالأسلحة الثقيلة من مدافع ودبابات وبعض الوحدات البحرية [٢].

وحبكت مؤامرة العدوان الثلاثي، وكلفت القوات الصهيونية بأن تبدأ العدوان علة مصر، فاندفعت قواتها في ظهر يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، إلى سيناء، وبعد ساعتين تم إنزال كتيبة من المظليين عند ممر متلا على بُعد حوالي أربعين ميلا شرقي قناة السويس، وكان إنزالهم في مكان مقفر لا دفاع فيه جزء من الخطة المنسقة التي تستهدف جر القوات المصرية بعيدا عن قناة السويس وبالتالي يسهل احتلالها بقوات غازية أجلو –فرنسية، وهذا ما أشار إليه الرئيس عبد الناصر عندما ألقى خطابا في الجامع الأزهر يوم ٢ نوفمبر من نفس العام حيث شرح الموقف وتطوراته وأوضح أبعاد المؤامرة فقال: " لقد كانت المؤامرة أن يُستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر بدون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يريدون " [٣]، وفي ٣٠أكتوبر من نفس العام صدر الإنذار (الأنجلو – فرنسي) الذيجاء فيه: " إن حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا، قد أحيطتا علما بنشوب الأعمال العدوانية بين (إسرائيل) ومصر، وهذا الحدث يهدد بإعاقة الملاحة في قناة السويس التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية لكثير من الدول، إن حكومتي المملكة وفرنسا مصممتان على بذل كل ما في وسعهما لوقف الإعمال العدوانية في أقرب فرصة وضمان حرية الملاحة في القناة، وبناء عليه فأنهما يطلبان من حكومة مصر" [٤] ما يلي:

١- وقف الأعمال الحربية على البر والبحر والجو فورا.
٢- سحب كل القوات المصرية إلى مسافة عشرة أميال من القناة حتى يمكن ضمان حرية مرور سفن جميع الدول وحتى يمكن فصل القوات المتحاربة[٥].

---

(١) صلاح بسيوني، مصدر سابق، ص ٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٩.،
(٣) أنظر نص الخطاب في صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ٣نوفمبر ١٩٥٦.
(٤) نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٩..
(٥) محمود فوزي، (وزير الخارجية المصرية)، حرب السويس، القاهرة، دار الشرق، ١٩٨٧.، ص ١٠٠-١٠١.

٣- وطالبت هاتين الدولتينالرد خلال أربع وعشين ساعةوإلا ستتدخل بأية قوات ضرورية لضمان التنفيذ !!

اجتمع مجلس الأمن في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، بطلب ممثل مصر (عمر لطفي) ذلك من المجلس أن توصم (إسرائيل) بأنها دولة معتدية وأن تطبق عليها العقوبات طبقا للفصل الرابع من الميثاق، كما طالب بطردها من الأمم المتحدة[١] .

وإذ نؤكد هنا أننا لن نتناول موضوع العدوان الثلاثي بالدراسة فقد تناولته عشرات المؤلفات، وما يعنينا فقط هو إظهار وظيفة الكيان الصهيوني العنصري في المنطقة، باعتباره قاعدة متقدمة ورأس رمحللمصالح الامبريالية تمثل ذلك مع بريطانيا ثم مع بريطانيا وفرنسا وبعد ذالك مع الامبريالية الأمريكية، وهذا ما بلورته حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧.

المطلب الثاني: هدف الكيان الإسرائيلي من عدوان ١٩٥٦

ذكر جورج لنشوفسكي أن هدف (إسرائيل) من الاشتراك في عدوان عام ١٩٥٦، كان من أجل تحطيم القوات المصريةقبل أن تستوعب الأسلحة السوفيتية وتشويه صورة الرئيس عبد الناصر وإجبار المصريين على فتح قناة السويس وضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وإعادة فتح ملف مسألة تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي [٢] .

والباحث إذ يؤيد ما ذكره لنشوفسكي تماما، غير أنه يؤكد في نفس الوقت على أننوايا دولةالكيان الإسرائيلية السيئة موجودة قبل صفقة الأسلحة، ففي خطاب دافيد بن غوريون منذ عام ١٩٥١ أشار إلى تلك النوايا بقوله، سوف نبني ايلات ونؤمن حرية المرور من المحيط الهندي وذلك بقوة البحرية الإسرائيلية، وكان الكيان الإسرائيلي قد وضع خططا للاستيلاء على مضايق تيران منذ أكتوبر ١٩٥٥.

وذكر دايان هدفا آخرلعدوان١٩٥٦، وهو أن الحرب خير مدرسة لتريب الضباط [٣] وهذا دليل قاطع على مدى تشبع القيادات الصهيونية بالروح العدوانية.

وفي فبراير من نفس العام كشف بن غوريون عن نية (إسرائيل) في التوسع واستعمار أراض جديدة مشيرh إلى أنه يريد تحرير ذلك الجزء مما أسماه بالوطن القومي زاعما أنه محتل من قبل الغزاة ويعني بذلك أجزاء من سيناء المصرية [٤] . ولم تنقطع أحاديث القيادة الإسرائيلية منذ عام ١٩٥٦، عن الدعوة إلى ضم سيناء

---

(١) محمود فوزي، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(2) George Lenczowski .The Middle East in The World Affair.New York.1962.p. 431.

(3) Moshe Dayan ، op ، cit ،p 12..

(٤) فلسطين من أقوال الرئيس حمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٣٢.

مستندين إلى ذكريات تاريخية مزعومة لدرجة أنهم اختاروا في حرب ١٩٥٦، كلمة " قادش " المدينة التاريخية في سيناء كاسم شفرة (كلمة السر) لهذه العملية الحربية ويذكرون أن سيناء امتداد طبيعي للنقب في فلسطين المحتلة[١] .

أمّا الهدف المعلن لحرب ١٩٥٦، من قبل القيادة الإسرائيلية فكان القضاء على وحدات الفدائيين غي سيناء، ولكن بعد ثلاثة أسابيع نم بدء الحرب أعلن بن غوريون أن لتلك الحرب ثلاثة أهدافهي[٢] :

١- تدمير القوات المصرية التي ترابط في سيناء.
٢- تحرير أرض الوطن التي احتله الغزاة (يقصد سيناء) .
٣- تأمين حرية الملاحة في مضايق تيران وقناة السويس.

أمّا موشيه دايان فتكلم عن الأهداف التي حققتها حرب ١٩٥٦، للكيان الإسرائيلي وهي[٣] :

١- حرية الملاحة الإسرائيلية في مياه خليج العقبة.
٢- وضع حد لنشاط الفدائيين الفلسطينيين.
٤- إجهاض خطة الهجوم على دولة الكيان الإسرائيلي من القيادة المشتركة(لمصر، سوريةوالأردن) .
٥- وأضاف أن هناك أهدافا أخرى لم تستطع دولة الكيان الإسرائيلي، تحقيقها من خلال تلك الحرب وهي: فرض مفاوضات مباشرة مع مصر وإنما تمت المفاوضات عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة.

أمّا رئيسة وزراء دولة الكيان الإسرائيلي فإنها ذكرت في يومياتها بأن حرب ١٩٥٦ هدفها التخلص من الفدائيين الفلسطينيين ولإجبار المصريين على إدراكأن (إسرائيل) لا تُقهر [٤] .

إن أزمة السويس وما ترتب عليها من عدوان ثلاثي (بريطاني، فرنسي وإسرائيلي) على مصر وقطاع غزة وتمكن مصر من الصمود شكّل نقطة تحول بارزة في تاريخ الثورة المصرية فعملت تلك الأحداث على تبديل الصراع السياسي التقليدي في المنطقة العربية على عدة مستويات.

فذكر اسحق رابين أن هذه الحرب قوّت موقف عبد الناصر ومهدت الطريق لقيام القوى الراديكالية في الوطن العربي بعدة ثورات فكانت الثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي،، وتعرض النظام الرجعي في لبنان للخطر [٥]،

---

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٧٨.
(٢) المرجع نفسه ونفس الصفحة.
(3) ٢٠٣ . Moshe Dayan ، op ، cit ،p.
(٤) يوميات جولدا مائير، مصدر سابق، ص ٢٢١-٢٢٢.
(٥) اسحق رابين، سجل خدمة، الترجمة العربية، عمان دار الجليل، ١٩٨٦، ص ٦٢.

وأصبح عبد الناصر يشكل الدعامة البديلة لرئيس الهيئة العربية العليا في قطاع غزة حيث انتقلت ولاءات السكان إلى الإدارة المصرية المشرفة على القطاع.

المطلب الثالث: قطاع غزة وعدوان ١٩٥٦

على أثر العد وان الثلاثي على مصر، قامت القوات الإسرائيلية باحتلال قطاع غزة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦، وأعلنوا قادة هذا الكيان، أنهم لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون هناك صلة بين قطاع غزة وبين النظام المصري، وأعلنواأنه من حقهم ولن يتنازلوا عنه أبدا، بمعنى أنهم يريدون كعادتهم حكم قطاع غزة والسيطرة عليه بالأمر الواقع [١].

وكان هدف هذه التصريحات أن يبقى قطاع غزة تحت حكمهم أو تحت إشراف القوات الدولية، فإذا أصبح منطقة دولية يستطيع الكيان الإسرائيلي بطريق غير مباشر أن يضعه في دائرة نفوذه.

وقد أوضح الكاتب البريطاني (Edgar O. Balance) أهمية قطاع غزة بالنسبة(لإسرائيل)، فذكر أنه يمثل هدفا عسكريا هاما للخلاص من دوره كلسان يمتد داخل فلسطين المحتلة، كما أنه يصلح منعطفا لهجوم مصري مسلّح ضد الكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنه يمثل قاعدة آمنة لأعمال الفدائيين المنطلقة ضدهذا الكيان[٢]

وتعتد فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة من ٢ نوفمبر ١٩٥٦ حتى ٧ مارس ١٩٥٧، من أصعب الفترات لتاريخية لسكان القطاع، فعلى الرغم من قصرها الزمني، الا أنها شهدت أحداثا سياسية كبرى وتعرض القطاع لأبشع أنواع القمع والاضطهاد، ولعل كتاب منظمة التحرير الذي صدر بعنوان " مجزرة قطاع غزة " يمثل أصدق تمثيل تلك الأحداث ويعتبر وثيقة حية لهذه الأحداث الدموية والأعمال النازية [٣].

استمرت القيادة الإسرائيلية تساوم على قطاع غزة، ففي ٢٣ يناير ١٨٥٧، أعلن بن غوريون في الكنيست، أن (إسرائيل) لن تنسحب من شرم الشيخ أو قطاع غزة قبل أن تحصل على الضمانات التي طلبتها، وأكد القول مرة ثانية في ١٥ فبراير من نفس العام، أن (إسرائيل) تود الاحتفاظ بالقطاع لدواعي أمنية ولتحسين حالة السكان –حسب ما زغم ! _ وذلك بإعادة توطين جزء منهم وتعويض الآخرين، ولكنه لم

---

(1) Kennett Love ،op. cit.p 533.

(2) Edgar O. Balance ،The Arab –Israeli War ،1948 ، London ،pp 163-167.

(٣) أنظر مفصلا للمذابح والمجازر والتعذيب والإرهاب في كتاب مجزرة غزة، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، دار الجاحظ، ١٩٨٢، والكتاب وثائق دامغة تبين الهمجية الصهيونية.

يحدد أرقاما بالخصوص ولم يشر أين سيعاد توطين اللاجئين الفلسطينيين، وكل ما في الأمر أن كلام بن غوريون كان مجرد فقعات هوائيةومناورة سياسية.

وأمام الضمانات الأمريكية والضغوط الدولية في محاولة تقريب وجهات النظر بين الحكومة المصرية والكيان الإسرائيلي كما تجلى ذلك في تصريحالسكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٦٥٧، حيث أشار إلى عدم معارضةمصر من انتشار قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة بالإضافة للحدود وإيجاد شرطة فعالة لمنع التسلل وضمان إدارة مدنية وإسهام أكبر في رعاية اللاجئين والتنمية الاقتصادية [١].

ردت الحكومة المصرية ببيان، أعلنت فيه أن قطاع غزة ليس خاضعا لنظام الوصاية حتى يتم وضعه تحت إدارة الأمم المتحدة، فأيد همرشولد المبدأ القائل بأن وضع القطاع مستمد من نظام الهدنة، وأن قوات الطوارئ الدولية لا تتمتع بصفة سياسية بل يقتصر دورها على حل المشاكل العاجلة، وكان مُصرا على انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضي المصرية وقطاع غزة، وطالبت جولدا مائير بأن يصدر إعلان بخصوص قطاع غزة والمضايق عن الأمم المتحدة يفيد بأنها مناطق دولية، غير أنها لم تجد استجابة من غالبية الأعضاء لذلك رؤي الاقتصار على إعلان حرية الملاحة دون الإشارة إلى قطاع غزة، وصدر هذا الإعلان بموافقة ست عشرة دولة منها: الولايات المتحدة ن فرنسا، بريطانيا كندا، هولندا وبعض دول أمريكيا اللاتينية[٢].

وسرعان ما حدث تغير في سياسة الكيان الإسرائيلي، إزاء قطاع غزة، فلم تعد القيادة الإسرائيلية تصر على عدم عودته للإدارة المصرية ÷ غير أنها ظلت تصر على تحديد اختصاصات الأمم المتحدة في القطاع وتوسيعها بقدر الإمكان، وصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدةGeneral Assembly)) بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة على لسان همرشولد في أول مارس ١٩٥٧، وتم تسليم القطاع إلى قوات الطوارئ الدولية بقيادة الجنرال بيرنز (Burns)، الذي بعث مستفسرا من السكرتيرالعام للأمم المتحدة عن الموقف الذي يجب عمله بشأن عودة الإدارة المصرية أو الشرطة المصرية للقطاع، وكيفيجيب موشيه دايان لو سأله عن ذلك؟

فأحالهالأمين العام إلى خطاب كابوت أودج (ممثل الولايات الأمم المتحدة في الأمم المتحدة) الذي ألقاه في مارس ١٩٥٧، وجاء فيه: " إن حكومته ما زالت ترى عدم تغيير الوضع القانوني للقطاع.. إن انسحاب (إسرائيل) يجب أن يكون غير

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٢١.
(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٢١

مشروط " [1]، كما أبلغه همرشولد، إذا سأل دايان عن ذلك، فان قائد القوات الدولية غبر مكلف بالرد، دخلت قوات الطواريءالدولية قطاع غزة في ٧ مارس ١٩٥٧،، وأخذ ت غي التمركز في عدد من المناطق الحساسة، ورفعت أعلامالأممالمتحدة عليها، وشددت الحراسات، وأصدرت قيادتها العامة بيانا جاء فيه: " أنا القائد العام (E. L.Burns) قائد قوات الطوارئ الدولية أعلمكم بأن قوات الطوارئ الدولية تنفيذا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرضاء الحكومة المصرية باشرت مهامها، وأنني أدعو كافةالسكان في قطاع غزة مساعدة قوات الطوارئ لتتحمل مسؤولياتها وإقرار ا لهدوء....." [2].

استقبلت الجماهير الفلسطينية قوات الأمم المتحدة بتظاهرات عارمةوحملت اللافتات التي كانت تملأ الشوارع، بعد أن كتبت عليها باللغتين العربية والانجليزية العبارات الرافضة لفكرة تدويل قطاعهم، وكان من بين تلك العبارات المكتوبة ما يلي : "أهلا وسهلا بكم رجال سلام، نريكم ضيوفا كراما، لا رجال احتلال".

كما كتبت يافطة باللغة الانجليزية

" WELCOMEMEN OF PEACE، Welcome honorable guestsactaspea cementnotas Rulers"

وبعد اللافتات حملت شعارات تبدي عن رغبة السكان في عودة مصر اليهم مثل: " مصر هي أمنا ولن ننفصل عن مصر ". وغبرذلك من اللافتات التي تحمل نفس المعنى

وأنالتحرك الجماهيري لإعادة الإدارة المصريةفي اتجاهين هما:

الأول داخلي، تمثل في عدم التعاون مع قوات الطوارئ الدولية وإثارة القلاقل والتظاهرات والإضرابات حيث ظلت المدارس والمحاكم مغلقة وتوقف تصدير الحمضيات ن وكانت الجماهير تطالب بعودة ألإدارة المصرية للقطاع.

الثاني خرجي، تمثل في مطالبة الحكومة المصرية بضرورة تسليمها الغدارة في قطاع غزة وعملت بكل الوسائل كي تنهي الوضع قبل وصول الدكتور رالف بانش (Dr Ralph Bunche) وإجراءات تدويل القطاع، ومن خلال اتصالات جرت بين الحكومة المصرية و بين قوات الطوارئ الدولية، أمكن الحصول على اتفاق جنتلمان، بعد أن تعهدت الإدارة المصرية ألا ترسل قوات عسكرية للقطاع وألا تسمح للفدائيين الفلسطينيين بممارسة نشاطهم، و أعلمتالحكومة المصرية رئاسة قوات الطوارئ بأن العميد حلمي سوف يصل ‘لى القطاع يون ١١ ماس ١٩٥٧ لفتح مكتب بريد هناك ومعه ثلاثة مسئولين سياسيين مصريين جاءوا كصحفيين هم: أحمد سعيد

---

(1) 192 cit ،p.–Burns.op.

(2) Ibid ،p 261.

وسامي داود ولطفي عبد القادر[1] ووصلاللواء محمد عبد اللطيف (الحاكم الإداري العام) وطاقمهالمكون من تسع من الموظفين الإداريين إلى قطاع غزة يوم ١٤ مارس من نفس العام على تمام الساعة السادسة والنصف مساء، وعلى الرغم من الظلام والمطر، إلا أن الجموع المتحمسة كانت محتشدة لتحيته، وقامت الجماهير بحمل سيارة اللواء محمد عبد اللطيف وأدخلته غزة.فكانت عودة الإدارة المصريةللقطاه تمثل وضع نهاية لمشاريع تدويله والفضل في ذلك يعود للجماهير الفلسطينية الي اختصرت فترة العام المقترحة كفترة مبدئية لحكم قوات الطواريء الدولية إلى اسبوع. كانت تلك أهم مظاهر النشاط السياسي الخارجي لمصر على مستوى القضية الفلسطينية، وكان لإلحاح الظروف الداخلية والضغوط الخارجية المحيطة بسوريا أثر كبير في موافقة عبد الناصر على قبول الوحدة معها وقيام الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م)، فما أثر ذلك على القضية الفلسطينية؟ هذا ما سوف يجيبعليه الفصل التالي.

(١) Burns، op. cit.p. 261 .

الفصل الرابع

ج.ع. موالقضية الفلسطينية ١٩٥٨ –١٠٦٢

المبحث الأول: الوحدة العربية والصراع العربي – الإسرائيلي

المطلب الأول : استجابة عبد الناصر لنداء الوحدة مع سوريةوعلاقة ذلك بالقضية الفلسطينية

المطلب الثاني: دولة الوحدةو الفلسطينيون.

المبحث الثاني: التدخلالسياسي لدولة الوحدة في لبنان والعراق وأثر ذلك على القضية الفلسطينية

المطالب الأول : تدخل ج. ع. م، في الأزمة اللبنانية (١٩٥٨) وأثره على القضية الفلسطينيةالمطلب الثاني: أثر الفكر الناصري، على الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في العراق.

المبحث الثالث: جهود دولة الوحدة في المجال الدولي على المستوى الفلسطيني

المطلب الأول:ج.ع م، وعرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

المطلبالثاني: مراسلات عبد الناصر وجونكندي بشأن القضية الفلسطينية.

المبحث الرابع: المبحث الرابع:أثر حركة الانفصال على القضية الفلسطينية

المطلب الأول: اختلاف الرئيس عبد الناصر مع قيادة حزب البعثفي سورية

المطلب الثاني: القرار الفلسطيني بانتزاع القضية الفلسطينية من أيدي الحكام العرب.

المبحث الأول

الوحدة العربية والصراع العربي – الإسرائيلي

المطلب الأول : استجابة عبد الناصر لنداء الوحدة مع سورية وأثر ذلك بالقضية الفلسطينية

كانت سورية لأسباب متعددة هي أكثر الأقطار العربية تأثرا بالهيبة التي اكتسبها الرئيس جمال عب= الناصر في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وكان هناك تفكير في الوحدة بين مصر وسورية قبل هذا العدوان، وأن تحمل عبد الناصر مسؤوليةتحقيق الوحدة مع سورية جعلته يواجه من جديد بعض مشكلات هذا الصراع، لا سيما وإن الكيان الإسرائيلي بدأ في تنفيذ نقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب طبقا لمشروع حونستون الذي رفضته مصر وبقية دول الجامعة العربية.

ونتيجة لما واجهته سورية من ضغوط متعددة على المستويين الداخلي والخارجي، أدت بها إلى طلب الوحدة مع مصر، ففي فبراير ١٩٥٨، وصل إلى القاهرة قادة مختلف الفئات الوطنية في الجيش السوري يرافقهم صلاح البيطار (أحد زعماء حزب البعث العربي الاشتراكي) وكان وزير الخارجية السورية، اجتمعوا بالرئيس عبد الناصر واستعرضوا له الوضع السيئفي سورية ومن ثم فالذي ينقذها من التردي هو الوحدة مع مصر [١].

هكذا وجد عبد الناصر نفسه أمام حقائق خطيرة، فالصراع يتزايد على سورية والوضع الداخلي يهدد بحرب أهلية وفكرة الوحدة مطروحة وتحتاج إلى من ينفذها، فكان عليه أن يختار احد الأمرين، القبول بالوحدة أو ترك سورية هدفا لحلف بغداد وبقية القوى الاستعمارية تتصارع عليها، حلل غيد الناصر عناصر القوة العربية ومصادرها، فأكد أن الوحدةالعربية هي السلاح الخطير الذي يؤثر في الكيان الإسرائيلي ويعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المغتصبة [٢]

كما توصل إلى المعادلة التالية:

---

(١) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سورية، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٣، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) محمد فائز القصري، مرجع سابق، ص ٢٠.:

الوحدة العربية + الموقع الجغرافي +الثروات العربية = تحرير من الهيمنة الاستعمارية[١]

لذلك لم يتردد عرض السوري في قبول الوحدة، على الرغم من معرفته التامة بما يترتب على ذلك من مسؤوليات، وبالفعل تمت الوحدة المصرية –السورية) في ٢٢ فبراير ١٩٥٨، فكان ذلك انتصارا لفكرة القومية العربية ونجاحا لشعار الوحدة العربية والسير في طريق الحرية والتحرير ولاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما أشار إليه عبد الناصر إذ قال: " أن تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة أمران يتصل كل منهما بالأخر اتصالا وثيقا "[٢] .وكان قد تبنى نظرية سيطرة على تفكيره وهي أن الوحدة شرط سابق على التحرير، وخاض من أجل ذلك عدة معارك ضد عدد من الأنظمة العربية.

لقد كانت فكرة الوحدة لدى عبد الناصر تتفق وفكرة كسارة البندق فهو مقتنع أنه لا يمكن محاربة الكيان الإسرائيلي من جبهة واحدة، وان التحاد بين مصر وسورية مسألة جوهرية لحسم الصراع في المنطقة لصالح العرب فمصر لم تحقق الانتصار على الصليبيين إلا بعد أن اتحدت مع سورية، فقيام دولة الكيان الإسرائيلي في فلسطين كان عاملا رئيسا في قرار قيادة الثورة المصريةبقبول الوحدة مع سورية على أساس التصور الاستراتيجي العاملهم، فهم ضباط ومحاربون ويعرفون أن هزيمة الكيان الصهيوني شبه مستحيلة من محور واحد (One Axis) [٣] .

ومن الجديرملاحظتهأن خطوط الهدنة بين سورية ومصر من جانب (دولة الوحدة) وبين دولة الكيان الصهيوني، قد شهدت فترة من الهدوء النسبي إبان الوحدة، وقد يرى البعض أن القيادة الإسرائيلية امتنعت عن إثارة المشاكل خوفا من جولة الوحدة، في حين يرى آخرون أن هذا الهدوء قد ترتب على سياسة عبدا لناصر العامة وهي عدم الاصطدام مع الكيان الإسرائيلي ريثما تتم الاستعدادات وتتحقق الوحدة العربية الشاملة.

المطلب الثاني: دولة الوحدةو الفلسطينيون

لم يكن الفلسطينيون بمعزل عن الفكر الوحدوي، فقد أثروا فيه وأثروه وهم على الدوام في الجانبالعامل للوحدة العربية، لأنها في نظرهم أفضل وأقصر طريق

---

(١) ياسين الحافظ، عبد الناصر والصراع العربي –الإسرائيلي، بيروت مجلة شئون فلسطينية نالعدد ١، مركز الأبحاث الفلسطينية، يونيو ١٩٧٢، ص ٧.

(٢) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٣) فريدة النقاش، ندوة حول الثورة القومية والحركة الناصرية، مجلة الوحدة الرباط، العدد ١٦، يناير ١٩٨٦، ص١٢٢.

يمكنهم من العودة إلى وطنهم السليب، وكم من شباب فلسطينيين ذاقوا مرارة السجون في عدة أقطار عربية لا بسبب ذنب اقترفوه ولكنها مجرد الشبه السياسية.

وعلى أثر قيام الوحدة المصرية –السورية، عقدت الهيئة العربية العليا جلسة خاصة وقررت ارسال برقية إلى الرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي وإلى السيدين صبري العسلي (رئيس وزراء سوريا وعبد اللطيف البغدادي (رئيس مجلس الأمة المصري) جاء فيها:

" إن الشعب العربي الفلسطيني، استنادا إلى ميثاقه القومي منذ أربعين عاما ومقررات مؤتمراته السياسية المتعددة، يرى في قيام الوحدة العربيةتحقيقا لرغبته وتنفيذا لأهدافه الوطنية الذي جاهد وضحى في سبيلها، وأن الهيئة العربية العليا... (تعتبر) فلسطين قسما متمما لهذه الوحدة... ولا شك أن انضمام فلسطين إلى هذه الوحدة سيكون تحقيقا لأهداف الأمة العربية وعاملا أساسيا في القضاء على المطامع الاستعمارية واليهودية واستئصال جرثومة السرطان الصهيوني من جسم الـــأمة العربية " (١)،

وقد بحث بالفعل احتمال ضم قطاع غزة ككيان مستقل وكجزء من فلسطين إلى ج. ع. م، غير أن دولة الوحدة رأت الحفاظ عليه بوضعه الخاص وبقيت علاقته الإدارية مع ج. ع. م. على ما كانت عليه قبل الوحدة، إلا أنها أدخلت إليه مؤسسات الوحدة، حيث شكلت الإدارة المصرية بالقطاع في ١٤ مارس ١٩٥٨، المجلس التشريعي، ولكنها راعت في تعيين أعضائه التوازن العائلي التقليدي، متجاهلة القوى السياسية الجديدة المتمثلة في الأحزاب.

حاولت دولة الوحدة في مايو ١٩٥٩، إقامة حكومة فلسطينية ترث حكومة عموم فلسطين برئاسة مذير الريس (رئيس بلدية غزة السابق) ويحتل الحاج محمد أمين الحسيني المركز السادس في الحكومة الجديدة، مما أدى إلى سوء تفاهم بين الهيئة العربية العليا والحكومة المصرية وخرج محمد أمين الحسيني من القاهرة إلى بيروت ثم إلى بغداد.

في أكتوبر ١٩٦١، أنشأت حكومة الجدة الاتحاد القومي الفلسطيني في غزة الذي كان التنظيم السياسي لدولة الوحدة، غير أن هذا التنظيم لم يكن ذا أثر كبير ففي الحياة السياسية على أبناء قطاع غزة، فقد جاء نموذجا للحياة التقليدية وجرت انتخابات شكلية ونجحت الوجاهات والفئات غير الثورية. وظل الحاكمالإداري العام المصري هو الممثل الحقيقي للسلطةفي قطاع غزة.

---

(١) محمد أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ٢٣٨.وانظر نشرة الثأر، بيروت، بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٤.

وقد رأت السلطات الحكومية في الاتحاد القومي، شكلا من أشكال وحدة الصف التي تحدث عنها الرئيس عبد الناصر، لوفود أهالي غزة الذين جاءوا إلى دمشق مطالبين بالانضمام لدولة الوحدة فقال لهم: " أمّا واجبكم فهو وحدة الصف وأنا أراه في الاتحاد القومي " (١).

غير أن البحثيرى أن الهدف من إنشاء الاتحاد القومي الفلسطيني في قطاع غزة كان خدمة للإدارة المصرية وذلك لحظر النشاط الحزبي وحل كافة الأحزاب التي كانت قائمة، تحت شعار وحدة الصف وكذلك امتصاص الطاقات السياسية والتنظيمية الموجودة في القطاع عن طريق إيجاد القنوات الرسمية التي تستطيع استيعابها.

وظل الاتحاد القومي هامشيا في قطاع غزة طيلة سنوات الوحدة، ولم يمارس أعضاءه أية سلطة تذكر، ولم يقوموا بأي نشاط إلا أثناء الانتخابات الخاصة به والتي أدخلت الإدارة المصرية في مرحلتها الأخيرة، فعينت أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي ووضعت على رأسهم منير الريس(٢).

واحتكر الحاكم الإداري العام المصري كافة السلطات يعاونه شكليا ما كان يسمى بالمجلس التنفيذي الذي تكزن من الحاكم الإداري العام نفسه ونائبه ومدير الداخلية والأمن العام ومدير الشئون القانونية ومدير المالية والاقتصاد ومدثر الصحة ومدير شئون المدينةوآمر اللاجئين، وكان أعضاء المجلس التنفيذي يعينون بقرار من وزارة الحربية المصرية ما عدا الحاكم الإداري العام الذي كان يعين من رئيس الجمهورية وذلك حسب القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية رقم ٦٢١ لعام ١٩٥٣، وهو يتألف من اثنين وخمسينمادة(٣).

وكان وضع قطاع غزو أقرب ما يكون إلى أحدى محافظات إقليمي ج. ع. م. فبدلالمحافظ كان يعين حاكم إداري عام، ينفذ سياسةحكومة ج. ع. م، ولم يخضع القطاع لإجراءات التأميم التي نفذت في دولة الوحدة، وظلت العلاقة الطبقية التي كانت سائدة على ما هي عليه.

ومهما يكن الأمر، فان الوحدة المصرية- السورية، كانت أمل غالبية الفلسطينيين في مساعدتهم على أمل العودة فوضعوا فيها كل آمالهم وعملوا كل جهدهم لقيامها ويذكر لنا المناضل الكبير محمد عزة دروزه عن دورهفي تحقيقها فقال: " أخذت على عاتقي الدعوة إلى هذه الوحدة الضرورية والممكنة منذ عام ١٩٥١، واشتغلا في هذا الاتجاه وظللت أتعاون مع معين الماضي من جهة وشكري القوتلي من جهة ثانية قبل وخلال توليه رئاسة الجمهورية للمرة الثالثة..... وأعتز أن

---

(١) ناجي علوش، السيرة إلى فلسطين، مرجع سابق، ص ١٦٦.
(٢) الفلسطينيون في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٨٨.
(٣) عارف الغارف، النكبة ج٤، مصدر سابق، ص ١٠٢١، ملحق رقم ٦.

أقول أنه كان لي أثر ايجابي في اندفاع القوتلي للوحدة " [1]، ويوم إعلان الوحدة شعر الإنسان الفلسطيني بالقوة العربية التي تمتلك الطاقة البشرية والاقتصادية القادرة على تحرير فلسطين المغتصبة.

(١) مقلبية الباحث معه، مصدر سابق.

المبحث الثاني

التدخلالسياسي لدولة الوحدة في لبنان والعراق وأثر ذلك على القضية الفلسطينية

المطالب الأول : تدخل ج. ع. م، في الأزمة اللبنانية (١٩٥٨) وأثره على القضية الفلسطينية

من الواضح أن قيام الوحدة الغربية (المصرية – السورية)، زادت من اهتمامات الرئيس غيد الناصر بالمشكلات العربية، فبعد إعلان الوحدة بقليل وعلى وجه التحديد في ٨ مايو ١٩٥٨، انطلقت الشرارة الأولى التي فجرت الصراع في لبنان عندما قام مجهول باغتيال نسيب المتني، وهو صحفي لبناني ناصري، وكان يُشكل إزعاجا كبيرا للرئيس اللبناني كميل شمعون، حيث كان يندد بمواقفه المرتبطة بالاستعمار والداعية للإقليمية والتنصل من العروبة والقضية الفلسطينية ووقوفه موقف الحياد فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، يسانده في مواقفه هذه حزب الكتائب.

اتهمت بعض الأطراف الرئيسكميل شمعون باغتيالنسيب المتني، وتلاحقت الأحداث عندما قامت المعارضة بوضع الحواجز عند ممر النقاط الحيوية لمدينة بيروت وسدت المنافذ والطرق الرئيسة وأغلقت الحوانيت وغدا لبنان مسرحا لحربأهلية شلته [١].

ومما زاد من حدة تلك الأزمة، إقدامالرئيس اللبناني (كميل شمعون) على تعديل قانون الانتخابات اللبنانية لتشكيل مجلس نواب جديد مطواع تمهيدا للشروع في قبول مشروع لأيزنهاور، وكان المعرضون للرئيس شمعون يمثلون مناطق لبنانية كاملة مثل: صبري حمادة عن سهل البقاع ورشيد كرامي عن مدينة طرابلس وكمال جنبلاط عن طائفة الدروز بالإضافةإلى البيارتهالمنتسبين للأحزاب والجماعات السياسية المنظمة ومنهم: صائب سلام، عبد الله اليافي، عدنان الحكيم وعبد الله المشنوق، وقد طلب هؤلاء من حكومة الوحدة، بعض التجهيزات العسكرية والمالية، فاستجابت قيادةج.ع. م، لطلباتهم[٢] .

---

(١) مايلز كوبلاند، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٥-١٦٦.

نجحت قيادةج.ع. م، في تشكيل جبهة وطنية متحدة في لبنان، كانت عبارة عن ائتلاف بين مسلمين ومسيحيين، يجمعهم خلافهم ضد الرئيس كميل شمعون، وكانت هذه الجبهة ترى ضرورة مشاركة اللبنانيين في مشاكل الأمة العربية وذلك عكس إرادة كميل شمعون الذي كان يحبذ انطواء لبنان على نفسه والعزلة عن الوطن العربي.

تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى إلى مجلس الأمن بحجة تدخل كبير النطاق، وغير مشروع من جانب دولة ج. ع. م، لتقويض استقلال لبنان، ورد المسئولون في دولة الوحدة بأن ما جرى في لبنان هو شأن داخلي ولا دخل للجمهورية العربية المتحدة فيه، فأرسلت الأمم المتحدة فريق رقابة دولية إلى لبنان للتدقيق في صحة تلك الاتهامات التي تقول بأن المتسللين يأتون عبر الحدود السورية، ورفعسكرتير الأمم المتحدة(همرشولد) تقريرا إلى مجلس الأمن يستند إلى تقرير المراقبين الدوليين يفيد بأنه لم يكن هناك برهان ملموس على التسلل [١] .

لقد كانت العلاقات متوترة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية اللبنانية على المستوى الرسمي في عهد الرئيس كميل شمعون، بسبب قبوله بمشروع أيزنهاور، وربط لبنان بعجلة الامبريالية الأمريكية والاستعمار الغربي، وكان مبرر ذلك الدفاع عن لبنان ضد الشيوعية وضد القومية العربية[٢]

هذا ما ادعاه الرئيس اللبناني (كميل شمعون كسبب لقبول المشروع الامبريالي الأمريكي وهذا ليس صحيحا والصحيح أن شمعون قبل بالمشروع لكسبالتأييد الأمريكي لضمان استمراره في الحكم ضد القوى الناصرية والقوميين والفئات الوطنية الأخرى التي كانت تندد بسياسته جهارا نهارا والتي كانت تؤكد على ضرورة مساهمة لبنان في تحمل مسؤولياتها تجاه القضايا القومية وخاصة القضية الفلسطينية.

غير أن العلاقات بين ج.ع. م، وبين لبنان أخذت في التحسنعندما تقلدالرئيس فؤاد شهاب منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨، فتم التفاهم بين الرئيس عبد الناصروالرئيس فؤاد شهاب حول عدة أمور منها[٣] :

١- الإعدام السياسي لنهج كميل شمعون الذي يستهدف إدخال لبنان في سياسة الأحلاف الأمريكية.
٢- تأكيد عروبة لبنان وعدم استخدام أرضه من قبل أية دولة أجنبية.
٣- تستشار قيادةج.ع. م، في اختيار رئيس الوزراء اللبناني.
٤- تنسيق أجهزة الأمن غي البلدين.

---

(١) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
(٢) نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٣٨٩.
(٣) مجلة التضامن، بيروت، عدد ٢٧٠ بتاريخ ١١-١٧ يونيو ١٩٨٨، ص ١٨.

٥- لا يدخل لبنان في سياسة المحاور العربية ولكنه يراعي سياسة ج.ع. م، العربية.

هكذا أخذت العلاقات بين البلدين في التحسن، وكان هناكحرص حقيقي من كلا الجانبين لبناء علاقات متميزة باستمرار، على اعتبار أن لبنان امتداد طبيعي لدولة الوحدة ولا بدأن تكون سياستهمتناسقة مع سياسة ج.ع. م، حتى لا يشكل خطرا عليها.

المطلب الثاني: أثر الفكر الناصري، على الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في العراق.

في مطلع عام ١٩٥٨، كان نوري السعيد (رئيس وزراء الحكومة العراقية) أكثر صراحةفيعدائه لسياسة ج.ع.م، ودافع علانية عن التدخل الامبريالي الأمريكي والبريطاني في كل من لبنان والأردن، وكان مستعدا للعمل المشترك مع الدولتين ضد الجمهورية العربية المتحدة [١].

وفي ١٤ يوليو ١٩٥٨، قامت الثورة العراقية، فأطاحت بالنظام الملكي وقُتل نوري السعيد وباركت دولة الوحدة قيام الثورة العراقية، إلا أن العلاقات كانت متقلبة بين نظام الحكم الجديد برئاسة عبد الكريم قاسم وبينالرئيس عبد الناصر.

وعلى الرغم مما قيل في الدور الذي مثلهالفلسطينيون على مسرح السياسة العراقية أنه كان هامشيا، وذاك بسبب قلة عددهم مقارنة بمجموع العراقيين، فان ذلك لا يعني أنهم وقفوا موقف المتفرج من التيارات السياسية والوطنية العراقية، بل تفاعلوا معها، وقد وجدوا في الناصرية علامة بارزة من علامات هذه الثورة عندما كانت لا تزال في أوج مجدها وعنفوانها، فأحسوا فيها الطريق إلى بلدهم المغتصب فلسطين، ودان معظمهم بمبادئها وحملوا شعاراتها وآمنوا بقائدها عبد الناصر كمنقذ ومحرر خاصة بعد قيام الوحدة المصرية – السورية، مما سبب لهم معاناة جمة وخاصة في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم الذي كان على حلاف مستحكم مع الناصرية.

وإلى جانب تأثير الناصرية على الاتجاهات السياسية لدى الفلسطينيين المقيمون في العراق، كان لتفرد التجربة الحزبية في العراق، نتائج سلبية نحو انخراط الفلسطينيون فيها، فعلى الرغم من أنهذه الأحزاب وضعت القضاياالقومية بما فيها قضية فلسطين في صلب برامجها، إلا أن اهتماماتها العملية انصرفت بالدرجة الأولى إلى القضايا المحلية التي تمثلت في النضال ضد الحكم القائم وقضايا النفط والإصلاح الزراعيوغير ذلك، وهي قضايا بالرغم من أهميتها لم تستطع جذب الفلسطينيين.

---

(١) نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

ومنذ عام ١٩٥٩، بدأت الهيئة العربية العليا بقيادة رئيسها الحاج محمد أمين الحسيني، محورا سياسيا جديدا، حيث خرج الحسيني من مصر إلى بيروت ومنها إلى بغداد وقام بالاتصال بالرئيس عبد الكريم قاسم الذي رحب بإنشاء جيش فلسطيني، وقدم للهيئة العربية العليا التسهيلات السياسية والعسكرية، تمثلت تلك التسهيلات في قبوله لعدد منالطلبة الفلسطينيين في كلياته العسكرية بالعراق.

نتيجة لذلك تكون فوج التحرير الفلسطيني في العراق في شهر يوليو ١٩٥٩، وانضم إليه خلال الأربع شهور الأولى نحو ثلاثمائة جندي وخمسين ضابطا كان معظمهم من أبناء قطاع غزة، الذي كان تحت إشراف الإدارة المصرية في دولة الوحدة، وكان أمل هؤلاء المتطوعين أن يكون فوج التحرير، نواة لحركة مسلحة تأخذ دورا طليعيا من أجل تحرير فلسطين، وبعد أن تكشف للمتطوعين الأمر، حيث اقتصرت مهمة هذا الفوج على الاستعراضات أثناء زيارة الوفود العربية للعراق من باب المراودةالسياسية على الرئيس عبد الناصر، فاستقال الكثيرون منهم

المبحث الثاني

جهود دولة الوحدة في المجال الدولي على المستوى الفلسطيني

المطلب الأول: ج.ع م، وعرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

في الدورة الخامسة عشر لانعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠، ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا، تناول فيه عرض القضية الفلسطينية فقال: " في منطقتنامن العالم في الشرق العربي، نسيت الأمم المتحدة ميثاقها ونسيت مسؤوليتها المتعلقة بحقوق شعب فلسطين، فهل أدى مر الأيام والسنين إلى حل المشكلة؟هل نسي شعب فلسطين وطنه وأرضه وديارة؟ هل نسيت شعوب الأمة العربية مأساة شعب فلسطين و تآمر الاستعمار الذي كان قائما بالانتدابعليه بتكليف من عصبة الأمم، فإذا بهذا الاستعمار يقطع الوعد لآخرين بوطن يملكه غيرهم.....ثم تساءل عبد الناصر قائلا: " منذ متى كانت أوطان الشعوب ملكا للمستعمر ينتزعها بكلمة من أصحابها ويعطيها غيرهم وفقا لمشيئته " [١]، وقد حمّل عبد الناصر الاستعمار البريطاني جريمة تهويد فلسطين وتمزيق الوحدة الجغرافية للوطن العربي حيث أقام قاعدة استعمارية استيطانية متمثلة في الكيان الصهيوني ليهدد بها الشعب العربي، وأكبر دليل على ذلك دور الكيان الصهيوني في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

اقترح الرئيس عبد الناصر حلا للقضية الفلسطينية كالحل الذي في الكنغو، وهو أن تعودالأمور إلىمسيرتها الأولى، وأن تعود إلى النقطة التي بدأ منها الخطأ، وحملالأمم المتحدة مسؤوليتها تجاه فلسطين أرضا وشعبا. وأشار قائلا: " تلك أبسط حقوق ذلك الشعب الباسل الذي يواجهفي القرن العشرين محنة لم يسمع بمثلها في أظلم عصور التاريخ، وذلك هو الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين من أبناء هذا الشعب " وأكدفي نفس الخطاب أن هيئة الأمم المتحدة تعلم يسوء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ما يكفي رسم صورة محزنة للظلام الذي يحيط بمليون من البشر طردوا من أوطانهم وسلبوا كل ما يملكون بل كل حياتهموطالب بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة ورفض ما يسمى سياسة الأمر الواقع الذي ينتهجهالكيان الصهيوني معتبره خطيئة كبرىواعوجاج ينبغي على المجتمع الدولي تقويمه وتلافيه [٢].

المطلب الثاني: مراسلات عبد الناصر وجونكندي بشأن القضية الفلسطينية

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، ١٢٣٧-١٢٣٨، راجع نص الوثيقة رقم ٣٠٨.
(٢) المصدر نفسه، راجع نص الوثيقة رقم ٣٠٨.

معبداية حكم الرئيس جون كنيدي، جرت محاولة اتصال منالرئيس عبد الناصر بالرئيسالأمريكي جون كنيدي بهدف تخفيف حدة التعصب الأمريكي للكيان الإسرائيلي، فكتب الرئيس عبد الناصر رسالة مطولة إلى الرئيس جون كنيدي في ٢٠ فبراير ١٩٦١، أي بعد شهر من توليه الحكم، جاء في تلك الرسالة: إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في أعمال الأمم المتحدة بحكم العديد من الظروف وتطرق إلى الفشل الذي لاقته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، في معالجة مأساة فلسطين وقيام دولة(إسرائيل)، على أنقاض هذه المأساة واستعرض الدور الخطير الذي لعبته الحكومة الأمريكية في هذا المجال(١).

رد الرئيس الأمريكي (جون كنيدي) على رسالة الرئيس عبد الناصر بتاريخ ٢مارس ١٩٦١، برسالة أوصلتها غليه السفارة الأمريكية في القاهرة، جاء فيها لقد شددتم يا سيادة الرئيس على المسؤوليات الخاصة التي تشعرون أنها تقع على عاتق حكومتي فيما يتعلق بالأمم المتحدة (٢).

كما أرسل جون كنيدي رسالة أخرى للرئيس عبد الناصر في ١٧ أبريل من نفس العام، ورسالتين يومي ٣ و ١١ من مايو، عرض وجهة النظر الأمريكية وما يهم هذه الدراسة الرسالة الأخيرة التي كتثبت يو١١ مايو ١٩٦١، وكانت تدور حول الصراع العربي – الإسرائيلي، وقد ورد فيها: " إني أعترف أن القضية تنطوي على تعقيدات عاطفية ليس من السهل إيجاد حل سريع لها، وتؤمن أمريكا، بأنه يمكن الوصول إلى تسوية مشرفة وإنسانية، مستعدة للمشاركة في تحمل كافة الأعباء والأعمال التي لابد أن ينطوي عليها مثل هذا الاتجاه العسير، وهذا إذا كانت الأطراف المعنية، ترغب رغبة صادقة حقيقية فيمثل هذه المشاركة، وأننا على استعداد للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ إعادة التوطين أو التعويض عن الممتلكات، وعلى المساعدة في إيجاد حل منصف لمشكلة تنمية مصادر مياه نهر الأردن، وأن نقدم عونا لإحراز التقدم في الجوانب الأخرى (٣).

رد الرئيس عبد الناصر على محتوى هذه الرسالة برسالة بتاريخ ١٨ أغسطس١٩٦١، جاء فيها.....قضية فلسطين وما تفرع عنها من مشاكل إنما هي بجانب كونها من القضايا الرئيسة التي تمس السلام العالمي مباشرة في عصرنا، غي الوقت نفسه ذات اتصال وثيق بالعلاقات ما بين شعبينا....اسمحوا لي أن أضع أمامكم الملاحظات التالية علها تساعدكم على توضيح صورة سريعة للمشكلة:

---

(١) محمد حسمين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٣) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، انظر نص الرسالة كاملة في الوثيقة رقم ٣١٠، ص١٢٤٩-١٢٥٢.

١- لقد أعطى من لا يملك من لا يستحق وعدا ثم استطاع الاثنان بالقوة وبالخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملكه وفيما يستحقه.....

٢- من سوء الحظ يا سيادة الرئيس أن الولايات المتحدة وضعت ثقلها كلية في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية مجافاة لكل مبادئ الحرية الأمريكية والديمقراطية الأمريكية، وكان الدافع لذلك مع الأسف هو اعتبارات هو اعتبارات سياسية محلية لا تتصل بالمبادئ الأمريكية ولا بالمصلحة الأمريكية على مستواها العالمي، ولقد كانت محاولة اكتساب الأصوات اليهودية فيانتخابات الرئاسة هي ذلك الدافعالمحلي.....

٣- إن خُرافة الانتصار العسكري الذي تحاول بعض العناصر أن تقيم على أساسه حقا مكتسبا للدولة اليهودية في فلسطين ليست إلا وهما صنعته الدعايات التي بذلت جهدها لإخفاء معالم الحقيقة ولست أريد أن تسمع في هذا المجال شهادتي كجندي عاش هذه التجربة بنفسه، وإنما وثائق الأمم المتحدة وتقارير وسيط الهدنة الدولية في فلسطين ولجانها....

واختتم عبد الناصر رسالته المطولة بالقول بأن ما يحكم موقفه تجاه القضية الفلسطينية ليس بصفته رئيسا للجمهورية العربية وانما الأصل كواحد من ملايين الوطنيين العرب[١].

وكان من الممكن للرئيس جون كنيدي أن يستخدم تلك الرسالة ككتاب يسترشد به في أصول التعامل مع مصر، حيث أنها حددت بالتفصيل وجهة نظر مصر الرسمية في أساس جذور المشكلة الفلسطينية مؤكدة على عدم شرعية الكيان الإسرائيلي ورغبة مصر الثورة في مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية دون التنازل عن مبادئها، غير أن تلك الرسائل لم تحدث الأثر المرجو منها من موقفها تجاه دولة الكيان الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وكذلك لم تغير الحكومة المصرية من نوقفها القائم.

وكان هذا الفشل سببا في زيادة حدة التوتر في العلاقات المصرية –الأمريكية، وبدا يُخيل للرئيس عبد الناصر، أن الرئيس الأمريكي حون كنيدي، كان يخدعه وكانت شكوكه تعود إلى الأيام الأولى من فترة رئاسة كنيدي عندما سمع أخبار وعوده بتزويد دولة الكيان الإسرائيلي بالأسلحة، ثم تأكدت صحة الأخبار بواقعةسبتمبر عام ١٩٦٢ عندما زار، السفير الأمريكي (بادو) القاهرة، حاملا رسالة شفوية من الرئيس كنيدي، مفادها أن الإسرائيليين يشعرون بأنهم مهددون، وأنه من أجل إزالة مخاوفهم، أجازت أمركا لهم شراء بعض بطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات.

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، ص ١٢٥٤.

اعترض الرئيس عبد الناصر على ما نقله السفير الأمريكي الذيأجابه بأنه يذقل فقط رسالة الرئيس كنيدي، وعشية اغتيال كنيدي في ٢٢نوفمبر ١٩٦٣، كانت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بادئة في التوتر وأصبح الجو مشحونا بالخلافات وطالب الكونجرس بضرورة وقف معونة القمح التي كانت تصدر لمصر، وانعكست هذه التطورات على الكيان الإسرائيلي بازدياد المساعداتالعسكرية الأمريكية.

المبحث الرابع

أثر حركة الانفصال على القضية الفلسطينية

المطلب الأول: اختلاف الرئيس عبد الناصر مع قيادة حزب البعثفي سورية

منذ مطلع عام ١٩٥٩، اختلف الرئيس عبد الناصر مع قيادة حزب البعث العربي الاشتراكيالسوري، كان ذلك عندما بدأت دولة الكيان الإسرائيلي في تحويل مجرى مياه نهر الأردن، فطلب قادة الحزب من الرئيس عبد الناصر القيام بعمليات عسكرية محدودة ضد هذا المشروع الهندسي الإسرائيلي، الواقع على بعد ستة كيلو متر عبر الحدود، غير أن الرئيس عبد الناصر عارض تلك الفكرة وهي القيام بعمليات محدودة أثناء مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء قائلا: "ربما من السهل أن تبدأ حربا، لكنه ليس من اليسير مطلقا إنهائها....إن فكرة الحرب المحدودةوهم في الواقع.....إنني مستعدللقيام بحرب محدودة، فلكي تكون الحرب محدودة، فان ذلك يتوقف أيضا على الطرف الآخر " [١].

وقد أرأى بعض الباحثين أن هناك حقيقتان تؤكد أنقيادات حزب البعث العربي الاشتراكي قد ساعدت على نجاح عملية الانفصال دون وعي منها، وهاتان الحقيقتان كالتالي[٢] :

١- تصرفات رجال الحزب داخل الحكم وخارجه.

٢- استقالة الوزراء الحزبيين، أوجد فراغاسياسيا وجماهيريا ساعد على نجاح حركة الانفصال.

لقد كان الانفصال بالنسبة للفلسطينيين نكبة قومية، فلم يكن من المستغرب، أن يدافع الفلسطينيون عن الوحدة، وكانت نسبة الذين قتلوا وطوردوا بسببنضالهم في سبيل إعادة الوحدة، أعلى بكثير من نسبة السوريين، ولا عجب في ذلك فقد شعر هؤلاء أنهم يدافعون عن أمل بالعودة إلى فلسطين قد انطفأ بهذا الانفصال.

وقد ذكر حسن علي الصبارين (قائد ج. ت. ف) في مقابلة أجراها الباحث معه بهذا الشأن فقال: "إن الانفصال كان صدمة كبيرة لكلأ هالي فلسطين... وكان هناك أمل كبير، إلا أن ذلك لم يتحقق، كان أملنا بالوحدة لأنها الطريق للقضاء على الكيان الصهيوني.... نحن الفلسطينيون وحدويون بطبعنا ونحب ونؤيد كل من يدعو للوحدة

---

(١) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٥١.

(٢) محمد عبد المولى، ، الانهيار الكبير، ، ط١، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص٤١٨.

لأنها في نظرنا السياج الذييجمعنا كعرب من كافة المؤامرات، وبدونها صعب نُرجع فلسطين "[١].

وترتب على حركة الانفصال في ١٨ سبتمبر ١٩٦١، انكفاء مصر داخليا، غير أنها ظلت تحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة محتفظة بعلمها بوصفه رمزا لوحدة الشعب العربي [٢].

جاءت رغبة الرئيس عبد الناصر في مكاشفة الجماهير العربية بحقيقة كل ما يجري في الأوساط العربية الحاكمة، وقد راعه إلى حين المد الرجعي الذي ساد المنطقة العربية في أواخر عام ١٩٦١ وطوال عام ١٩٦٢، فأعلن قائلا: " أننا يجب أن نحارب الاستعمار في قصور الرجعية، وأن نحارب الرجعية في أحضان الاستعمار " [٣]. وهو يقصد تحالف بعض الحكام العرب مع الاستعمار في ضرب الوحدة المصرية – السورية، وحركة القومية العربية.

فكان من تلك المكاشفات ما قاله في ٢٣ يوليو ١٩٦٢ في حديث له مع وفد من أعضاء المجلس التشريعيأبناء قطاع غزة حيث لأشار بأنه ليس لدية خطة لتحرير فلسطين، ومن يقول لكم أن لديه خطة لتحرير فلسطين انما يخدعكم أو يضحك عليكم، وقد أوردت صحيفة الأهرام تصريح الرئيس عبد الناصر بطريقة أكثر دبلوماسية فذكرت أن الرئيس عبد الناصر قال: "الذي يقول أنه وضع خططا لحل قضية فلسطين إنما يخدعكم.... فأمامنا قضية معقدة ويجب أن نستعد لها بكل القوى المادية والمعنوية "[٤].

بمجرد إذاعة حديث عبد الناصر السابق، وجدت بعض الإذاعات العربيةفرصتها للحديث للنيل من شخص عبد الناصر، فأفرد راديو الانفصاليون في دمشق الساعات الطوال للتنديد بمواقف عبد الناصر وكذلك فعلت العديد من الإذاعات العربية.:

وللحقيقة يمكننا القول أن عبد الناصر صرح بذلك ردا على أحاديث الرئيس عبد الكريم قاسموتصريحاته المتعددة في تلك الفترة عن الخطط التي وضعها لتحرير فلسطين، ثم أن عبد الناصر أراد أن يؤكد للفلسطينيينأنه لا قيمة لأية أقوال إذا لم تكن كلماتها مقياسا حقيقيا للقدرة الفعلية، وأوضح بأنه يجب أن يكون هناك توازنا بين الكلمة والقدرة بين القول والفعل.

ومهما يكن من أمر فان عبد الناصر وهو يحاول تبديد الوهم الذي كان يمثّلهعبد الكريم قاسم، كان بشكل أو بآخر يبدد أيضا الحلم الذي كان في نفوس الجماهير التي

---

(١) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٨٣، بدمشق.
(٢) أجاريشيف، مرجع سابق، ص١٤٤.
(٣) حسن صبرا، لمصر... ولعبد الناصر، بيروت بلا دار نشر، ١٩٨٠، ص ٢٤.
(٤) الأهرام، القاهرة بتاريخ ٢٧ /٧ /١٩٦٢.

كانت تنتظر وجود مخطط تحرير كامل لدى عبد الناصر، وها هونفي وجود أي مخطط لديه في معرض نفيه لدى الآخرين من الحكام العرب.

وبعد حديث الرئيس عبد الناصر السابق، خطبالملك سعود بن عبد العزيز في أكتوبر ١٩٦٢، خطابا مطولا في عمال الظهران، وكان أغلبهم من الفلسطينيين، دعاهم فيهبالاقتداء بخطى ثورة الجزائر التي حققت استقلالها.

المطلب الثاني: القرار الفلسطيني بانتزاع القضية الفلسطينية من أيدي الحكام العرب

بعد حديث الرئيس عبد الناصر وخطاب الملك سعود بن عبد العزيز،، لم يعُد أمام أبناء الشعب الفلسطيني مفر من انتزاع قضيته الوطنية من أيدي الحكام العرب الذين غيبوه سنوات طويلة، آنذاك (منذ ١٩٤٥ حتى ذلك الوقت ١٩٦٢)، حيث كان الشعب الفلسطيني موزعا ولاءاته بين الأنظمة العربية ألمسماه بالثورية بقيادة مصر وبين الأنظمة العربية المحافظة بزعامة المملكة العربية السعودية، وكان القسم الأول من شعب فلسطين يمثل الكتلة الرئيسة أو الأكثرية ويرى أن الأنظمة (الثورية) هي التي سوف تنجز التحرير.

وبعد هذا التراجع أو الوضوح في مواقف تلك الأنظمة، أخذ يحل محلهما اتجاه جديد يقول بضرورة انتزاع الفلسطينيين لقضيتهم الوطنية من أيدي الأنظمة العربية الثورية أو المحافظة على حد سواء.

ولم يكد يشارف عام ١٩٦٢ على الانتهاء حتى كانت أكثر من عشرين منظمة فلسطينية قد تكونت جميعها تنادي بتحرير فلسطين [١]. بل إن غسان كنفاني قدذكر ضعف هذا الرقم فقال: " أنها (المنظمات الفلسطينية) إلى نحو أربعين منظمة وجبهة، وكان يتراوح عدد أعضائها من حد أعلى يبلغ بضعة مئات إلى حد أدنى يبلغ عضوين وآلة كاتبة " [٢].

أعطى ذلك حافزا لحركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) وغيرها من المنظمات الفلسطينية التي كانت آخذة في التكوين في كافة أرجاء الوطن العربي للتفكير في العمل المسلح داخل فلسطين المحتلة، فقامت حركة فتح بشن أول هجوم مسلح داخل فلسطين المحتلة في ١ يناير ١٩٦٥، وبعد ذلك تمتعت برعاية سورية [٣].

أرسل الفريق أول علي علي عامر (القائد العام للقيادة العربية الموحدة) رسالة ينذر فيها سورية بأن لا تسمح للفدائيين الفلسطينيين بالانطلاق من أراضيها، لأن الدول العربية غير مستعدة لخوضمعركة مع الكيان الصهيوني، وكان الرئيس عبد الناصر يؤكد في هذا الصدد على أنه في اللحظة التي يستكمل فيها الجيش المصري

---

(١) عبد القادر ياسين، مجلة الوحدة، ع ١٦، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) غسان كنفاني، ملحق صحيفة المحرر بيروت، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٦٥.

(٣) إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، تعريب، أسعد زروق، بيروت، دار العودة، ١٩٧٣، ص ٣٤٨.

استعداداته العسكرية سيخوض حربا شاملة ضد الكيان الصهيوني، إما الأعمال الفدائية الآن (في نظره) ما هي إلا توريطا لخوض معركة غير مضمونة النتائج[١].

أمّا بالنسبة للعلاقة المصرية بقطاع غزة بعد حركة الانفصال، فعلى ما يبدو أن المسؤولين المصريين قد استفادوا من دروس تجربة الوحدة والانفصال، فغيروا من طريقة ادارتهم لقطاع غزة وطوروها بالشكل الذي يمكنهم فيه من تلافي أخطاء وتصرفات الماضي.

ولم يصرف الانفصال الحكومة المصرية عن الاشتغال بقضية الوحدة العربية، ففي ٢١ مايو ١٩٦٢، صدر الميثاق الوطني المصري الذي وكد على الوحدة العربية ودعا إلى وحدة القوى التقدمية الشعبية في مواجهة العناصر الانتهازية كما وكد أيضا على أن مرحلة الثورة الاجتماعية قد تقدمت بالمفهوم السطحي للوحدة العربية فكان التضامن العربي بين الحكومات لا بين الشعوب [٢].

كذلك استجابت الحكومة المصرية لنداء الثورة اليمنية في نهاية سبتمبر ١٩٦٢، ويرى البعض أن اشتراك القوات المصرية في حرب اليمن قد أثرعلى الصراع العربي – الصهيوني، وأن القوات المصرية قد تبدد جهدها في هذه المسألة الجانبية وأهملت كلية قضية فلسطين، ويرى الباحث أن في ذلك بض المبالغات، صحيح أن جهد القوات المصرية قد تبدد لكن مصر لم تهمل القضية الفلسطينية وظلتعلى قائمة اهتماماتها آنذاك، كما شهد عام ١٩٦٣، إرسال قوات مصرية للجزائر لمسندتها في نزاع الحدود مع المغرب وتم إرسال مجموعة أخردشمال العراق لمساعدته في قمع الحركات الكردية ا، إثناء التقارب الوثيق بين الرئيس عبد الناصر والرئيس عبد السلام عارف[٣].

وبعد عامين من حركة الانفصال فرضت ضرورات النضال العربي شكلا جديدا من أشكال الوحدة، ربما أدرك الرئيس عبد الناصر بعد فترة زمنية من حرب اليمن أنه لن يستطع تحقيق الوحدة عن طريق تقسيم الوطن العربي إلى معسكرين و ما أطلق عليه: رجعي وتقدمي، وأن من يتزعم الوحدة العربية عليه أن يحرز نصرا على الكيان الإسرائيلي[٤].

فكان من الطبيعي أن تفكر الحكومة المصرية في بلورة الكيان الفلسطيني وطالبت الدول العربيةبتناسي خلافاتها ودعت إلى عقد مؤتمرات للقمة العربية، هذا ما سيناقشهالفصل التالي.

---

(١) أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى، بيروت، دار العودة، ١٩٦٣، ص ٥٢.
(٢) الميثاق الوطني، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي، هيئة الاستعلامات، د. ت، ص ١٣١-١٣٢.
(٣) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٣٥ -١٣٦.

(٤) صلاح العقاد، المرح نفسه، ص ١٣٥.

الفصل الخامس

الجهود المصرية في إحياء الكيان الفلسطيني وعدوان ١٩٦٧

(١٩٦٢ -١٩٦٧)

المبحث الأول: مصر والشخصية الفلسطينية

المطلب الأول: مصر تطالب الجامعة العربية بإنشاء جهازفلسطيني.
المطلب الثاني: إصدار مصر دستور جديد في قطاع غزة.
المبحث الثاني:دعوة مصر لعقد مؤتمرات قمة عربية من أجل فلسطين.
المطلبالأول:مؤتمرات القمة العربية الأول والثاني والثالث وفلسطين.
المطلب الثاني: أزمة مؤتمرات القمةالعربية والاقتراح المصري البديل.

المبحث الثالث: حرب يونيو١٩٦٧ والقضية الفلسطينية.

المطلب الأول:مقدمات حرب ١٩٦٧ و أسبابها
المطلب الأول:مقدمات حرب ١٩٦٧ و أسبابها
المطلب الثاني: أثرحرب ١٩٦٧ على القضية الفلسطينية.

المبحث الأول

مصر والشخصية الفلسطينية (*)

المطلب الأول: مصر تطالب الجامعة العربية بإنشاء جهاز فلسطيني

بذلت الحكومة المصرية داخل نطاق الجامعة العربية محاولة جادة لإظهار الكيان الفلسطيني، فقدمت يوم ٩ مارس ١٩٥٩، مشروعا يتضمن بعض الأسس التي تقضي بتنظيم الكيان الفلسطيني وإنشاء جهاز خاص بالقضية الفلسطينية في كل حكومة عربية، إلا أن هذا المشروع وجد معارضة من بعض الدول العربية.

وفي انعقادمجلس الجامعة العربية دورتهفي شتورا (لبنان) في أغسطس ١٩٦٠، تكررت مطالبة الحكومة المصرية لدول الجامعة العربية بالمحافظة على الشخصية الفلسطينية، حتى إذا استعاد الشعب الفلسطيني وطنه، أمكنه ممارسة حقوقه كاملة، غير أن بعض الدول العربية لم تعط هذه التوصيات عنايتها ولم تضعها موذع التنفيذ [١].

وفي اجتماع الدورة الأربعين لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٣، جرى فيهابحثأمر تعيين ممثلا لفلسطينفي مجلس الجامعة العربية خلفا لأحمد حلمي عبد الباقي (رئيس حكومة عموم فلسطين) الذي توفي بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٥٣،، وقد نص قرار الجامعة رقم ١٩٠٩علىى: " تأكيد حق شعب فلسطين في بلادهوتمكينه من تحرير مصيره بنفسه وممارسة حقوق الوطنية كاملة..... إن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية " [٢].

دار خلاف شديد بين الهيئة العربية العلياوبين الحكومة المصرية التي كانت ترى أن تعيين مندوب فلسطين هو حق مجلس الجامعة العربية، في حين أصرّت الهيئة العربية العليا أن هذا هو حقها الطبيعي، وانتهى هذا النزاع السياسي بانتصار وجهة نظر مصر وتم بالفعل تعيين أحمد الشقيري مندوبا لفلسطين في الجامعة

(*) مفهوم الشخصية الفلسطينية أو الكيان الفلسطيني هو تغبير سياسي أكثر منه اصطلاح قانوني، وذلك بسبب تهجير الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه وتمزق بنيانه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انظر: عيسى الشعيبي ، الكيانية الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١١-١٢.

(١) محمد قرج، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

(٢) قرارات مجلس الجامعة العربية، مصدر سابق، ص ٥.

العربية، وأبدى رئيس وفد الأردن عدم موافقة حكومته على ذلك، كما رفض رئيس الوفد السعودي للمبدأ الذيينُص عليه القرار[1].

فذهب لأول مرة وفد فلسطيني برئاسة أحمد الشقيرييضمثلاثة وعشرين عضوا فلسطينيا من مختلف الأقطار العربية التي يقيم فيها الفلسطينيون إلى مقرهيئة الأمم المتحدة، حيث اشترك هذا الوفد في دورتها الأخيرة عام ١٩٦٣، باسم فلسطين، وأجرى عدة اتصالات مع وفود الدول الصديقة والشقيقة شارحا تطورات القضية الفلسطينية والظروف التي مرت بها.

المطلب الثاني: إصدار مصر دستور جديد في قطاع غزة.

طيلة الفترة التي أعقبت عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٢، كانت الإدارة المصرية تعامل سكان قطاع غزة على أساس أنه منطقة عسكرية خاضعة لقوانين الطوارئ، ولم تكن فيه أية هيئة فلسطينية تمارس سلطاتإداريةأو سياسية أو تشريعية، حيث كان الحاكم الإداري العام المصري هو السلطة الوحيدة.

صحيح أنه صدر القانون رقم ٦٢١ لعام ١٩٥٣، والقانون رقم ٢٥٥ لعام ١٩٥٥، إلا أن هذين القانونين لم يبدلا من الواقعالسابق شيئاإلا في إطار المسائل الشكلية كتغيير الاسم، حيث أطلق على تلك المنطقة من جنوب فلسطين، اسم قطاع غزة لأول مرة بموجب المادة الأولى من القانون الأول، في حين نص القانون الثاني على تشكيل ما كان يسمى بالمجلس التنفيذي الذي يتكون من: الحاكم الإداري العام رئيسا ومن مديري المديرياتالتنفيذية في القطاع وجميعهم من قبل السلطات المصرية.

ويلاحظ ان هذا المجلس سوى هيئة لمساعدة الحاكمالإداري العام، ولم يغير ذلك من الصلاحيات المطلقة للحاكم الإداري العام المصري.

والخلاصة أن هذين القانوني لم يسمحا للفلسطينيين بالمشاركة في إدارة قطاعهم.

في ٥ مارس ١٩٦٢، وضعت الحكومة المصرية نظاما خاصا بفلسطين، طبقته على قطاع غزة، وكان يختلف عما سبقه بحكم دواعي التطور وتلاحق الأحداث التي كانت تتطلب من السلطة المصرية وضع نظام دستوري جديد يساير آمال الشعب الفلسطيني، وجاء في مقدمة هذا الدستور أن فلسطين جزء عزيز لا سمكن لا يمكن أن يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وأهلها عرب أحرار من صميم الأمة العربية وتكونت مواد هذا الدستور من ٧٤ مادة توزعت على أربعة أبواب، تضمن الباب الأول، المواد الخاصة بقطاع غزة وللفلسطينيين المقيمين فيه، وتالف من مادتين، نصت الأولى على أن قطاع غزة جزءلا يتجزأ من أرض فلسطين، وأن الجمهورية

---

(١) المصدر نفسه.

العربيـة المتحـدة، تقـوم بمسـاعدة أهلـه ومـؤازرتهم حتـى يتحقـق نصـرهم، فـي حـين تضمنت المادة الثانية على مطالبة الفلسطينيين بتشكيل اتحادا قوميا يضم الفلسطينيون أينما كانوا، وهدفه العمل المشترك على استرداد الأراضيالمغتصبة من فلسطين[1] .

أمّا الباب الثاني فقد اشتمل على المواد الدستورية المتعلقة بالحقوق والواجبات العامة وتتألف من اثنتي عشرة مادة، كما احتوى الباب الثالث على السلطات وتكون من ٥٤ مادة، تقع في ستة فصول، وتبحث في سلطاتالحاكم الإداري العام والمجلس التنفيذي الذي حددت صلاحياته بمناقشة القوانين وإقرار ها، وتم وضع القوانين التي تنظم العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وحددت الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها الحاكم الإداري العام[2] .

وما يمكننا قوله أن هذا دستور ١٩٦٢، لم يحقق طموحات الشعب الفلسطيني، فقد ظلت السلطة بيد الحاكم الإداري العام المصري حتى نهاية عام ١٩٦٤.

محاولة فلسطينيةلوضع مشروع دستور جديد :

جـرت محاولـة فلسـطينية جـادة لتصـحيح العلاقـة بـين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية، التي اتخذت شكل الصراع، حيث كانت السلطة التنفيذية (Executive Power) تعنـي الإدارة المصـرية، والسـلطة التشـريعية (Legislative Power) تعنـي السلطة الفلسطينية، ومن ثم تقدم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٦٤، بمشروع دستور جديدمعدل لدستور عام ١٩٦٢ فتم إدخال تعديلات جوهرية على صعيدين:

الأول: توزيع الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الثـاني:إجـراء تعـديلات فـي بعـض المـواد والكلمـات بحيـث تجعلهـأقرب إلـى تطلعات وأماني الشعب الفلسطيني.

يقع مشروع الدستور الجديد في ٩٦، منها ٢٢ ماده جديدة وزعت على جميع أبواب دستور ١٩٦٢وألحقت كلمة فلسطين في كل مكان يرد فيه لفظ قطاع غزة، وأقترح إعطاء الصلاحيات التي كانت لوزير الحربية بخصوص القطاع للنائب الأول لرئيس الجمهوريةالعربية المتحدة، وألا يمارس عضو المجلس التنفيذي عملا غير عمله وتكون مدةدورة انعقاد المجلس التشريعي ستة شهور على الأقل بدلا من أربعة شهور، ومدة عضوية المجلس التشريعي أربع سنوات بدلا من ثلاث.

كـان دسـتور ١٩٦٢ بـنص علـى أن الحـاكم الإداري العـام هـو رئـيس المجلـس التشريعي، إلا أن دستور ١٩٦٤أقترح التعديلات التالية:

---

(١) الوقائع الفلسطينية، عدد خاص بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٦٢.

(٢) الوقائع الفلسطينية، مصدر سابق، انظر المواد من ١٣-١٤، والمادة ٢٠.

١- استبعاد الحاكم الإداري العام من عضوية المجلس التشريعي وبالتالي من رئاسته.
٢- زيادة عدد المنتخبينمن ٢٢ عضوا إلى ٢٤ عضوا، وتخفيض عدد المعينين من ١٠ إلى٨ أعضاء، بهدف زيادة عدد المنتخبين من الفلسطينيين وتخفيض عدد المعينين المحسوبينعلىالإدارة المصرية.

كذلك اقترحت اللجنة الدستوريةللمجلس التشريعي الفصل بين منصبالحاكم الإداري العام وبين منصب رئيس المجلس التنفيذي وأن يكون عدد الأعضاء المنتخبين ٣٣ عضوا بدلا من ٢٢ عضوا وأن يختار أعضاء المجلس التنفيذي من بين أعضاء المجلس التشريعي.

غير أن الإدارة المصرية حاولت بشتى الطرق والوسائل أن تُبقي على دستور ١٩٦٢، متعللة بالظروف الذاتية والموضوعية لقطاع غزة، لأن التعديلاتالمقترحة في مشروع دستور ١٩٦٤، كانت من وجهة نظر الإدارة المصرية تناسب دولة مستقرة، وتذرعت بأن الوضع الحالي يستوجب الاهتمام لمعركة التحرير وليس للتعديلات.

من الملفت للنظر أن السلطات المصرية تصرفت بطريقة دبلوماسية في عدم الاستجابة لقبول مشروع دستور ١٩٦٤، فأوكلت مهمة التصدي لذلك لعدد من الفلسطينيين من، أعضاءالمجلس التنفيذي وكأن الأمر نابع عن رغبة فلسطينية وليس مطلبا مصريا. ومهما قيل في دستور ١٩٦٢ من سلبيات فانه جعل قطاع غزة يحتفظباسم فلسطين ومن خلال الجامعة العربيةعملت مصر على خلق كيانية فلسطينية.

أمّا الخلفيات التي كانت تحرك واضعي التعديل الدستوري المذكور فهناك رفض قاطع للدكتاتورية المصرية التي كان يمثلها الحاكم الإداري العام المصري، على أساس اعتبار قطاع غزة منطقة عسكرية، تدار بموجب قانون الطوارئ، كما كن هناك تأكيدا على الكيانية الفلسطينية والدور الفلسطيني.

المبحث الثاني

دعوة مصر لعقد مؤتمرات قمة عربية من أجل فلسطين.

المطلب الأول: مؤتمرات القمة العربية الأول والثاني والثالث وفلسطين.

- **مؤتمر القمة العربي الأول**

دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد مؤتمر عربي في القاهرة موجها الدعوة إلى الملوك والرؤساء العرب أثناء خطابه في مدينة بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣، مشيرا إلى الأسباب الداعية لعقد هذا المؤتمر وهي: لبحث الموقف الذي ينبغي أن تواجه به المؤامرة الصهيونية لتمويل مجرى نهر الأردن ومن أجل فلطين وتفعيل قرارات الجامعة العربية، وبعد مرور بضعة أيام على هذا الخطاب وجهت وزارة الخارجية المصرية الدعوة بصفة رسمية لعقد المؤتمر عبر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

استجابة لذلك عُقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة من (١٣-١٧) يناير ١٩٦٤، بهدف اتخاذ موقف عربي موحد للتصدي للمشروع الصهيوني القاضي بتحويل مجرى مياه نهر الأردن، وحل الخلافات العربية – عربية، ولم يكن موضوع الكيان الفلسطيني أو إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني مدرجا على أجندة أعمال المؤتمر، لكنه أثير بعد انتهاء المناقشات، فأصبح من المفيد بالنسبة للحكام العرب أن يستجيبوا لرغبة عارمة في إبراز الكيان الفلسطيني، فتقدموا بذلك ترضية للرأي العام العربي.

تم بحث موضوع الكيان على أعلى مستوى تمثل فياجتماع الملوك والرؤساء العرب الذين قرروا العمل على تنظيم الشعب العربي الفلسطيني في الشتات وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه المغتصب وتقرير مصيره بنفسه[١].

استبشرت الجماهير العربية خيرا، وراحوا يعقدون الآمال على مقررات الجامعة العربية بشأن فلسطين وإبراز كيان لشعبها.

والسؤال الذي يطرحه الباحث هو: هل كان الملوك والرؤساء العرب متفقين على ذلك؟

يجيب على هذا السؤال أحمد الشقيري قائلا: " إن الملوك والرؤساء العرب لم يكونوا متفقين على ماهية الكيان الفلسطيني، فكان الملك حسين مصمما ألا يظهر في بيان مؤتمر القمة العربي الأول تعبير الكيان الفلسطيني، ورأى الرئيس السوري ياسين

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، وثيقة رقم ٣١٣، ص ١٢٦٧.

الحافظ، أنه لا فائدة من إنشاء هذا الكيان، في حين كان الملك سعود برى إنشاء حكومة فلسطينية " [١] . وكان الرئيسان: الحبيب بورقيبة وأحمد بن بلا يريان تأسيس جبهة تحرير فلسطينية وطنية [٢] .

أكد أحمد الشقيري على أن قرار الملوك والرؤساء العرب لم يخولوه بإنشاء كيان فلسطيني فقال: " كانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس ومن ثم تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني... لكنني.....عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع، فأدعو إلى مجلس وطني " [٣] .

بذلك يكون أحمدالشقيري قد مهد الطريق أمام عقد أول مؤتمر وطني فلسطيني من هذا النوع وتقبلت المنظمات الفلسطينية فكرة إنشاء كيان فقد صدر في بيروت بيان بتوقيع حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام لطلبة فلسطين والشباب العربي الفلسطيني في لبنان بالموافقة على إنشاء كيان فلسطيني على أساس إجراء انتخابات حرة.

وتم إعداد قائمة نهائية بأسماء المرشحين الذي بلغ عددهم أربعمائا وعشرون عضوا، منهم مائتان وواثنى عشر من ضفتي الأردن[٤]

ويمكن للباحث إبداء ملاحظتين على تمثيل عضوية الشعب الفلسطيني في المؤتمر الوطني الفلسطيني هما:

الأولى: إيجابية وتتمثل بشكل واضح في التوزيع الجغرافي والعددي للشعب العربي الفلسطيني.

الثانية: سلبية وهي أن أحمد الشقيري، سلك في طرقة تمثيل الفلسطينيين المسلك التقليدي الذي ضم أغلبية ساحقة من ممثلي الفئات العليا وما يسمى بالوجهاءمثل: رؤساء البلديات وأعضاء الغرف التجارية والصناعية ومديري المصارف وغيرهم.ولم يشمل سوى أعداد قبيلة من ممثلي المنظمات التي كانت تتهيأ لممارسة الكفاح المسلح [٥]

---

(١) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة، ١٩٧١، ص ٤٦-٥٠.

(2) Liala.S.Kadi،Arab summit conference and the Palestine problem، Beirut،p.l. o.Research Center، 1969، p 99.s.

(٣) أحمد الشقيري، من القمة..، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٤) رشيد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤- ١٩٧٤، بيرون، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٥، ص٨-١٠.

(٥) خيري حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٤ /ص ٤٢٣، وكان من الأجدر أن يمثلوا هؤلاء الأكثرية.
وفد عقد المؤتمر يوم ٢٨ مايو ١٩٦٤

وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة متابعة قراراتمؤتمر القمة العربي الأول في ٥ يونيو ١٩٦٤، اتهم الشقيري بتجاوز حدود صلاحياته التي خولها له المؤتمر [١]، غير أن معارضة الدول العربية لما قام به الشقيري، كانتتقابل بدعم ومساندة من مصر التي بدا تأثير ها واضحا منذ أن تم اختيار الشقيري ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية، حيث كانت تربطه علاقات وطيدة بعبد الناصر.

كان تصّور الشقيري للكيان الفلسطيني يختلف عنمفهوم رؤساء بعض الدول العربيةفقال: " لقد قيل لي أن الكيان يهدف إلى غرضين:

أولهما، سلخ الضفة الغربية وإقامة حكومة فلسطينية وثانيهما، أن تتخلى الدول العربية عن فضية فلسطين وكلا الأمرين باطل من أساسه.... الكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تسهم غي تحرير وطنهم " [٢] وذلك ببناء الجهاز العسكري ومهمته تمكين القادرين على حمل السلاح في خدمة وطنهم، والجهاز التنظيمي وهو تشكيل اتحادات ونقابات، والجهاز السياسي وتكون مهمته إعلامية، والجهاز المالي ويشمل الصندوق القومي الفلسطيني [٣] هناك من يرى أن مصر كانتتريد من الكيان الفلسطيني أن يكون مجرد منبر إعلامي، له دور دبلوماسي على الصعيدين العربي والدولي[٤]، واستشهد أصحاب هذا الرأي بقول عبد الناصر لأعضاء المجلس التشريعي من أبناء قطاع غزة بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٢، في العيد العاشر للثورة المصرية إذ قال لهم: " من بقول لكم أن قضيتكم سهلة فإنما يخدعكم، فقضية فلسطين من أصعب القضايا في العالم لأنها ليست إسرائيل، وإنما إسرائيل ومن وراءإسرائيل...ومن يقول أنه وضع خططا لحلها إنما يخدعكم، فأمامنا قضية معقدة ويجب أن نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية " [٥].

ذهب فريق آخر للقول بأن هدف مصر من بناء الكيان الفلسطيني ليكون أداة ضغط وسلاح تشهره في وجه الحكومات العربية المعادية لسياستها وكأداة ضغط على الفلسطينيين أنفسهم وبعض تطلعاتهم، وخصوصا التي برزت في قطاع غزة خلال العامين(١٩٦٢/) ١٩٦٤، وللاستفادة في نفس الوقت من منظمة التحرير الفلسطينية لتخفيف الضغط عن الحكومة المصرية من قبل الجماهير الفلسطينية التي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦١

(٢) أحمد الشقيري، من القمة...، مصدر سابق، ص ٦١.

(٣) مجلة الحياة اللبنانية، بيروت، ٢٨ فبراير ١٩٦٤، تصريح لأحمد الشقيري.

(٤) عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مجلة شئون فلسطينية ، بيروت، العدد٤٢/٤١، مركز الابحاث الفلسطينية، فبراير ١٩٧٥، ص ٥٥.

(٥) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصر سابق، ص ١٢٤-١٢٦.

كانت تطالب دوما بمعركة للتحرير، أي توجيه أنظار تلك الجماهير إلى المنظمة بدلا من الحكومة المصرية[١] .

وفد عقد المؤتمر يوم ٢٨ مايو ١٩٦٤، في مدينة القدس وافتتحه الملك حسين، بحضور ممثلين عن الملوك والرؤساء العرب وأمين الجامعة العربية وممثلي التجمعات الفلسطينية.والملاحظ أن هذا المؤتمر قد أسس هيئات شبيهة بتلك التي للدولة، حيث تكوني (م. ت. ف،) بهياكلها: مجلس وطني، لجنة تنفيذية، الأجهزة والمؤسسات والدوائر والمكاتب وجبش التحرير والصندوق القومي، كل ذلك كان بعم الحكومة المصرية ومساندتها.

غير أن مجريات الأمور تدلل علىخلاف ذلك وتشير إلى أن هدف مصر من إبراز الكيان الفلسطيني، كان جزءا من التصور القومي العام في فكر الرئيس عبد الناصر وهو م أكد عليه في عدة مناسبات، ففي خطابه بالجزائر يوم ٢ يوليو ١٩٦٢، فال: " شعب فلسطين هو الطليعة، ويجب علينا أن نعزز هذه الطليعة بجميع الإمكانيات، المادية والعسكرية للجمهورية العربية المتحدة " [٢] . كما أنه ذكر ذلك أيضا في ديسمبر من نفس اعام فقال أيضا: " طالت بوحدة العمل العربي من أجل فلسطين..... ودعيت إلى مؤتمرات القمة " [٣] .

أمّا بخصوص قول عيد الناصر بأنه لم تكن لديه خطة جاهزة لتحرير فلسطين، فانه كان يرد على تصريحات الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في رطلك الفترة عن الخطط التي وضعها لتحرير فلسطين، ثم أن عبد الناصر أكد لوفد غزة أنه يعمل بالاستعداد بكل الإمكانات المعنوية والمادية، إذ قال: " لا بد أن نعد أنفسنا بالعمل وليس بالكلام والمزايدات " [٤] .

إذن كان الرجل واقعيا، فاعترف أن القضية الفلسطينية معقدة وصعبة و هذه الصراحة لا تعتبر بمثابة نفض اليد كما أدعى بعض الباحثين[٥] . نبل على العكس من ذلك، فالقائد الذي يكون على غير استعداد ويحاول ‘يهام الناس أنه مستعد، هو خائن في حق أمته ووطنه، ويذكر قائد جبهة تحرير فلسطين (حسن الصبارين) : أنه كان لدى عبد الناصر نية أكيدة في التحرير غير أن الظروفلم تساعده[٦] . ويبدو أنه كان واضحا لدى القيادة المصرية الطبيعة المعقدة للصراع العربي- الصهيونيوموقف

---

(١) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصر سابق، ص١٢٨.
(٣) منظمة الشباب الاشتراكي، عبد الناصر الفكر والطريق، ، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٢، ص ٢٦٦-٢٦٧.
(٤) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصر سابق، ص١٢٢.
(٥) فريق من الباحثين القوميين.، مرجع سابق، ص ٤٠.
(٦) مقابلة الباحث معه بدمشق بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣.

الدول الكبرى منهومن هنا كانت مصر تدير هذا الصراع بمفهوم يقوم على الأسس التالية[1] :

١- تشجيع المقاومة الفلسطينية الداخلية وتقديم الدعم لها.
٢- العمل على تجهيز القوة العسكرية وبناء الدولة العربية القادرة على مواجهة الكيان الإسرائيلي عسكريا واقتصاديا وسياسيا.
٣- المقاطعة الشاملة للكيان الإسرائيلي.
٤- تعميق العزلة الدولية للكيان الإسرائيلي بكشفه على حقيقته لأمام العالم.

لقد كانت مصر بعد مؤتمرالقمة العربي الأولراغبة في إنشاء الكيان الفلسطيني ولم يكن من قبيل الصدفة أن الشقيري قبل أن يبدأ جولته على الدول العربية واتصالاته لمناقشة أمر تنظيم الشعب الفلسطيني حسب مقررات مؤتمر القمة الأولأن يجتمع يوم ١١ فبراير ١٩٦٤، بالدكتور فوزي وزير الخارجية المصرية ويعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمالية.

وكان لموقف مصر الداعم لإنشاء الكيان الفلسطيني في صيغته التي عرضها الشقيري، وهي أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولا يمارس أية سيادة، كفيلا بالحد من تأثير المعارضة التي أبدتها بعض الدول العربية والتي استمرت في المعارضة حتى بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية مثل الأردن التي كانت ترفض حتى مجرد مبدأ إقامة كيان فلسطيني شكلي.

أمّا بالنسبة لموقف الكيان الإسرائيلي من قرارات مؤتمر القمة العربية الأول فقد تمثل في البيان الذي ألقاه ليفي أشكول في الكنيست والني جاء فيه[2] :

١- إنقرارات مؤتمر القمة العربي تضمنت تهديدا باستعمال القوة ضد (إسرائيل).
٢- إنقرارات مؤتمر القمة العربي تتعارض واتجاهات السياسة الدولية التي تدعو إلىإزالة التوتر وتعزيز السلام.
٣- إن مؤتمر القاهرة قد أوضح للعالم من الذي ينوي العدوان، الذي يهز ضمير كل محب للسلام.
٤- يتضح من رد الفعل الإسرائيلي السابق، أن ليفي أشكول يحاول أن يظهر للعالم الدول العربيةبمظهر المعتديوتناسأن دولته المزعومة قائمة أصلا على الاغتصاب والباطل، وأن وجود دولة الكيان مخالف لكافة الشرائع والقوانين الدولية.

---

(١) حبيب قهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا، دمشق، مؤسسة الأرض والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٢٩٥.
(٢) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

- **مؤتمر القمة العربي الثاني**

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في٥ سبتمبر ١٩٦٤، في قصر المنتزهبالإسكندرية، وفيه ألقى الرئيس عبد الناصر كلمة قصيرة، أكد فيها على ضرورة تعزيز إمكانيات الدفاع المشتركفي وجه الأخطار المتزايدة على الأرض المحتلة منفلسطينبكل ما ينطوي غليه ذلك من مجالات العمل سواء كانت إنشائية، سياسية أو اقتصادية[١].

وما يهم الدراسة هو تلك القرارات التي اتخذها المؤتمرون على الصعيد الفلسطيني وكانت في مجملها كالتالي[٢]:

١- تم الاعتراف الرسمي والمعلن بمنظمة التحرير الفلسطينية.
٢- الالتزام بتحرير فلسطين، ووضع خطة للعمل المشترك.
٣- ترحيب المؤتمربقيام منظمة التحرير الفلسطينية، دعما للكيان الفلسطيني، وطليعة للنضال الجماعي لتحرير فلسطين
٤- اعتماد القرار الذي اتخذته (م. ت. ف) بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتعيين التزامات الدول الأعضاء في الجامعةالعربية، لمعونة المنظمة في ممارسة مهامها.
٥- العمل على مواجهة الاستعمار والصهيونية.

كما أعلن الرئيس عبد الناضر، أمام المؤتمر وضع قطاع غزة وسيناء تحت تصرف (م. ت. ف) لتكون هذه المناطق منطلقا وقاعدة عسكرية لتدريب القوات الفلسطينيةفي زحفها المنتظر لتحرير فلسطين، وأعلن العقيد وجيه المدني، قائدا للجيش الفلسطيني.

وكان من نتائج هذا المؤتمر الاتفاق على إنشاء مكاتب لمنظمة التحرير في معظم عواصم العالم لشرح الأدوار التي مرت بهاالقضية الفلسطينية، وتم الاتفاق بين الشقيري والدكتور عبد القادر حاتم (وزير الإعلام المصري) على تخصيص برنامج إذاعي لتوعية الشعب العربي بخطر الصهيونية واصدر كتب ونشرات بمختلف اللغات لشرح القضيةالفلسطينية.وعقدت اجتماعات مطولة بين الشقيري وعبد الخالق حسونة (أمين عام الجامعة العربية) لبحث الخطوات العملية لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني الخاص بفلسطين.

وكنتيجة لذلك وبتشجيع مصري ُقد في مدينة غزة المؤتمر الطلابي العالمي، في نفس الوقت الذي انتهى فيهمؤتمر القمة العربي، أشرف عليه اتحاد طلاب الكليات والمعاهد العليا بمصر واتخذ هذاالمؤتمر الطلابي عدة قرارات منها[١]

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج ١، مصدر سابق، وثيقة رقم ٢١٨، ص ١٢٨٣، وانظر أيضا، الوثائق الفلسطينية العربية، ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات ١٩٦٦، ص ٤٠.
(٢) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، وثيقة رقم ٣١٨ ص ٢٨٣.

١- إن قيام الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي يعد تهديدا مباشرا لأمنه وسلامته.
٢- إنالكيان الصهيوني بوجوده الحالي وسياسته خطر على السلام العالمي.
٣- إن السكوت على تشريد أكثر من مليون لأجيء فلسطيني من ديارهم يعد جريمة فظيعة.
٤- المطالبة بتكوين كتيبة طلابية من الطلاب العرب ضمن جيش فلسطين.
٥- تنظيم يوم من كطل عام يسمى يوم فلسطين تنظم فيه الدعاية للقضية الفلسطينية وتجمع فيه التبرعات لتدعيم الكيان الفلسطيني.
٦- دعوة شباب فلسطين المغتربين في جميع أنحاء العالم، إلى عقد مؤتمر على أرض فلسطين لتنظيم جهودهم من أجل استعادة وطنهم.

وفي أولفبراير ١٩٦٥، أصدر الفريق أول يوسف العجرودي (الحاكم الإداري العام) بقطاع غزة تعليماته لتنفيذ القرار الجمهوري القاضي بحل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني وتسليم أمواله ونقل جميع موظفيه ومكاتبه إلى (م. ت. ف) وفى ١٧ من نفس الشهر، اجتمع أحمد الشقيري بوزير خارجية مصر (محمود رياض) وصرح الشقيري بأن الاجتماع تناول طريقة معالجة القضية الفلسطينية، والخطوات التي تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية في المجالات العسكرية والسياسية [٢] .وفي نفس الشهرتم إنشاء مركز الأبحاث، ليكون مكانا لدراسة القضية العربية الفلسطينية مصدرا أمينا وأكاديميا للمعلومات عنها [٣]

أمّا بالنسبة للعمل النقابي الذي كان محظورا منذ عام ١٩٥٥، حين قامت الإدارة المصرية في قطاع غزة بحل نقابة المعلمين الفلسطينيين، إلا أنتلك الإدارة وافقت بعد إنشاء (م. ت. ف)، على لإقامة إتحاد العمال الفلسطيني فتم افتتاح المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين يوم ١٤ أبريل ١٩٦٥في مدينة غزة، بحضور ممثلين عن عمال فلسطين في كافة تجمعاتهم، وحضر المؤتمر رئيس اتحاد عمال مصر (أحمد فهيم) والأمين العام للعمال العرب (محمد أسعد راجح) [٤] .

و في أول مارس ١٩٦٥، افتتحت الحكومة المصرية إذا عة صوت فلسطين الناطقة بلسان (م.ن. ف)، وابتدأت البث من القاهرة، وفي ٨ من الشهر ذاته ـ ألقى الرئيس عبد الناضر خطابا جاء فسه: " إننا لن ندخل فلسطين على بساط من حرير،

---

(١) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥٤٤-٥٤٥.
(٢) اليوميات الفلسطينية، مصدر سابق.
(٣) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص ٥٩.
(٤) المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين، القاهرة، مطبعة أطلس، ١٩٦٥، وفيه كامل نصوص الكلمات التي ألقيت من ١٤- ١٧ أبريل ١٩٦٥.

وإنما سندخلها على أرض مفروشة بالدم، وأن الدول العربية تتفوق على الكيان الصهيوني من حيث العدد، فلماذا لا نوجد جيوشا تهزم الكيان الصهيوني " [١] .

كما عقدت المرأة الفلسطينية أول مؤتمر لها في ١٩ مايو من نفس العام، في مدينة القدس، كما عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني دورته الثانية في قاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهرة من ٣١ مايو -٤ يونيو ١٩٦٥ وافتتحه الرئيس عبد الناصر بخطاب ندد فيه بانهزامية الرئيس الحبيب بورقيبة ورفض إتباع طريق المزايداتوالصدق مع النفس[٢] .

- **مؤتمر القمة العربي الثالث**

جرى افتتاح هذا المؤتمر في الفترة من (١٣-١٧) سبتمبر ١٩٦٥، بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، وقد افتتحه الرئيس عبد الناصر، بصفته رئيسا للمؤتمر بكلمة حدد فيها مهمة هذا المؤتمرمؤكدا، إنها باختصار من أجل تحرير فلسطين وبأنه لا يمكن الفصل بين تحريرفلسطينوبين الحركة الشاملة للأمة العربية[٣] .، وقد ذكرت جريدة الأهرام القاهرية، أن المؤتمر عقد ثلاثة جلسات، كان البحث فيها يدور حول موضوع تحريرفلسطينوقد شمل النقاط التالية[٤] :

١- اقتراح الملك الحسن بتكوين حكومة فلسطين.
٢- التحفظات التي تضعها بعض الدول حول برتوكول العمل والإقامةوالتنقل للفلسطينيين ومن هذه الدول:الأردن، لبنان، الكويت، ليبياوالمغرب.
٣- موقف لبنان والأردن من رفض طلبات منظمة التحرير، بشأن تكوين قوات الجيش الفلسطينيعلى أراضيهم.
٤- الجانب العسكري في تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن:
   أ- تحرك قوات الدعم العربية من السعودية والعراق والأردن.
   ب- الخطط العسكرية لحماية عمليات تحويلروافد نهر الأردن.
٥- التقرير الذي قدمه الفريق عليعلي عامر، قائد القوات العربية الموحدة بتكليف من مؤتمر القمة العربي الثاني عن مشروع مواجهة الكيانالصهيوني على المدى البعيد وخطة تحرير فلسطين.

---

(١) اليوميات الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٨٢.
(٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ج ٥، القاهرة مصلحة الاستعلامات، د.ت، ص ٤٤٧- ٤٤٩.
(٣) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مصدر سابق، راجع النصوص كاملة في الوثيقتين رقمي، ١٧٧، ١٧٩.
(٤) جريدة الأهرام، القاهرة، تاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٦٥.

وكانأحمد الشقيري قد تقدم في ١١ سبتمبر ١٩٦٥، إلى المؤتمر بعدة اقتراحات منها [١]:

١- المطالبة باعتماد الخطة العسكرية التي اقترحتها قيادة م. ن. ف.
٢- الموافقة على إنشاء القوات الفلسطينية الإضافية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني.
٣- العمل على تطبيق التجنيد الإجباري المعمول به في قطاع غزة على جميع أبناء فلسطين.
٤- منح قيادة م. ت. ف.كافة التسهيلات والحصانات التي تيسر لها للقيام بالمهمات الملقاة على عاتقها.
٥- الموافقة على برتوكول تنظيم شؤون الفلسطينيين الخاصة بالسفر والإقامة والعمل.
٦- تيسير جميع الأسباب أمام الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية لإجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المقبل.
٧- تسهيل مهمة (م. ت. ف.) في تحقيق التنظيم الشعبي لأبناء فلسطين في أماكن تواجدهم.
٨- الموافقة على نظام الجباية الشعبية لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني.
٩- اعتماد ميزانية م. ت. ف.
١٠- منح المنظمة ومكاتبها التسهيلات والحصاناتومنها إنشاء شبكة لاسلكية بين مقر المنظمة وفروعها.

وقد أقر المؤتمر خطة منظمة التحرير بالكامل[٢] .وبذلك يتضح دور مصر الداعم والمتميز لإبراز الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)

فالحكومة المصرية هي أول من دعت إلى عقد مؤتمرات القمة العربية من أجل ذلك، وهذا ما أشار إليه الرئيس جمال عبد الناصر فقال: "أمّا بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، فهي على استعداد لتقديم كل شيء سواء كان ذلك بالنسبة لأرض الجمهورية بما في ذلك سيناء أو قطاع غزة، وأن الجمهورية مع الفلسطينيين قلبا وقالبا وتعتبر نفسها قاعدة الثورة" [٣] .

هكذا بجهود مصرية تم تأسيس (م. ت. ف) بهيكلها العام والبحث لا يتفق مع من يقول أن الحكومة المصرية، أنشأت المنظمة الفلسطينية كإطار سياسي لتطويق التململ الفلسطيني آنذاك، ومنعه من السير قي تيار الثورة والقوة المسلحة وإبقائه في إطار الوصاية العربية وهناك من صور (م. ت. ف) بأنها منظمة ناصرية وأن أحمد

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، وثيقة رقم ٣٤١، ص ١٣٧٩.وانظر أيضا، صحيفة الجهاد الأردنية، عمان، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٦٥..
(٢) أحمد الشقسري، على طريق الهزيمة، مصدر سابق، ص ٧٦.
(٣) المصدر نفسه ونفس الصفحة.

الشقيري ما هو إلا موظف في وزارة الخارجية المصرية وما إلى ذلك من الكلام، صحيح أن (م.ت. ف) وجدت بترخيص عربي وبمجهود مصري مكثف، وهذا في حد ذاته ليس عيبا، بل هو عمل نضالي ثوري تبناه عبد الناصر، وأيده المخلصون من الرؤساء والملوك العرب، ليكون الشعب الفلسطيني طليعة العمل النضالي من أجل تحرير فلسطين المغتصبة ولأن تحرير فلسطين مسؤولية وطنية وعربية وإسلامية وتحتاج لكافة جهود العالم الذي يقف مع الحق وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

المطلب الثاني: أزمة مؤتمرات القمة العربية والاقتراح المصري البديل

في عام ١٩٦٥، خاضت مصر معركتين دبلوماسيتين، كانت المعركة الأولى تتمثل في دعوة الدول العربية إلى قطع علاقاتها مع ألمانيا الغربية، نظرا لتطور علاقاتها مع الكيان الصهيوني، ففي فبراير ١٩٦٥ كشفت صحيفة الأهرام القاهرية عن صفقة الأسلحة الضخمة التي زودتبها حكومة ألمانيا الغربية الكيان الصهيوني والتي بلغت قيمتها ثمانين مليون دولار أمريكي.

وعلى أثر ذك دعت الحكومة المصرية الدول العربية إلى قطع علاقتها مع ألمانيا الغربية والاعتراف بحكومة ألمانيا الشرقية، فاستجابت معظم الدول العربية لقرار قطع العلاقات ما عدا :ليبيا وتونس والمغرب، ولكن معظمها تحفظ على قرار الاعتراف بألمانيا الشرقية.

أما المعركة الأخرى، التي شنتها الحكومة المصرية على الرئيس التونسيأثر تصريحه بآراء جديدة حول الصراع العربي – الصهيوني، عندما أشار إلى أن سياسة المراحل التي نجحت معه في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي يمكن تطبيقها في قضية فلسطين، وطالب بإنشاء دولة فلسطينية على الأراضي المحررة آنذاك (الضفة الغربية وقطاع غزة)، [١].

لعل ذلكشكل كان بداية الأزمةفي العلاقاتالعربية – العربية عام ١٩٦٥، غير أول إشارة وردت بالفعل إلى عدم ارتياح الحكومة المصرية تجاه مؤتمرات القمة العربية وسياساتها كانت في خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ مارس ١٩٦٦، في السويس حيث وجه النقد لما أسماهم بالرجعيين العربوارتباطهمبالاستعمار، عندما أدلى وجدد الحديث عن مؤتمرات القمة عندما أدلى لصحيفة(بلينز) الهندية يوم ٩ مايو من نفس العام، حول سؤاله، عما إذا كان الوقت قد حان للتخلي عن تجربتكم مع الوحدة الرأسية (وحدة الحكومات) والتركيز على التضامن الأفقي بين الشعوب العربية فقال: "إن مؤتمرات القمة ربما لم تحقق كل لا ما كانمنتظرا (منها) .....لكنه من الخطأ القول

(١) اليوميات الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٣٤.

بأن التجربة قد فشلت.... (وأنه) سيعمل على جبهتين هما الجماهير العربية ورؤساء الدول "[١].

وفي ١٥ يونيومن نفس العام، جاء في خطاب الرئيس عبد الناصر "أن حل القضية الفلسطينية لن يتم إلا بالعمل الثوري، وفي خطاب آخر يوم ١٠ يوليو من نفس العام أشار إلى أن الرجعيةالعربيةاستفادتمن مؤتمرات القمة فانتقلت من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم على القوى الوطنية، وأن مصر لن تذهب إلى مؤتمر القمةالقادم[٢].

وطالبت وزارة الخارجية المصرية بتأجيل مؤتمرات القمة العربية إلى أجل غير مسمى، لأنه لا يحقق من وجهة نظر مصر، في ذلك الوقت الأهداف التي دعت من أجلها مصر إلى عقد مؤتمرات القمة، ورفعت في ٢أغسطس ١٩٦٦، إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أعلنت فيها أنها لا تمانع في أية مساع تبذل من أجل إزالة الأسباب التي دعت إلى التقدم بهذا الطلب، وقد أوضح الرئيس عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٤ نوفمبر من نفس العام مشيرا إلى سياسة مؤتمرات القمة وموضحا موقفه منهاوهي:

١- إدانةالحلف الإسلامي لصالح القوى الأجنبية الراغبة في السيطرة.
٢- استمرار عداء السعودية للثورة اليمنية.
٣- خروج الرئيس الحبيب أبو رقيبة بدعوة صلح مع الكيان الإسرائيلي.
٤- عقد صفقة الأسلحة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل مبررا لأمريكا أن تقدم أسلحة جديدة للكيان الإسرائيلي.

في ديسمبر من نفس العام ألقى، محمد صدقي سليمان (رئيس الوزراء المصري) بيان الحكومة الجديدة أمام مجلس الأمة المصري وأوضح أن مصر تضع كل إمكاناتها وراء نضال الفلسطينيين في وجه العنصرية الصهيونية وأسيادها [٣].

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية، مصدر سابق، وثيقة رقم ٧٤، ص ١٦٧.
(٢) الأهرام، القاهرة، بتاريخ، ٢١ يوليو ١٩٦٦.
(٣) المصدر نفسه، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٦.

المبحث الثالث

حرب يونيو١٩٦٧ والقضية الفلسطينية.

المطلب الأول :مقدمات حرب ١٩٦٧ و أسبابها

لعل دراسة مقدمات حرب يونيو ١٩٦٧ تفوق في أهميتها دراسة مجريات الحرب نفسها، لأنه لم تحدث اشتباكات جدية بين القوات الإسرائيلية وبين القوات العربية، من هنا تأتي دراسة مقدمات هذه الحرب لأن مقدماتها جزء من تاريخ المنطقة العربية، وجزء من تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلاقة ذلك بالصراع الامبريالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تنظر إلى الثورة المصرية على أنها خطر يهدد الكيان الإسرائيليوالمصالح الأمريكية، ليس في الوطن العربي فقط، وإنما أيضا في دول العالم الثالث، ولابد من احتوائها أو استخدام القوة لإزالتها.

بهذا المفهوم زار مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية (ليندون جونسون) عام ١٩٦٥، الرئيس عبد الناصر، عارضا عليه إمكانية إقامة علاقات متميزة مع مصر، وكانت شروط المبعوث الأمريكي كالتالي [١] :

١-وقف عملية التحول الاشتراكي داخل مصر.
٢-نزع فكرة الوحدة العربية والاكتفاء بفكرة مصر للمصريين.
٣-وقف زيادة الجيش المصري عند هذا الحد.
٤-الإشراف الكامل للمستشارين الأمريكيين على صناعة الأسلحة الحربية داخل مصر.
٥-تهيئة السبيل لحالة سلام مع الكيان الإسرائيلي
٦-وقف استثارة الشعور القومي ضد الكيان الإسرائيلي.

(١) حسن صبرا، لمصر ولعبد الناصر، بيروت، دار النشر، ١٩٨٠، ص ٥٤-٥٥.

وهنا يمكن إثارة السؤال التالي: هل قبل عبد الناصر بتلك الاملاءات الأمريكية؟

لقد رفض عبد الناصر تلك الاملاءات الأمريكية، وخرج المبعوث الأمريكي شبه مطرودا [١]. أيضا خلال تلك الفترة، كانت العلاقات العربية – العربية آخذة في التحسن، حيث بدأت مؤتمرات القمة العربية في الانعقاد، ومن الطبيعي أن مثل تلك الأوضاع العربية تقلق الحكومة الأمريكية، ويدا التخطيط لضرب الثورة المصرية، وكالعادة كان الكيان الإسرائيلي هو الأداة، كان ذلك هو مقدمات حرب ١٩٦٧، أمّ الأسباب المباشرة فكانت لكم يلي:

منذ شهري مارس وأبريل ١٩٦٧،، تدهورت الأوضاع بشكل خطير على الحدود بين سورية وفلسطين المحتلة، وكانت القيادة الإسرائيلية تتهم الحكومة السورية بالسماح للفدائيين الفلسطينيين بالتسلل عبر حدودها إلى فلسطين المحتلة للقيام بالأعمال الفدائية.

فألقى رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي (ليفي أشكول) خطابا يوم ٢١ مارس من نفس العام، في نادي الصحافة، أشار فيه إلى أعمال الفدائيين الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة، وهدد بالانتقام من سورية [٢]، كذلك صرح رئيس أركان الحرب للكيان الصهيوني (اسحق رابين) بأنهفي وسع قواته أن تحتل دمشق إذا لزم الأمر [٣]. وتطور الوضع فحدثت عدة اشتباكات جوية وبريةبين القوات السرية والقوات الإسرائيلية في مطلع أبريل من نفس العام، وكان ذلك في عمق الأجواء السورية لمسفة ٧٠ كم، كما استخدمت الدبابات والمدفعية الإسرائيليةفي تلك العمليات[٤].

خلال تلك الأحداث ألقى الرئيس السوري (الدكتور نور الدين الأتاسي) خطابا جاء فيه: " لقد حاول الصهيونيون اليوم أن يعتدوا على حدودنا وحاولت طائراتهم أن تخرق سماءنا....إن سورية لن تشتكي بعد الآنبلسترد على العدوان، بتدمير قواعد العدوان في قلب الأراضي المحتلة " [٥].

ولما كانت مصر مرتبطة مع سورية باتفاقية دفاع مشترك منذ ١٠ نوفمبر ١٩٥٥، فقد قام وفد عسكري مصري برئاسة قائد القوات الجوية الفريق أول محمد صدقي محمود، بزيارة إلى دمشق يوم ١٠أبريل ١٩٦٧بهدف وضع خطة عسكرية لمواجهة جميع الاحتمالات، وصدر بيان مشترك عقب الزيارة يفيد أن سورية ومصر

---

(١) المرجع نفسه ص٤٧..
(٢) اليوميات الفلسطينية، المجلدان ٤-٥، مصدر سابق، ١٩٠- ٢٩٧.
(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٢٢٢.
(٤) أجار يشيف، مرجع سابق، ص ١٥٤.
(٥) اليوميات الفلسطينية، المجلدان، ٤-٥، ص ٢٩٩.

تؤكدان تصميمهما على التصدي المشترك لإسرائيل[١] . وأكد على ذلك الفريق أول علي علي عامر (قائد القيادة العربية المتحدة) .

وفي ١ مايو من نفس العام، ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا، أشار فيه إلى أن مصر لم تتدخل في المعركة الجوية التي دارت يوم ٧ أبريل لسببين وهما[٢] :

- أن السوريين أبلغوا أنهم ليشوا في حاجة للتدخل.
- أن مدى سلاح الجو المصري لا يصل إلى سورية من قواعد في مصر.

غير أن الأمر اختلف حينما وصل إليه مندوبان من المخابرات السورية يوم ٨ مايو ١٩٦٧، وأخبراه بأن تسع عشرة كتيبة إسرائيلية تُحشد على الحدود السورية، كما أكد ذلك الأمر مصادر سوفيتيةالتي أبلغت مصر بأن بأن فيلقين إسرائيليين على الحدود السورية، وتلقى عبد الناصر أيضا من دمشق تقريرا بعث به السفير السوري بالقاهرة (_ صلاح الطرزي) يشير إلى أن مصادر موثوقة أن العدوان سيكون بين الفترة من ١٢- ١٦ مايو ١٩٦٧[٣] .

بناء على تلك المعلومات أصدر عبد الناصر تعليماته إلى قطاع الجيش بالتوجه إلى سيناء، ظنا منه أنه بذلك يشكل ضغطا على القيادة الإسرائيلية للكف عن مهاجمة سورية، وكانت قوات الأمم المتحدة ترابط في مراكزها في سيناء منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦،، فوجه اللواء محمد فوزي، إلى الجنرال الهندي ريكي (قائد قوات الأمم المتحدة) رسالةبتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٧، تضمنت: أنه أصدر الأمر إلى القوات المسلحة المصرية بأن تكون على أهبة الاستعداد، إذا بدأت القوات الإسرائيلية عدوانها على أية دولة عربية، ومحافظة على سلامة قوات الأمم المتحدة المتمركزة في نقاط التفتيش، فأنني أرجوك العمل على سحبها من تلك النقاط[٤] .

كان عدد تلك القوات الدولية المرابطة في سيناء حوالي ثلاثة آلاف، وفي ٢من نفس الشهر، نشرت جريدة الجارديان البريطانية، طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من بعض مواقعها وليس السحب الكامل، حيث أن اللواءمحمد فوزي كان قد طالب القوات الدوليةمن مواقعها الأمامية المتواجدة في نقاط المراقبة التي تواجهفيها القوات المصرية، القوات الإسرائيلية، عبر الحدود بين قطاع غزة ومنطقة إيلات، تفاديا لأي اصطدام بين قوات الطوارئ الدولية، وبين الجيش المصري، ولم تطلب مصر سحب القوات الدولية المرابطة في مراكز أخرى كشرم الشيخ أو غيرها[٥] .

---

(١) اليوميات الفلسطينية، المجلدان، ٤-٥، ص ٤٠٩.
(٢) الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٧.
(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص٧٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

حوّل الجنرال ريكي رسالةاللواء محمد فوزي إلى نيويورك لتدارسهامن قبل يوثانتمساعد الدكتوررالف بانش (المشرف على اتفاق الهدنة) فجاء الرد: " أن قوات الأمم المتحدة تمثل كيانا متكاملا، فإما أن تظل كلها أو تنسحب كلها " [١].

هكذا لم يعد أمام مصر خيار، وتمالانسحاب الكاملقوات الطوارئ الدولية، لم يكن مخططا له أن مسبقا، ولم تكن مصر تتوقعه في ذلك الوقت

وفي ٢٢ مايو ١٩٦٧، قام الرئيس عبد الناصر يرافقه المشير عبد الحكيمعامر وزكريا محي الدين وحسين الشافعي وعلي صبري ونواب الرئيس وشمس الدين بدران وزير الحربية، حيث ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا في ضباط القيادة، أعلن فيه إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية واستعرض التطورات التي أوصلت الأزمة إلى ما هي عليه، مشيرا إلى التهديدات الإسرائيلية لسورية وإنها حشدت بين ١١ و ١٢لواء وكان ذلك يوم ١٧ مايو محددا لعملية غزو سورية، فقررنا التحرك بسرعة، وأن الذين يثيرون الضجيج حول سحب قوات الطوارئ، وأردوا تحويل هذه القوات عن أهدافها الأساسية إلى قوات تحقق أهداف الامبريالية، وبات واضحا أن هناك تحالفا عضويا بين تلك الدول والكيان الإسرائيلي[٢].

جاء يوتانت إلى القاهرة يوم ٢٤ من نفس الشهر، وعرض على عبد الناصر تطورات الأحداث ووجهات نظره فيها، استمر الحوار ساعات، ثم خرج يوثانت باقتراح محدد قائلا:

" نحن الآن نحتاج إلى وقت فأنني أفكر في أن أطلب إلى جميع الأطراف أن يعلنوامراتوريمعلى تصرفاتهم " بمعنى تجميد الوضع على ما هو عليه ووافق عبد الناصر بشرط قبول الطرف الآخر ذلك، وكدليل على حسن نوايا مصر، صدرت الأوامر بتخفيف إجراءات الحصار عن خليج العقبة، وواصل عبد الناصر اتصالاته مع ديغول وأرسل وفدإلى موسكوبرئاسة شمس الدين بدران، وعاد يوثانت إلى نيويورك يوم ٥ مايو ١٩٦٧، للتشاور مع الدول الكبرى.

وفي ٢٨من الشهر ذاته ـ عقدعبد الناصر مؤتمرا صحفيا، ألقى في بداياته بيانا تمهيديا أكد فيه أن المشكلة الأساسية في الأزمة ليست مضايق تيران وليست مشكلة سحب قوات الطوارئ الدولية، فهذه عوارض طارئة، وإنما المشكلة الأكبر والأخطر هي مشكلة العدوان الذي وقعوما زال وقوعه مستمرا علىوطن من أوطان شعوب الأمة العربية في فلسطين.

بعد يومان على انعقاد هذا المؤتمر (في ٣٠ مايو) جاء ردرسالةيوثانتإلى عبد الناصر وكانت كالتالي: " سيادة الرئيس، انني أعرف أثناء محاوراتي الأخيرة معكم

---

(١) شوقي عبد الناصر، عبد الناصر، قبرص، شركة الموقف العربي، د. ت، ص ٤٩٧.
(٢) اليوميات الفلسطينية، المجلدان ٤، ٥، مصدر سابق، ص ٤٣٧

ومع وزير الخارجية محمود رياض، أنكم تدركون تماما الدوافع التي تدعوني إلى توجيه هذا النداء الشخصي والعاجل إليكم، أنكم تلاحظون ما يعنيه ذلك من تهديد قائم باستمرار ضد أوطاننا جميعا "[1].

وخلال تلك الاتصالات تركت القوات الإسرائيلية الجبهة السورية وتم سحب تلك القوات وحشدها على الحدود المصرية، فاستدعى عبد الناصر سفير الاتحاد السوفيتي بالقاهرة قائلا له: إن الحشود الإسرائيلية الآن على الجبهة المصرية ولم يعد الخطر موجها ضد سوريا، بل إلى مصر، وكان تقدير الرئيس عبد الناصرللموقف كما يلي[2]:

١- سيعمل كل ما في وسعه لتفادي الحرب مع الكيان الاسرائيلي، وذلك ببذل جهدا سياسيا مكثفا.
٢- إن نسبة احتمال الحرب سوف تقل في حالة التركيز على نقل الأمر من المجال العسكري إلى المجال السياسي.
٣- إذا حدث ونشبت عمليات عسكرية، فان الجيش المصري سيكون قادرا على خوض معركة دفاعية طويلة.
٤- إن نشوب عمليات عسكرية في الشرق الأوسط سوف يخلق أزمة مواجهة عالمية وذلك يضغط بشدة من أجل وقف إطلاق النار.ودعوة القوات المتحاربة إلى مواقعها الأصلية.

لذلك ركز عبد الناصر على سرعة التحرك سياسيا، فرد على رسالةالرئيس الأمريكي في الأول من يونيو واعدا ببذل كا جهده لفتح سبيلاأمام يوثانتولن يغلق أمامه طريقا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر، وتصل الرئيس عبد الناصر بالرئيس الفرنسي (شارل ديغول)، الذي كان قد بعث إليه يرجوه ألا يطلق الطلقة الأولى، وحرّك عبد الناصر كل دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، فكانت كل المؤشرات تدل على أن التوتر خفت حدته، ولم يكن دور بخلد الرئيس عبد الناصر أن الولايات المتحدة كانت تعمل بسياستين، سياسة وزارة الخارجية(F O) وسياسة وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) .، ففي الوقت الذي كانت تتعامل فيه وزارة الخارجية الأمريكية مع يوثانت، كانت المخابرات المركزية الأمريكية تتعامل مع المؤسسة العسكريةالإسرائيلية.

أمّا بالنسبة لتحركاتالقيادة الإسرائيلية، فقد توجه رئيس دولة الكيان الإسرائيلي (شاراز) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عندما بدأت الجلسة الطارئة لمجل الأمن، وقام باجرا مباحثات مع جونسون ومع رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ويلسون)،

---

(١) محمد حسنين هيكل، لمصر...لا لعبد الناصر، مصدر سابق، ص ٨٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

وهكذا ضمنت دولة الكيان تأييد حكومتي واشنطن ولندن، وفي نفس الوقت شكلت دولت الكيان الإسرائيلي حكومة حرب، وأصدر وزير الدفاع (موشيه دايان)، أمرا بإعلان التعبئة العامة[١].

جاء صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، صباحا عاديا للجنود المصريين، الذين كانوا قد وصلوا إلى سيناء وأسعفهم الوقت بالكاد لأخذ مواقعهم القتالية، في حين كان الطرف الآخر (القوات الإسرائيلية) على أهبة الاستعداد، وفي حوالي الثانية صباحا قامت الطائرات الإسرائيلية بهجوم سريع لتوجيه ضربات جوية، إلى مص وسوريا والضفة الغربية، عقب الإعلان الكاذب أ عن تعرضهم للهجوم من القوات العربية، ونتيجة للمفاجئة الاستراتيجية التي أحدثتها الغارات الجوية الاسرائيلية على الجيوش العربية، كانت الخسائر ضخمة وأحدثت بلبلة في صفوف القوات المصرية والسورية والأردنية، مما نجم عنها أوامر خاطئة للقيادات العسكرية خاصة المصرية فقد تحطمت معظم الطائرات المصرية و هي رابضة في أماكنها[٢]، وكانت الخسارة في العتاد العسكري نحو ٨٠ %، واستشهاد آلاف الجنود المصريين في سيناء، وتم احتلال سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة.

مما ترتب على نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ آثارا جسيمة عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية وأدبية.

المطلب الثاني: أثر حرب ١٩٦٧ على القضية الفلسطينية.

حققت دولة الكيان الإسرائيلي في حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، انتصار عسكريا حاسما فاق كل تصورات القيادة الإسرائيليةعلى المستويين العسكريوالسياسي، استطاعت القوات الإسرائيلية خلال فترة زمنية قصيرة تدمير جيوش ثلاث دول عربية (مصر، سورية والأردن) والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العربية خارج ما يسمى بالخط الأخضر (الأراضي المحتلة من فلسطين عام ١٩٤٨) .

أدت تلك الهزيمة النكراءإلى استفاقة العرب من جديد على الأخطار التي تشكلها دولة الكيان الإسرائيلي على حاضر ومستقبل الأمة العربية، ففي ٢٨ يونيو ١٩٦٧، اتخذ الكنيست الإسرائيليقرارايضم القطاع الأردني من مدينة القدس (القدس الشرقية) إلى القدس المحتلة رغم استنكارالعديد مندول العالم وتحدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ورفضت العدول عن قرارات الضم والإلحاق.

---

(١) أجاريشيف، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) أجاريشيف، مرجع سابق، ص ١٥٦.

قامت الدول العربية بعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في ١٩ أغسطس ١٩٦٧، واتخذ عدة مقررات منها[١]:

١- لا صلح لا اعتراف لا سلام مع الكيان الإسرائيلي
٢- تأكيد المؤتمروحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي والتزام الدول العربية بميثاق التضامن العربي، الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي الثالث.
٣- تضافر كافة الجهود لاسترجاع الأراضي المحتلة أثر عدوان ١٩٦٧.
٤- توحيد الجهد السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي
٥- استئناف ضخ النفط العربي باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية
٦- دعم الإعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف
٧- الإسراع في تصفية كافة القواعد الاستعمارية في الدول الأجنبية.

أما على مستوى العمل الفدائي الفلسطيني فان النكسة قد وفرت لحركة المقاومة الفلسطينية فرصة التحرك بنوع من الحرية حيث كانت الأنظمة العربية تقيد حركتهاوتمنعها من ممارسة حقها في قتال ا لكيان المغتصب لفلسطين، غير أن مستجدات الأحداث، جعلت النظام الرسمي العربيلم يكن استفاق من ضربة ١٩٦٧، مما ساعد على نشاط حركة المقاومة الفلسطينية، كذلك تمكنت المقاومة من تجميع كمياتكبيرةمن الأسلحة التي تركتها الجيوش العربية عند انسحابها من مواقعها، وتمكن الفلسطينيون في داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من الاتصال بأشقائهم في الضفةالغربية وقطاع غزة وتمكنت حركة المقاومة من بناء قواعد لها في داخل فلسطين، على بالرغم من أنالإستراتيجية العدوانية للكيانالإسرائيلي في التعامل مع أي تحرك شعبي فلسطيني تستند تاريخيا على مبدأ السحق والإبادة، وتتفق على هذا مختلف الاتجاهات السياسية داخل الكيان الإسرائيلي[٢].

وكان من بين الشعاراتالتي طرحتها حركة المقاومة لمرحلة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧، " كل البنادق نحو العدو الصهيوني " و" طريق الوحدة يمر عبر تحرير فلسطين، والتعامل مع كل الأنظمة العربية دون أن تعوضع كلها على قدم المساواه والعمل على تسخين جبهات القتال ودعمها وطرح شعار عدم التدخل فيالشؤون الداخليةللأنظمة العربية وعدم الانجرار إلى معارك جانبية.

---

(١) وزارة الدفاع الوطني اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، ط١، مؤسسة الدراسات، ١٩٧٣، ص ٢٩٩.

(٢) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ١٩٨٧ -١٩٨٨، دمشق، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٨، ص ١٢.

وقد واجهت الثورة في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، قبول مصر لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وكانت حركة المقاومة ترفضه مما أدى إلى صدام مباشر من بعض فصائل الثورة الفلسطينية مع النظام السياسي المصري باستثناء حركة فتح التي رفضت القرار دون مهاجمة مصر.

وقد تخللت مرحلة ما بين ١٩٦٧-١٩٧١، صراعات حادة بين حركة المقاومة الفلسطينية و بين القوى المضادة للثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان، فكانت تلك إحدى سمات الصراع في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ [١].

(١) منير شفيق، نظرة في تناقضات الوضع العربي العام ، ط١، بيروت ، دار نسرين ، ١٩٧٥، ص ٣٠-٣٤.

الخاتمة

من خلال دراستنا للسياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، يمكننا التوصل إلى عدة حقائق أبرزها ما يلي:

منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وبعد صدور قرار التقسيم الدولي رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وخلالسنوات الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدول العربية وعلى رأسها مصر هي صاحبة القرار فيما آلت إليه تطورات القضية الفلسطينية، واتضح ذلك بشكل بارز، حين اعتبرت دول الجامعة العربية أن القضية الفلسطينية لا تخص أبناء فلسطين وحدهم بل المصير العربي أجمع.

ثم جاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لتعمق ذلك الاهتمام، وقد انتهت تلكالحرب بهزيمة منكرة ومأساة مفجعة وبدأت تتكشف خفايا الأمور وخيانات بعض الأنظمة العربية وعجز بعضها الآخر.

و قامت الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فكانت خطوة للأمام في تحديدها لمعالم الصراع العربي بين الاستعمار وبين حركة التحرر العربية، وتطورت نظرة القيادة المصرية إلى القضية الفلسطينية من مجرد نظرة إستراتيجية عسكرية بحت إلى نظرة إستراتيجية قومية، ومن اعتبار فلسطين خط الدفاع الأول عن حدود مصر إلى تفهم طبيعة الأهداف الامبريالية والصهيونية من زرع الكيان الإسرائيلي في قلب الأمة العربية، بهدف منع تحقيق وحدته وضرب حركات التحرر الوطنية فيهوإجهاض كل محاولة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والعسكري، فضلا عن حماية هذا الكيان للمصالح الامبريالية في المنطقة العربية.

ولقد شكلت هزيمة يونيو ١٩٦٧، بداية حقيقية للتحدياتالتي واجهتها القيادة المصرية، فكانت حرب الاستنزاف محطة جديدة للصراع اليوميالعربي- الإسرائيلي على الحدود.

وفي الوقت ذاته لعل الولايات المتحدة ودولة الكيان الإسرائيلي، لم يحسبوا حساب ما يمكن أن يثير احتلال مصر لدى الاتحاد السوفيتي من رد فعل قد تتجاوز المساومات الدولية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع لها مرحلة جديدة من الكر والفر والذي ترتب عليه اجتماعالقمةبين الرئيس الأمريكي جونسون مع الرئيس السوفيتي كوسيجين، ومنذ هذا الاجتماع دخلت القضية الفلسطينية بكافة أبعادها، الثورية والسياسية والتقليدية في إطار التدويل وتوازن القوىالدولية (Balance of Power) من خلال تناقضات القوي الرئيسة الكبرى التي تتحكم في مصير العالم.

لذلك كان علينا مجددا لكي نتفهم إحدى العوامل الأساسية لما بعد هزيمة١٩٦٧، أن نلقي نظرة في الإطار الأوسع لمسرح الشرق الأوسط، وهو تطور العلاقات الروسية- الأمريكية، عبر نمو حركة المقاومة العربية الجديدة، لقد وجدت

موسكو نفسها عشية هزيمة يونيو ١٩٦٧، أمام أحد حلين: التدخل العسكري المباشر لرد الغزو الإسرائيلي أوتجميد النصر الإسرائيلي عند حدوده العسكرية، بقدر يظهر ما لدى العرب من عزم على الصمود ومعاودة البناء الذاتي.

فأدركت القيادة المصرية أمام الواقع الجديد قيمة التحرك السياسي، والعمل على بناء الجبهة الشرقية و الجيش المصري وتعبئة الشعب وممارسة علاقات ايجابية معالمقاومة الفلسطينية، وبالرغم من حجم الاعتراضات التي وجهت للقيادة المصريةبقبولها القرار الدولي رقم ٢٤٢، الصادر في٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وقد قُدم مشروع هذا القرار من المملكة المتحدة البريطانية، صاحبة وعد بلفور وعشرات المشاريع الأخرى التي كانت نتيجتها تشريد الشعب الفلسطيني، وكانت الامبريالية الأمريكية وراء هذا المشروع، وكانت اللعبة السياسية تتمثل فيما يلي: تقدم الولايات المتحدة مشروعا متطرفا لصالح الكيان الصهيوني وبالتالي يصطدم هذا المشروع الأمريكي بالمشاريع الأخرى المقدمةمن الاتحاد السوفيتي والهند وغيرهاوتتأزم الأمور وبالتالي يأتي دور بريطانيا لتقدم مشروعا يبدو في ظاهره أنه أقل تطرفا من المشروع الأمريكي، فتتم الموافقة عليه بالإجماعالذي يؤكد على سحب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة في القتال الأخير (عام ١٩٦٧) وإنهاء جميع حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بها وباستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود مأمونة ومعترف بها، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين

ولو تأملنا في بنود القرار ٢٤٢المؤامرةلأتضح لنا أنه منحاز بالكامل لصالح الكيان الإسرائيلي، فسحب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة في القتال الأخير، يعطي الكيان الصهيوني الثمن اللاحق في الفقرة ب، التي نصت على إنهاء جميع حالات الحرب وبالتالي إسقاط حق الفلسطينيون بالمطالبة بحقهم في العودة إلى أراضيهم ومنازلهم المغتصبة منذ ١٩٤٨.

وأما القول بتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فيدلل على أن هؤلاء ليسوا شعبا له الحق في تقرير مصيره بنفسه بل مجردتسوية عادلةلفئة من الناس مثل التعويض عليهم أو توطينهم في بلاد العالم، وأما الإشارة إلى ضمان حرية الملاحة، فهذا يعني تمكين الكيان الإسرائيلي من حرية استخدام خليج العقبة وباب المندب وقناة السويس والبحر الأحمر والبحر المتوسط طولاوعرضا.

عليه كان من حق المقاومة الفلسطينية رفض هذا القرار الخطيرعلى شعبهم وقضيتهم.

ومع أن الحكومة المصرية كانت تعرف ذلك وأكثر، غير أنهاكانت مضطرة لذلك، حيث استطاعت أن تتخذ منه غطاء لتقوم من عثرتها بعد الهزيمة، فالبلاد سقط

جهازهاالدفاعي كله وأصبحت مكشوفة وبدون أدنى حماية، وحتى مقر الرئيس عبد الناصر لم يكن محميا إلا من قبل بضعة أفراد كرمز ليس إلا، ولقد ثبت أن الكيان الإسرائيلي، كانت تخامره فكرة إكمال غزو العاصمة المصرية بأساليب خاطفة، لعله لم يقدم على ذلك لكوابح دولية ولتوقعه بسقوط النظام المصري بسرعة.

فكان الحل السلمي تكتيكا في معركة التحرير لا بد منه في تلك المرحلة التي مرت بها مصر.

ومهما كان الأمروعلى الرغم من الجهود التي بذلتها قيادة ثورة ٢٣ يوليو، في محاولة إيجاد حلا عادلاللقضية الفلسطينية، غير أنها لم تستطعذلك، لكنها حققت ثلاثة أمور هي:

١- حماية القضية الفلسطينية من مؤامرات التصفية.
٢- حماية وجود الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه ومحاولة تطوير نضاله كطليعة لحركة عربية شاملة للتحرير.
٣- تحديد حرب التحرير الشعبية كطريق لتحرير فلسطين.

ولقد بان واضحا أنه بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، أن النضال العربي يستلزم وضع خطة إستراتيجية ليس بهدف تحرير ما تم اغتصابه عام ١٩٦٧، بل يجب أن يتم النضال وفق ثوابت تحرير كامل التراب العربي، وعلى طلائع هذه الأمة أن تباشر مسؤولياتها تجاه المصير العربي المشترك بأساليب أخرى تكفل النصر على أعداء الأمة العربية وعلى رأس هؤلاء الحركة الصهيونية ووليدها غير الشرعي الكيان الإسرائيلي.

أخيرا وليس آخرا ما أحب التوكيد عليه بكل وضوح أن الصهيونية حركةسياسية عنصرية استعماريةإجلائية، ذات أهداف توسعية عدوانية، وأن صرخات إمكانية التعايش مع هذا الكيان الإسرائيلي الدخيل – كأمر واقع كما يرى البعض - سواء كان في الحاضر أو في المستقبل ما هي إلا أسطورة من أساطير الأولين، وأن البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية لا يعني سوى شيء وحيد هو تنازلصاحب الحق عن حقه في ممتلكاته وبيته ومزرعتهوكل ماله في فلسطينوالاعتراف للمغتصب بشرعية ماتم اغتصابه وللسارق بشرعية ما سرق.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق العربية غير المنشورة

١ - وثائق مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت)

- أوراق الهيئة العربية العليا، مذكرة الهيئة العربية العليا للحكومة المصرية في ٣ يناير ١٩٥٣، محفوظات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت (وثائق غير مصنفة)
- أوراق الهيئة العربية العليا، مذكرة الهيئة للحكومة المصرية في مايو ١٩٥٣، محفوظات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، أوراق غير مصنفة.
- ملف أوراق المؤتمر الوطني الفلسطيني (بيروت) أوراق غير مصنفة.

٢ -رسائل شخصية:

- رسالة من السيد علي حسين، أحد المشاركين في تظاهرة مارس ١٩٥٥، في مدينة غزة، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣.
- رسالة من السيد أحمد محمود بتاريخ ٣أغسطس ١٩٨٣، وهو أحد رجال الحرس الوطني (الأهلي) في قطاع غزة.

ثانيا: الوثائق العربية المنشورة

- المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين، القاهرة، مطبعة أطلس، ١٩٦٥، وفيه كامل نصوص الكلمات التي ألقيت من ١٤- ١٧ أبريل ١٩٦٥.
- ملف وثائق فلسطين، ج١، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامةلاستعلامات، ١٩٦٩ فلسفة الثورة والميثاق، بيروت، دار المعرفة –دار القلم، ١٩٧٠.
- فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧- ١٩٧٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣،
- الميثاق الوطني، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي، هيئة الاستعلامات، د. ت.
- يوميات جمال عبد الناصر عن حرب فلسطين، تقديم محمد حسنين هيكل، باريس، منشورات الوطن العربي ١٩٧٨.، ص٣٧.وهذا الكتاب هو الوثيقة الوحيدةالتي تركها جمال عبد الناصر مكتوبة بخط يده.
- ملف وثائق فلسطين، ج١، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي – الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩

مجموعة خطب وأحاديث الرئيس حمال عبد الناصر، القاهرة، دار الهلال، د. ت.

ثالثا: المقابلات الشخصية

١- مقابلة الباحث مع السيد / توفيق معيلق (أبو مثقال) بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٨٣.
٢- مقابلة الباحث مع السيد / حسن علي الصبارين (أبو حلمي) بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٨٣.
٣- مقابلة الباحث مع السيد / عبد الرحمن عوض الله، بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٨٣.
٤- مقابلة الباحث مع السيد /محمد عزة د روزه، بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٨٣.
٥- مقابلة الباحث مع السيد / محمود مقداد، بتاريخ ٢٥ /٤ / ١٩٨٥.

رابعا:مذكرات شخصية

- مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤.
- مذكرات جون باجوتغلوب، جندي مع العرب، تعريب:لجنة من الجامعيين، بيروت، دار النشر للجامعيين، ط٢، ١٩٦٣.
- مذكرات محمد أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، مكتبة العرفان، د. ت.
- مذكرات اسحق رابين، سجل خدمة، الترجمة العربية، عمان دار الجليل، ١٩٨٦.

خامسا: خطب وأحاديث

- فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ج ٥، القاهرة مصلحة الاستعلامات، د.ت.

سادسا: الندوات

- ندوة باريس والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار الوحدة ١٩٨١.
- ندوه، ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم، بيروت، دار القضايا ١٩٧٥.
- ندوة حول الثورة القومية والحركة الناصرية(فريدة النقاش)، مجلة الوحدةالرباط، العدد ١٦، يناير١٩٨٦.

سابعا: قرارات إقليمية ودولية

- قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصةبقضية بفلسطين، القاهرة، الشؤون الفلسطينية، ١٩٦٤.

ثامنا: تقارير

- تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للصراع العربي –الإسرائيلي، ١٩٤٨-١٩٧٢، شئون فلسطينية، بيروت العدد ٢٢،، مركز الأبحاث الفلسطينية، يونيو ١٩٧٥. - ليلى سليم القاضي.

تاسعا: المراجع العربية والمعربة

- إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الزهراء، ١٩٨٦
- إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، تعريب، أسعد زروق، بيروت، دار العودة، ١٩٧٣.
- أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠، القاهرة، اتحاد الكتاب، ١٩٧٥.
- أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧.
- أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، ط٢، بيروت، دار العودة د.ت.
- أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى، بيروت، دار العودة، ١٩٦٣..
- أجاريشيف، جمال، تعريب، سامي عمار، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٣. عبد الناصر
- إدارة الصحافة والنشر، وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، عمان -إدارة الصحافة النشر، ١٩٥٠.
-إسماعيل الخطيب الطوباسي، كفاح الشعب الفلسطيني، عمان بلا دار نشر، ١٩٧٩.
- اميل الفوري، فلسطين عبر ستين عاما، ١٩٢٢-١٩٢٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣.
- أنيس الصايغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٦٦.
------، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٦.
------، فلسطين والقومية العربية، بيروت مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٦٦.
- إفرايم تلمي، حروب إسرائيل، ج١، تعريب: سعيد حرب، مركز الأبحاث الفلسطينية، د. ت.
- ايفلاندولبركرين، حبال من رمل، تعريب:سهيل زكار، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٣.
- بهاء الدين شوقي الرفاعي، المذبحة، بيروت، مؤسسة دار الحياة، ١٩٨٣.
- حبيب قهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا، دمشق، مؤسسة الأرض والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.
- حسن صبرا، لمصر ولعبد الناصر، بيروت، دار النشر، ١٩٨٠.

- حسين أبو النمل، قطاع غزة، ١٩٤٨- ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية نه بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩.
- خيري حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٤.
- دو مال وآخرين، من حصار الفالو جة حتى الا ستقالة المستحيلة، بيروت، دار الآداب، ١٩٧٠
- رشيد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني١٩٦٤- ١٩٧٤، بيرون، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٥.
- سليمان موسى، أيام لا تنسى، عمان، مطابع القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢.
- شوقي عبد الناصر، عبد الناصر، قبرص، شركة الموقف العربي، د. ت.
- ليونارد بايندر، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط، تعريب خيري حماد، القاهرة دار القلم، ١٩٦٦.
- صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، د.ت
- صلاح بسيوني، (مستشار وزارة الخارجية المصرية)، مصر وأزمة السويس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠.
- جان لاكوتير، عبد الناصر، الترجمة العربية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
- جون ديفز، السلام المراوغ، تغريب:محمود فلاحة، دمشق، مكتبة أطلس، د.ت.
- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢
- عارف العارف، النكبة ج٥، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٣.
-----، النكبة، ١٩٤٧، -١٩٤٨، ج ٤، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٩
-----، تاريخ غزة، القدس، دار الطباعة، ١٩٥٣.
- عبد القادر ياسين، القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.
- عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة مطبعة مصر، ١٩٥٩
- ليونارد بايندر، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط، تعريب خيري حماد، القاهرة دار القلم، ١٩٦٦.
- عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩.

- فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥.
- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب:مروان خيري، بيروت، مكتبة الزيتون، ١٩٧٠.
- محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ط٢، ١٩٦٠.
------، القضية الفلسطينية، القاهرة دار المعارف بمصر، ١٩٥٥،
- محمد أمين الحسيني، حقائق عنقضية فلسطين، تصريحات وأحاديثط٣، القاهرة، مطابع دار الكتاب العربي، ١٩٧٥
- محمد حسنين هيكل، لمص...لا لعبد الناصر، القاهرة، دار السياسة، ١٩٧٦.
------، عبد الناصر والعالم، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٢.
------، مذكرات في السياسة المصرية ج٢، القاهرة مطبعة مصر، ١٩٥٣
------، ما الذي جرى في سورية، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٣
- محمد فايز القصري، الصراع السياسي بين الصهيونية والدول العربية ج١، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١.
- محمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٦، القاهرة المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧.
- محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨
- محمد فرج، الأمة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت.
- محمود عوض، وعليكم السلام، القاهرة دار المستقبل الغربي، ١٩٨٤.
- مجموعة باحثين، الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨،.
- منظمة التحرير الفلسطينيةمجزرة غزة، دمشق، دار الجاحظ، ١٩٨٢، والكتاب وثائق دامغة تبين الهمجية الصهيونية.
- منظمة الشباب الاشتراكي، عبد الناصر، الفكر والطريق، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٣.
- منير شفيق، نظرة في تناقضات الوضع العربي العام، ط ١، بيروت، دار نسرين ١٩٧٥.

- ذجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، تعريب، يوسف سعيد، الصباغ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨١.

- وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١، القاهرة الهيئة العامة١٩٦٢.

عاشرا: الدوريات

١- المجلات

- مجلة آخر ساعة، القاهرة، ١٩٥٣ (أعداد مختلفة)
- مجلة الحياة، بيروت، ١٩٦٤.
- غسان كنفاني، ملحق صحيفة المحرر بيروت، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٦٥.
- مجلة اليقظة، الكويت، ١٩٨٤.
- مجلة شئون فلسطينية، بيروت أعداد مختلفة.
- مجلة السلام، غزة، ١٩٥٣.
- مجلة العربي، الكويت، ١٩٨٥.
- مجلة الثقافة العربية، طرابلس، ١٩٨٥.
- مجلة الوحدة، (الرباط= باريس) ١٩٨٦.

٢- جرائد وصحف:

- جريدة الأهرام، القاهرة، أعداد وسنوات مختلفة.
- جريدة المصري، القاهرة، ١٩٤٧.
- جريدة مصر الفتاه، القاهرة، أعداد سهر أكتوبر ١٩٣٨.
- جريدة البعث، دمشق، ١٩٦٤.
- جريدة الوقائع الفلسطينية، غزة، سب\نوات مختلفة
- الجريدة الرسمية الأردنية، عمان، ١٩٦٢.
- صحيفة صوت الأمن، القاهرة، أعداد مختلفة، ١٩٤٨.
- صحيفة الجماهير، القاهرة، أعداد مختلفة ١٩٤٧.
- صحيفة رابطة الشباب العربي، القاهرة، أعداد مختلفة، ١٩٤٧.
- صحيفة الأنوار، بيروت، ١٩٦٦.
- صحيفة المحرر، بيروت، ١٩٦٥.
- صحيفة الهدف، بيروت، ١٩٦٤.

٣- نشرات:

- نشرة الثأر، بيروت، ١٩٥٤، ١٩٦٤.
- نشرة الهيئة العربية العليا (فلسطين)، بيروت، ١٩٦٣.
- حادي عشر: المصادر والمراجع الأجنبية

١-وثائق بريطانية غير منشورة

- وزارة الخارجية ملفات الأرقام التالية:

a-FO:361L75295
- b-FO: 371L68637

قرارات هيئة الأمم المتحدة:

Generalassembly، Resolution no, 186. (5-12) of May,1948 -
UN, official.Recordsofsecond session of general Assembly,vole 11
UN, Security Council,3rd year supplement no,3,four July,1948
July,1948 of ٥٤ no UN, Security Council
UN, Security Council Documents for febr& March، 1955.

كتب رسمية صادرة عن الحكومات البريطانية بفلسطين

Statisticalabstract ofPalestine, Jerusalem. Government Printer 1944 -1945.

مراجع أجنبية:

Foreign References

1 – Bilby, Kenneth, New Star in the Near East, N.Y Doubled and company، 1954.

2 –Burns ،E، I ،M، Between Araband Israel، Beirut، the institute for Palestinestudies، 1969.

3-Campell.John, Defenseof Middle East, N.Y, 1966.

4-Dayan ،Moshe، Dairy of Sinai, Campaign, N, Y, 1967

5-Dupois, Tievor, N, Elusive victory، Harper Row، N, Y, 1987.

6-Kadi, Laila, Arab summitconference and the Palestineproblem, Beirut, P.L.O, Reference center, 1960.

7-Kimche، Johen، and David، Both side of the hill، London، 1960.

8- Lais, Godfrey,Glubb Legion, London, 1960.

9- Lenezowski, George, The Middle East in the world affairs, N, Y. 1956.

10-Lilintell ،Alfred، What price of Israel، Chigoes, 1969.

11- Love, Kennett, Suez the twice fought war,C, N, 1969.

12- O, Balance, Edger, The Arab Israeli war, 1948، London, Faber LTD, 1956.